وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــي
المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة
معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم الإقتصادية و التجارية
ميدان:العلوم الإقتصادية، و التسيير و العلوم التجارية
الشعبة: علوم إقتصادية
التخصص: بنوك

المرجع : ..... /2015

مذكـــرة بعنـــــوان:

أثر النفقات العامة على مستويات التضخم

دراسة حالة الجزائر (2015/1980)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس في العلوم الإقتصادية (ل.م.د)

تخصص: " بنوك "

إعداد الطلبة:

- مسعود خلوف أمينـــــة
- بن شعبان جيهان رشـــا
-غربي حبيبـــة

إشراف الأستاذ:

منـــاع فاتـــح

السنة الجامعية: 2014/ 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

دعـــــاء

يا رب إذا أعطيتني مالا لاتأخذ سعادتي و إذا أعطيتني قوة لا تأخذ عقلي

و إذا أعطيتني نجاحا لا تأخذ تواضعي و إذا أعطيتني تواضعا لا تأخذ اعتزازي بكرامتي

يا رب لا تدعني لا تدعني با لغرور إذا نجحت ولا أصاب باليأس إذا فشلت

بل ذكرني بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح

يا رب علمني أن التسامح هو أكبر مراتب القوة وأن حب الانتقام هو أول مظاهر الضعف

يا رب لا تجردني من المال أترك لي الأمل وإذا جردتني من النجاح

أترك لي قوة العماد لأتغلب على الفشل وإذا من نعمة الصحة

أترك لي نعمة الإيمان

يا رب

أعطيني شجاعة الاعتذار

وإذا أساء الناس إلي أعطيني شجاعة الغفران

يارب

ألا أحب نفسي

وعلمني أن أحاسب نفسي كما أحاسب الناس

يا رب

ساعدني على أن أقول الحق في أوجه الأقوياء وساعدني على أن لا أقول الباطل أمام الضعفاء

"اللهم أمين"

إهـــــــــداء

بسم الله الرحمن الرحيم

" اللهم لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك و عظيم سلطانك ، لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد اذا رضيت و لك الحمد بعد الرضى ".

و صلى الله و سلم على خاتم الأنبياء حبيبنا و قرة أعيننا سيدنا محمد و على آله و صحبه الأطهار الأخيار أجمعين .

الحمد لله الذي زين دربي بالعلم و وفقني لانجاز هذا العمل . أهدي ثمرة جهدي المتواضع إلى : قرة العين ، إلى من جعلت الجنة تحت قدميها ... إلى التي حرمت نفسها و أعطتني كلمتي الشرف و الحياة ... إلى تلك المرأة العظيمة ... إلى حبيبتي أمي الحنونة " **حيزية** " أطال الله في عمرها .

إلى أعظم الرجال صبرا ... إلى رمز الحب و العطاء ... إلى الذي تعب كثيرا من أجل راحتي ... إلى من جعل من نفسه شمعة تحترق لتضيء لي درب النجاح ... و أفنى حياته من أجل تعليمي و توسم في درجات العلى و السمو ... إلى ذلك الرجل العظيم ... أبي الحبيب " **مزيان** " أطال الله في عمره.

إلى جدتي العزيزة التي لم تحرمني من حبها و دعواتها ، أطال الله في عمرها .

إلى من جمعتهم معي ظلمة الرحم ، إلى من يعيش في ظل وجودهم أملي .

إلى أخوتي :"**وحيدة ، ميرة**" و زوجها و ابنتها الكتكوتة " **أماني** " **سناء و زوجها** و ابنها المدلل " **علاء** "

إلى أخي الوحيد و المدلل " **أسامة** "، إلى عماتي الحبيبات : **غنية ، فوزية و زوجها و أولادها ، نورة و زوجها و أولادها. إلى عمي عز الدين. إلى جدي و جدتي** أطال الله في عمرهما .

إلى أخوالي : **الطاهر و زوجته وبناته ، عثمان و زوجته و أولاده ، عمار و زوجته و أولاده** .

إلى من رافقني في مشواري الدراسي ، إلى صديقاتي و أختاي في هذا البحث : **جيهان رشا وحبيبة** .

إلى من تقاسمت معهن حلو الحياة و مرها ... إلى من أعز بصداقتهن ، إلى صديقات العمر : **سعاد ، أميرة ، حدة ، جيهان رشا ، وفاء ، سارة ، ابتسام ، نعيمة ، نهاد ، حبيبة ، خديجة ، إيمان ، فطيمة ، كنزة ، صفية و رندة** .

و إلى كل من نسيهم قلمي و ذكرهم قلبي ، إلى كل من يحمل لقب « **مسعود خلوف** » .

إلى زميلاتي و زملائي في المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة .

إلى جميع طلبة السنة الثالثة " **بنوك** " دفعة 2015 ، إلى كل من يعرفني من بعيد أو قريب أهدي ثمرة جهدي

"أمينة"

إهـــــداء

« و قل اعملوا فسيرى الله عملكم و رسوله و المؤمنون » صدق الله العظيم ، الصلاة و السلام على سيد البشرية محمد و على آله و صحبه أجمعين .

بأنامل تحيط بقلم أعياه التعب و الأرق و لا يقوى على الحراك يتكأ على قطرات حبر مملوءة بالحزن و الفرح في آن واحد ...حزن يشوبه الفراق بعد التجمع ... و فرح لبزوغ فجر جديد من حياتي هو يوم تخرجي ... فهو بالنسبة لي يوم ميلاد لي ... أتطلع فيه لما هو آن من همسات هذه الدنيا المليئة بالتفاؤل و الأمل المشرق ... إهدائي هذا ليس لتخرجي فقط ... بل للتحليق و الرفقة في سماء مملوءة بغمام يصحبه المزن هي فرص تقتنص ... و ثمرات تقطف عندما تكون يانعة و ها أنا لأقطف إحدى هذه الثمرات التي أينعت لي و هي تخرجي في انتظار قطف المزيد بإذن الله ...

هنا سوف أضع كلمات لكل من ترك بصمة في حياتي و غير مجراها و عمق في توسيع مداركي العلمية و العقلية لكل من لمم أحزاني بين فترة و أخرى ... إلى من أرضعتني الحب و الحنان ، إلى رمز الحب و بلسم الشفاء ، إلى ريحان حياتي و قرة عيني إلى القلب الناصع أمي الحبيبة « **صورية** ».

إلى من جرع الكأس فرغا ليسقيني قطرة حب ، الى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة سعادة ، الى من حصد الأشواك عن دربي ليمد لي طريق العلم أبي العزيز « **كمال** » .

الى من حبهم يجري في عروقي و ياهج بذكراهم فؤادي اخوتي : **ايناس ، نورهان ، يسرى و أيمن** .

الى الأخوات اللواتي لم تلدهن أمي: **أمينة ، حبيبة ، وفاء ، نعيمة ، نهاد ، سارة ، سعاد ، رزيقة، سارة ، لمياء ، هاجر و ناهد .**

إلى الذين بذلوا كل جهد و عطاء لكي أصل الى هذه اللحظة أساتذتي الكرام و لاسيما أستاذي ومنير دربي في مذكرتي الأستاذ "مناع فاتح" ، إليكم أبعث أرق تحية و أعذب سمفونية سمعتها و أرددها لكم بأنني أحببتكم من كل قلبي .

سيقف قلمي هنا برهة ليستقر بين أنظاركم ما كتبت لعلها هذه المفردات تكون خير معينة حتى تتذكروني يوما ما .

محبتكم "جيهان رشا" .

إهـــــــداء

يا رب : لا تدعني أصاب بالغرور إذا نجحت ... و لا أصاب باليأس إذا فشلت بل ذكرني دائما بأن الفشل هو التجارب التي تسبق النجاح .

بسم الله الذي أنار لنا العقل و فضلنا على سائر المخلوقات و أنار أبصارنا بعلمه و ما كنت لأنجز هذه المذكرة لولا فض له و رض اه .

إلى جوهرة البيت و لؤلؤة قلبي ، إلى القلب الذي ينبض في كل لحظة بالحب و الرحمة ، إلى حدقات عيونها ، إلى التي قاسمتني أفراحي و أحلامي ، إلى التي أفنت شبابها و سهرت الليالي لإسعادي ، إلى من كانت لي عونا في الحياة ، إلى أغلى كلمة نطق بها لساني أعزها الله بين الأجيال إليك أمي الغالية " **سميرة** ".

إلى من خفق له قلبي و اسمه يهز فؤادي ، إلى من كان سندي و ارتكازي ، إلى من تعب لأرتاح وهيأ لي أسباب النجاح ، إلى من تمنى لي النجاح ليفتخر بي ، إليك أيها الرجل المكابر الذي ضحيت بالهناء و الراحة لأجل راحتي ، إليك وحدك عبارات الحب و العرفان ، إلى من وهبتني الأبوة في أجمل طقوسها و أسمى معانيها ، إليك أبي الحبيب "**بوزيد**"

إلى من قاسموني حياتي حلوها و مرها و شاركوني طفولتي ، إلى أغلى ما عندي في الوجود إخوتي

"**فريال ، شهناز ، أسماء ، عبد الرؤوف و رمزي**" .

إلى من رافقتني في مشواري الدراسي و في مذكرتي : **أمينة ، جيهان رشا** .

الى صديقاتي العزيزات وأعز الناس : **نهاد ، سامية ، أمينة ، جيهان ، سارة ، أميرة ، حدة ، سعاد ، وفاء ونعيمة** .

الى كل من يحمل لقب "**غربي**" و "**رجم**" .

الى كل من في ذاكرتي و ليسوا في مذكرتي .

"**حبيبة**"

شكـــر وعرفـــان

« رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي و على والدي » .

الحمد لله و الشكر لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل .

نتوجه بآيات الشكر و خلص الثناء إلى كل أساتذة "**المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة**" و خاصة أساتذة معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير على ما قدموه إلينا من أنوار أضاءت درب مشوارنا الدراسي ، و نخص بالذكر من امتدت أياديه في احتضان ما أنجزناه ، مراجعة منه ، وتمحيص وإشرافا الأستاذ "**مناع فاتح**" .

كما نشكر أيضا كل من قدم لنا يد المساعدة عبر مواقع التواصل الاجتماعي ولا ننسى كل من ساهم في هذا العمل المتواضع من قريب أو من بعيد ماديا أو معنويا و لو بابتسامة .

فهرس الموضوعات

فهـــــرس الموضوعـــات

لرقم	العنوان	الصفحة
الدعاء		
الاهداءات		
التشكرات		
قائمة الجداول		
قائمة الأشكال البيانية		
	المقدمة العامة	(أ_ب)
	إشكالية البحث	أ
	الفرضيات	أ
	أهداف الدراسة	أ- ب
	أهمية الدراسة	ب
	مبررات اختيار الموضوع	ب
	المنهج المتبع	ب
	صعوبات الدراسة	ب
	أقسام الدراسة	ب
الفصل الأول : عموميات حول النفقات العامة		
تمهيد		1
المبحث الأول	النفقات العامة ، ماهيتها ، ضوابطها ، و أسباب تزايدها.	2
المطلب الأول	الإنفاق العام ، مفهومه ضوابطه	2
أولا	مفهوم النفقة العامة	2
ثانيا	ضوابط الإنفاق العام	6
المطلب الثاني	أسباب تزايد الإنفاق العام	8
أولا	الأسباب الحقيقية	8
ثانيا	الأسباب الظاهرية	10
المبحث الثاني	الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة	12
المطلب الأول	الآثار الاقتصادية على الناتج القومي	12

المطلب الثاني	الآثار الاقتصادية على الاستهلاك القومي	**14**
المطلب الثالث	أثر النفقات العامة في توزيع الدخل القومي	**15**
المطلب الرابع	الآثار الاقتصادية على الأسعار	**17**
المبحث الثالث	الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة	**18**
المطلب الأول	أثر المضاعف	**18**
المطلب الثاني	أثر المعجل (المسارع)	**20**
المطلب الثالث	أثر تفاعل المعجل مع المضاعف	**20**
المبحث الرابع	ترشيد الإنفاق العام ، مفهومه ، عناصره ، متطلبات نجاحه.	**23**
المطلب الأول	ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي و مبرراته	**23**
أولا	مفهوم ترشيد الإنفاق العام	**23**
ثانيا	دواعي و مبررات ترشيد الإنفاق العام	**25**
المطلب الثاني	عناصر و متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام	**27**
أولا	عناصر ترشيد الإنفاق العام	**27**
ثانيا	متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام	**29**
	خلاصة الفصل	**32**
الفصل الثاني : التضخم		
تمهيد		**33**
المبحث الأول	ماهية التضخم	**34**
المطلب الأول	مفهوم التضخم	**34**
المطلب الثاني	خصائص التضخم	**36**
المطلب الثالث	أسباب التضخم	**36**
المبحث الثاني	أنواع التضخم	**41**
المطلب الأول	حسب معيار تحكم الدولة في الأسعار	**42**
المطلب الثاني	حسب معيار مدى حدة الضغط التضخمي	**43**
المطلب الثالث	حسب معيار تعدد القطاعات الاقتصادية	**45**
المطلب الرابع	حسب معيار المصدر والعلاقات الاقتصادية و الظروف المساعدة	**46**
المبحث الثالث	النظريات المفسرة للتضخم	**51**
المطلب الأول	التضخم في النظرية الكمية للنقود	**51**
المطلب الثاني	التضخم في النظرية الكينزية	**57**

المطلب الثالث	التضخم في النظرية المعاصرة لكمية النقود	**61**
المطلب الرابع	التضخم في النظرية التكاليف	**66**
المبحث الرابع	طرق قياس التضخم و آثاره	**68**
المطلب الأول	طرق قياس التضخم	**68**
أولا	الأرقام القياسية للأسعار	**68**
ثانيا	قياس الفجوات التضخمية	**71**
المطلب الثاني	الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم	**73**
المطلب الثالث	الآثار السياسية للتضخم	**80**
	خاتمة الفصل	**81**
الفصل الثالث:علاقة التضخم بالإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2015/1980		
تمهيد		**82**
المبحث الأول	تطور الإنفاق الحكومي و مستويات التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة	**83**
المطلب الأول	تطور ميزانية التسيير	**83**
المطلب الثاني	تطور ميزانية التجهيز	**97**
المطلب الثالث	تطور مستويات التضخم	**105**
المبحث الثاني	تحليل علاقة التضخم بالإنفاق الحكومي من خلال استخدام النظام الإحصائي SPSS	**109**
المطلب الأول	تحليل خريطة الانتشار	**109**
المطلب الثاني	تحليل معامل الارتباط	**111**
المطلب الثالث	تحليل معادلة خط الانحدار البسيط	**112**
المطلب الرابع	تعيين معامل التحديد و معامل التحديد المصحح	**114**
المطلب الخامس	تحليل الخطأ المعياري للتقدير	**116**
خاتمة الفصـــل		**118**
خاتمة عامـــــة		**201**
قائمة المراجـــــع		

قائمة الجداول والأشكال

فهـــــرس الجـــــداول

الرقـــم	العنـــــوان	الصفحـــة
(1 _ 1)	جدول يبين أثر تغير الدخل على الاستهلاك و الادخار	19
(1 _ 2)	جدول يبين أثر تفاعل المضاعف و المعجل على الدخل القومي	21
(1_ 3)	جدول يبين توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2002 حسب كل دائة وزارية	84
(3 _ 2)	جدول الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة و السكان من ميزانية التسيير و الموزعة بالترتيب في كل باب .	88
(3 _ 3)	جدول يبين تطور نفقات التسيير في الجزائر 2015/1980	93
(3 _ 5)	جدول يبين توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2002 حسب القطاعات	97
(3 _ 6)	جدول يبين تطور نفقات التجهيز في الجزائر 1980_ 2015	102
(3 _ 8)	جدول يبين تطور مستويات التضخم في الجزائر1980_2015	105

فهـــــرس الأشكـــــال

الرقـــم	العنـــــوان	الصفحـــــة
(2 _1)	منحنى يبين آثار ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل)	38
(2 _ 2)	منحنى يبين أنواع التضخم حسب حدته	44
(2 _ 3)	منحنى يبين علاقة مستوى الأسعار بكل من الطلب و العرض الكليين.	48
(3 _ 4)	المدرجات البيانية تبين نفقات التسيير 2015/1980	95
(3 _ 7)	المدرجات البيانية تبين نفقات التجهيز 2015/1980	103
(3 _ 9)	المدرجات البيانية تبين معدلات التضخم 2015/1980	107
(3 _ 10)	خريطة الانتشار بين معدل التضخم ونفقات التسيير	109
(3 _ 11)	خريطة الانتشار بين معدل التضخم ونفقات التجهيز	110
(3 _ 12)	منحنى يبين تباينات الخطأ العشوائي بين معدل التضخم ونفقات التسيير	116
(3 _ 13)	منحنى يبين تباينات الخطأ العشوائي بين معدل التضخم ونفقات التجهيز	117

مقدمـــــــــة

مقدمة

مع اتساع دور الدولة زاد الاهتمام بالنفقات العامة، حيث احتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة لتحقيق الدور الذي تقوم به في مختلف المجالات، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة، وخاصة منها الاقتصادية، هذه الأخيرة التي أصبحت اليوم من أكبر التحديات التي تواجه السياسات المالية في عصرنا الحالي لما لها من انعكاسات على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية، ونخص بالذكر هنا التضخم، إذ نجد أن دراسة ظاهرة التضخم في مختلف المدارس أنتجت العديد من النظريات أهمها: النظرية الكمية للنقود، والنظرية الكينزية، النظرية المعاصرة لكمية النقود، نظرية التكاليف، واختلفت طرق حسابه فمنهم من استعمل الأرقام القياسية ومنهم من استعمل طريقة قياس الفجوات التضخمية، فارتفاع الأسعار بصفة عامة يمس بطريقة مباشرة أصحاب الدخول الثابتة والمنخفضة من خلال إضعاف القدرة الشرائية، كما أنه يمكن أن يسبب كساد السلع والخدمات التي تقدمها المشروعات الاقتصادية.

وبناءا على ما سبق نطرح التساؤل الجوهري التالي: **ما مدى تأثير النفقات العامة على مستويات التضخم في الجزائر خلال الفترة من 1980 إلى 2015 ؟**

ويمكن أن نشتق من السؤال الجوهري السابق جملة من الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما مفهوم النفقات العامة**
- **ما هي الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة للنفقات العامة؟**
- **ما مفهوم التضخم ؟ وما هي أهم أسبابه و أنواعه ؟**
- **ما علاقة التضخم بالإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980 إلى 2015 ؟**

<u>الفرضيات</u>

- تعتبر النفقات العامة مرآة عاكسة لمالية الدولة.
- إن زيادة حجم السكان و التوظيف العام و زيادة حجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر أدت إلى زيادة حجم النفقات العامة الكلية وهو الأمر الذي يشكل ضغط على معدلات التضخم في اتجاه الارتفاع.
- إن التضخم يشكل تحديا رئيسيا بالنسبة للحكومة الجزائرية.
- إن نفقات التسيير والتجهيز ليس لها تأثير كبير على مستويات التضخم.

<u>أهداف الدراسة</u>

- التعريف بالنفقات العامة، وأهم أسباب تزايدها وإبراز دواعي و مبررات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام.
- التعريف بظاهرة التضخم و مختلف جوانبها وآثارها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.
- محاولة معرفة تأثير النفقات العامة على ظاهرة التضخم من خلال تحليل مجموعة من الإحصائيات.

- إعطاء بعض التوصيات والاقتراحات قد تساهم في التقليل من ظاهرة التضخم وتزيد من فاعلية النفقات العامة.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذا الموضوع كون رفع الدولة للنفقات العامة هي أحد الأسباب المؤدية للتضخم ومعرفة هذا يؤدي إلى ترشيد هذه النفقات وتكمن أهميته أيضا في كون أن التضخم ظاهرة لم تسلم منها جميع الدول ولذا علينا أن نقوم بدراسة هذه الظاهرة دراسة معمقة ومعرفة أسبابه للتخفيف من آثاره.

مبررات اختيار الموضوع

الأوضاع الاقتصادية التي نعيشها في هذه الفترة الأخيرة في بلدنا من ارتفاع في الأسعار وانخفاض أسعار البترول ، إضافة إلى ذلك أيضا زيادة معدل التضخم و النفقات العامة.

المنهج المتبع

وصفي تحليلي

- وصفي من خلال إعطاء مفهوم للنفقات العامة و التضخم و نظرة المدارس الاقتصادية لهما.
- تحليلي من خلال تحليل المعطيات و الجداول المقترحة في البحث، و لقد واجهتنا عند دراستنا لهذا الموضوع العديد من العوائق و العراقيل هي:
- قلة المراجع الخاصة بالمالية العامة.
- انعدام الدراسات حول العلاقة بين النفقات العامة و التضخم في مختلف الكتب و المذكرات.
- تباين الإحصائيات من مرجع إلى آخر.

أقسام الدراسة

للإجابة على التساؤلات المطروحة واختيار الفرضيات و لتحقيق أهداف هذه الدراسة اقتضت الضرورة تقسيم هذا الموضوع إلى ثلاثة (03) فصول على النحو التالي:

- **الفصل الأول:** نستعرض فيه تحليل نظري للنفقات العامة، مفهومها وأسباب زيادتها والآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لها إضافة إلى ترشيد الإنفاق ومبرراته ومتطلبات نجاحه.
- **الفصل الثاني:** نتناول فيه تحليل نظري لظاهرة التضخم من خلال تبيان مفهومها، أسبابها، أنواعها وبالإضافة إلى مقارنة بين القراءات الفكرية لأهم المدارس فيما يخص هذه الظاهرة، وكذلك طرق قياسها والآثار المنجرة عنها.
- **الفصل الثالث:** الجانب التطبيقي وتم التطرق فيه إلى تحديد علاقة التضخم بالإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 2015/1980.

الفصـل الأول

عموميات حول النفقات العامة

- **الفصل الأول: النفقات العامة**

تمهيد:

تعتمد الدولة على قاعدة أولوية النفقات على الإيرادات، الأمر الذي يتطلب إنفاق مبالغ ضخمة للوفاء بالتزاماتها و تقديم الخدمات المختلفة، هذه المبالغ هي ما يطلق عليها النفقات العامة، تلك النفقات التي تعتبر وسيلة لإشباع الحاجات العامة، حيث احتلت مكانا بارزا في الدراسات المالية، كما تأتي أهمية النفقات مع أنها الأداة التي تساعد الدولة وهيئاتها العامة على ممارسة نشاطها المالي الرامي إلى إشباع الحاجات العامة وكذلك تحقيق الاستقرار الاقتصادي، فالإنفاق العام يعكس بدرجة كبيرة فعالية الحكومة ومدى تأثيرها في النشاط الاقتصادي وتطور الدولة، لذلك نرى أن نظرية النفقات العامة قد شهدت تطور يساير التطور الذي حدث في دور الدولة، من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى الاشتراكية.

وسنحاول في هذا الفصل تناول مختلف الجوانب النظرية للنفقات العامة وذلك من خلال المباحث الآتية:

- **المبحث الأول:** النفقات العامة، ماهيتها، ضوابطها و أسباب تزايدها.
- **المبحث الثاني:** الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة
- **المبحث الثالث:** الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة
- **المبحث الرابع:** ترشيد الإنفاق العام، مفهومه، عناصره، متطلبات نجاحه

- **المبحث الأول: النفقات العامة، ماهيتها، ضوابطها و أسباب تزايدها**

قبل البدء في دراسة النفقات العامة من الضروري أن نعرض أولا مفهومها، وسوف نشير كذلك إلى أهم الضوابط التي تحكم الإنفاق العام، بالإضافة إلى ذلك أيضا سوف نتطرق إلى أهم الأسباب التي أدت إلى زيادة النفقات العامة.

- **المطلب الأول: الإنفاق العام، مفهومه، ضوابطه**
  - **أولا: مفهوم النفقة العامة:**

لقد تطور مفهوم النفقات العامة مع تطور دور الدولة و تدخلها في الحياة الاقتصادية، إذا اتسع نطاق الإنفاق العام في ظل الدولة المتدخلة و الاشتراكية عما كان عليه في ظل الدولة الحارسة.

✓ **في ظل الدولة الحارسة:**

كان الفكر الاقتصادي في ظل الدولة المحايدة يتضمن إقصاء الدولة من التدخل في كافة الأنشطة الاقتصادية، إلا مهامها التقليدية[1]، حيث كان دورها يقتصر على القيام بواجبات الأمن الداخلي والخارجي والعدل وتسيير النفقات العامة، إذ كان دور النفقات العامة في ذلك الوقت يقتصر على تحقيق هذه الأغراض فقط، ومن ثم فإن الإنفاق العام في ذلك الوقت كان ذو طابع حيادي لا يمس الهيكل الاقتصادي والاجتماعي داخل الدولة، وأهم ما يميز هذه النفقات في هذه المرحلة ما يلي:

- كانت تقتصر على تمويل الوظائف التقليدية للدولة و بالتالي قلة أنواع النفقات العامة بالقياس على ما هي عليه اليوم.
- كما اعتبرت نفقات استهلاكية و غير منتجة.
- انخفاض حجم النفقات لاقتصارها على المجالات الاستهلاكية وأحسن الميزانيات أقلها حجما[2].

✓ **في ظل الدولة المتدخلة:**

خرجت الدولة عن مفهوم الحياد و الحراسة، فبمجرد أن زاد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي زادت أهمية النفقات العامة، حيث تنوعت تبعا لتنوع وظائف الدولة، فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي و الاقتصادي لـ:

- محاربة البطالة.
- إعادة التعمير.
- تحقيق التنمية الاقتصادية.
- إعادة توزيع الدخل القومي بين طبقات المجتمع.

[1] أحمد عبد السميع علام: المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، ، ص 44.

[2] محمود حسين الوادي و آخرون: مبادئ المالية العامة، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة،عمان، 2007 ص ص 121–122.

وهذا ما يجعل النفقة العامة أداة من أدوات السياسة الاقتصادية والاجتماعية[1]

من خلال ما تقدم أصبح الاهتمام في ظل الفكر الاقتصادي والحديث يتركز على دراسة الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للإنفاق العام، و ترتب على ذلك زيادة الاهتمام بدراسة أنواع النفقات العامة، حيث أن تأثير كل نوع من أنواع النفقات تختلف عن الآخر، بالإضافة على ذلك فإن التزايد المستمر في حجم الإنفاق العام أضفى أهمية خاصة على دراسة كفاءة استخدام الموارد العامة تحت موضوع تقويم النفقات العامة، بالإضافة إلى تزايد أهمية النفقات العامة نتيجة ازدياد أهمية الهداف التي تسعى إلى تحقيقها معظم الحكومات المعاصرة[2].

✓ **في ظل الدولة الاشتراكية:**

نتيجة للثورة الشيوعية التي قامت في روسيا سنة 1917 ظهرت الدولة الاشتراكية ثم انتشرت في أوربا الشرقية وبعض بلاد العالم الثالث، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وأصبحت الدولة منتجة وتملك جزءا كبيرا من وسائل الإنتاج وبالتالي تقوم بجزء كبير من الإنتاج القومي، وتعتمد في كثير النشاط الاقتصادي على التخطيط القومي فاتسع نطاق النفقات في هذه الدول التي اتبعت هذا النظام[3].

عموما هناك ثلاث أركان للنفقات العامة يجب توافرها ألا وهي:

- **أولا: الشكل النقدي للنفقة العامة:**

إن النفقة العامة تتخذ طابعا نقديا، أي تتم في صورة تدفقات نقدية، ويترتب على ذلك استبعاد جميع الوسائل غير النقدية النى كانت تستخدم في السابق كالوسائل العينية أو تقديم مزايا معنوية من أجل الحصول على ما تحتاجه من خدمات عامة تقدمها للمجتمع، فقد كانت الوظائف العامة غير مأجورة، ويمنح للشخص الذي يقوم بهذه الخدمة شيء عيني أو معنوي كمنحه جزء من أملاك الدولة أو الألقاب، لكن نتيجة لاستخدام النقود في الاقتصاديات المعاصرة حيث انتهى عصر الاقتصاد العيني وأسلوب المقايضة في التبادل فقد تم إحلال الأسلوب النقدي للدفع في جميع المعاملات الحكومية، ولهذا الأسلوب عدة مزايا أهمها:

1- تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقويم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم.

2- تحقق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية النفقات العامة.

3- عدم وجود صعوبات إدارية في تحقيق هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته، فالطابع النقدي للنفقة العامة يتمثل فيما تدفعه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة للحصول على الموارد الإنتاجية من سلع وخدمات، وعلى السلع الاستهلاكية التي تحتاجها للقيام بنشاطها كدفع مرتبات وأجور

[1] محمود حسين الوادي و آخرون، المرجع السابق، ص 122

[2] نفس المرجع ، ص 122.

[3] نفس المرجع، ص ص 122-123.

العاملين ودفع مستحقات الموردين والإنفاق على الجيش و قوات الأمن وعلى الخدمات والمرافق العامة.

وبذلك لا يعد من قبيل النفقة العامة ما تدفعه الدولة بصورة[1]عينية كتقديم خدمات دون مقابل والإعفاء من سداد إيجار المساكن أو نفقات العلاج وأجور المواصلات بالنسبة لبعض موظفي الدولة[2].

ثانيا: صدور النفقة العامة عن جهة أو شخص عام:

وفقا لهذا العنصر لا يعتبر المبلغ النقدي الذي ينفق لأداء خدمة عامة من قبيل النفقة العامة إلا إذا صدر من شخص عام، ويقصد بالشخص العام الدولة بما في ذلك الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية، أو قد تكون أشخاص عامة محلية كمجالس المحافظات والمدن[3].

وعلى هذا فإن النفقة التي ينفقها أشخاص خاصين، طبيعيين أو معنويين، لا تعتبر نفقة عامة حتى ولو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، مثال ذلك إذا قام شخص ببناء مستشفى ثم تبرع بها للدولة فإن هذا الإنفاق لا يعد عاما ذلك أن الأموال التي قام بإنفاقها تعد أموالا خاصة وليست عامة بالرغم من عمومية الهدف ومن ثم يعد من قبيل الإنفاق الخاص.

ومن المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة أو الهيئات العامة بصدد ممارستها لنشاطها العام و بموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاط اقتصادي مماثل للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشروعات الإنتاجية فقد ثار خلاف قانوني حول طبيعتها[4] واستند الفكر المالي في التفرقة بين النفقة العامة والخاصة معيارين هما:

- معيار قانوني يستند إلى الطبيعة القانونية لمن يقوم بالنفقة وهذا هو المعيار التقليدي.
- معيار وظيفي يستند إلى طبيعة الوظيفة التي يصدر عنها الإنفاق.

1- المعيار القانوني:

يعتبر هذا المعيار النفقات العامة بأنها تلك النفقات التي تقوم بها الأشخاص المعنوية العامة، أي أشخاص القانون العام وهي الدولة والهيئات العامة المحلية والمؤسسات العامة، وبالتالي فإن النفقات الخاصة هي تلك النفقات التي يقوم بها أشخاص القانون الخاص وهي الأفراد والشركات و الجمعيات وغيرها من المؤسسات الخاصة، فطبيعة نشاط أشخاص القانون العام تختلف عن طبيعة نشاط أشخاص القانون الخاص، فالأول يهدف إلى تحقيق مصلحة عامة ويعتمد في ذلك على السلطات الآمرة أي على القوانين أو القرارات الإدارية، بينما يهدف الثاني إلى تحقيق مصلحة خاصة تعتمد على عقود القانون الخاص التي تقوم على مبدأ المساواة بين المتعاقدين.

[1] محمود حسين الوادي و آخرون: المرجع السابق، ص 119.

[2] محمود حسين الوادي و آخرون: مبادئ المالية العامة،الطبعة الثانية، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، 2010،ص 106.

[3] سوزي عدلي ناشد: أساسيات المالية العامة،الطبعة التاسعة، منشورات الحلبي الحقيقية، 2009، ص 24.

[4] سوزي عدلي ناشد،المرجع السابق، ص24.

من الملاحظ أن هذا المعيار استند إلى أمور قد تتفق و طبيعة الدولة الحارسة الذي اقتصر دورها على القيام بأعمال الجيش و الدفاع و العدالة و بعض المرافق العامة التي تهدف إلى تحقيق مصلحة عامة، ويستلزم بذلك السلطات الآمرة و لكن مع انتقال الدولة من الحارسة إلى المتدخلة والمنتجة، فأصبحت الدولة تقوم بأعمال كثيرة خرجت عن هذا المعيار مثل النقل و المواصلات و الزراعة... إلخ، وبالتالي عدم الاعتماد على[1] هذا المعيار القانوني للتفرقة، و بالتالي اللجوء إلى معيار آخر أكثر دقة[2].

2- <u>المعيار الوظيفي</u>:

ويعتمد هذا المعيار على طبيعة الوظيفة التي تصدر عنها النفقة العامة لا على الطبيعة القانونية لمن يقوم بها، فالدولة الآن تمارس نشاطات مماثلة لتلك التي يقوم بها الأفراد، فاعتمد هذا المعيار على اعتبارات اقتصادية واجتماعية للدولة فتعتبر النفقة العامة حسب هذا المعيار التي تقوم بها الدولة بصفتها السيادية.

وعلى ذلك فليست كل النفقات التي تقوم بها الهيئات العامة تعتبر نفقات عامة وعلى العكس من ذلك تعتبر عامة تلك التي تقوم بها الهيئات الخاصة التي فوضتها الدولة في استخدام بعض سلطاتها الآمرة على أن تكون هذه النفقات عامة نتيجة لاستخدام هذه السلطات السيادية (تصدر من هيئات خاصة) فإذا قاموا بهذه النفقات باعتبارهم سلطة عامة، أي مزودة بالوسائل التي يعطيها القانون الإداري لأشخاص القانون العام، فإن النفقات تعد في هذه الحالة نفقات عامة بلا جدال أما إذا قاموا بالتصرف أو العمل شأنهم في ذلك شأن الأفراد العاديين، فإن النفقة تعد نفقة خاصة وبناءا على ما تقدم واستنادا للمعيار الوظيفي فإن ما يعتبر من النفقات العامة لا يصدر من أشخاص القانون العام بل قد يصدر عن أشخاص القانون الخاص، وفي حقيقة الأمر أن الأخذ بهذا المعيار لا يعني تجاهل التطور الذي لحق بمالية الدولة[3] ومن شأنه أن يخرج من نطاق المالية العامة الجزء الأكبر منها والتي تقوم بها الدولة لإشباع الحاجات العامة التي تتزايد على نحو مستمر إثر تطور دور الدولة[4].

وبالاعتماد على المعيارين السابقين معا تعتبر النفقة العامة هي تلك التي يقوم بها شخص من أشخاص القانون العام في مجال نشاطه العام، فالمبالغ النقدية التي ينفقها الأفراد الطبيعيون في مجال الخدمة العامة للمجتمع مثل التبرع ببناء مدرسة أو مستشفى... لا تعتبر نفقة عامة، حيث يشترط أن تخرج النفقات العامة من الذمة المالية لأحد أشخاص القانون العام[5].

---

[1] سوزي عدلي ناشد، المرجع السابق، ص ص 119، 120.

[2] نفس المرجع، ص 119.

[3] نفس المرجع،ص 120.

[4] أمال مزيتي و آخرون: تطور النفقات العامة و أثرها على النشاط الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، 2000-2010، مذكرة لنيل شهادة الليسانس في علوم التسيير (ل.م.د) تخصص مالية، المركز الجامعي ميلة، 2014، ص6.

[5] محمود حسين الوادي، المرجع السابق ، ص 120.

3- هدف النفقة العامة هو تحقيق النفع العام:

تحقق النفقة العامة مصلحة عامة، فغايتها و هدفها هو تحقيق نفع عام يتمثل في إشباع الحاجات العامة، ويجد هذا الركن مبرره في أمرين اثنين، أولهما أن المبرر الوحيد للنفقات العامة هو وجود حاجات عامة، فتتولى الدولة أو الهيئات و المؤسسات العامة إشباعها نيابة عن الأفراد، لذلك يجب أن يكون الهدف من النفقة العامة هو تحقيق النفع العام، ثانيهما إذا كان الإنفاق يهدف إلى تحقيق منفعة خاصة لبعض الفئات أو بعض الأفراد، فإنه يخرج عن إطار النفقات العامة لأنه يتعارض مع مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، و الواقع أن تحقيق المنفعة العامة قد أثار الكثير من الجدل بين الاقتصاديين نظرا لصعوبة التمييز بين الحاجة العامة و الحاجات الخاصة من جهة و صعوبة قياس المنفعة العامة من جهة أخرى، و قد أشار كتاب المالية العامة إلى أكثر من معيار للتفرقة بينهما (الحاجات العامة و الحاجات الخاصة)، من هذه المعايير:

أ- **من حيث التعريف**: و قد أشرنا سابقا إلى تعريف كل منهما.

ب-**من حيث جهة تولي عملية الإشباع:** تتولى الدولة إشباع الحاجات العامة اما الذي يتولى إشباع الحاجات الخاصة فهو الفرد نفسه.

ج- **من حيث جهة الإنفاق:** تقوم الدولة بالإنفاق لتلبية الحاجات العامة، كالإنفاق على التعليم والصحة ... و يقوم الفرد بالإنفاق على تلبية حاجاته الخاصة معتمدا في ذلك على حجم دخله.

د- **من حيث حجم الاستهلاك:** في الحاجات العامة يقوم الأفراد بالانتفاع بها كل حسب حاجته، أما الحاجات الخاصة ينتفع بها الفرد بقدر ما يدفع من ثمن وسائل الحصول عليها[1].

و فكرة النفع العام ليست فكرة ثابتة بل هي في تغير و تطور مستمر و تختلف من مجتمع لآخر حسب التطور الحضاري و الاجتماعي و الثقافي لكل مجتمع، و لهذا تركت هذه الأمور للمجالس النيابية التي تمثل الشعب لتحديد الحاجات العامة للشعوب من أجل عدم إساءة استعمال النفقات العامة والمحافظة على المال العام[2].

- **ثانيا: ضوابط النفقة العامة:**

إن التعريف بالنفقات العامة لا يقف عند حد بيان أركانها بل يتعدى إلى ضرورة بيان الضوابط التي تخضع لها هذه النفقات العامة أي بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام و منها:

[1] بن نوار بومدين: النفقات العامة على التعليم، دراسة حالة قطاع التربية الوطنية بالجزائر، 1980-2008، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: تحليل اقتصادي.

[2] محمود حسين الوادي: المرجع السابق ، ص 121.

1- ضابط المنفعة:

يقصد بضابط المنفعة أن يكون الهدف من النفقات العامة دائما في ذهن القائمين به هو تحقيق أكبر منفعة ممكنة، و تعتبر هذه القاعدة قديمة في الفكر الاقتصادي و محل إجماع بين أغلب منظري المالية العامة.

وفكرة المنفعة العامة وتحديدها تثير إشكالية وضع قاعدة دقيقة في تحديد مقدارها خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار الآثار المتعددة للنفقات الاقتصادية المباشرة و غير المباشرة، وإن كان من الممكن الارتكاز على عاملين هما:

أ- **العامل الأول:** طريقة توزيع الدخل على الأفراد.

ب-**العامل الثاني:** حجم الدخل النسبي، أي نصيب كل فرد من الدخل الوطني.

و توجه النفقة أكبر قدر ممكن من المنفعة أي لا توجه النفقة العامة للمصالح الخاصة لبعض الأفراد أو لبعض فئات المجتمع دون الأخرى، ممن يتمتعون بنفوذ سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي[1].

2- ضابط الاقتصاد:

والمقصود بها الابتعاد عن التبذير و الإسراف والذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة كان من الممكن توجيهها إلى مجالات أخرى أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة في مالية الدولة ويعطي المكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها.

من الطبيعي أن هذا الضابط ملازم للضابط الأول، فتحقيق أقصى منفعة ممكنة يجب أن يتم بأقل كلفة ممكنة أي تحقيق أكبر عائد بأقل تكلفة ممكنة.

ومن مظاهر التبذير في الكثير من الدول ولا سيما النامية منها زيادة عدد الموظفين في الأجهزة الإدارية و الإسراف في شراء الأجهزة غير الضرورية لمجرد التقليد و المحاكاة وعدم الاستغلال العقلاني لها، والاهتمام بالمظاهر الخارجية، وبذلك فإن قاعدة الاقتصاد تعني الالتزام بسياسة ترشيد الإنفاق، ويتطلب تحقيق هذا الضابط في الإنفاق العام تعاون و تضافر جهود كافة الأجهزة التنفيذية و التشريعية وأحكام الرقابة[2].

3- ضابط الترخيص:

و يعني أن هذا الضابط لا يصرف أي مبلغ من الأموال العامة إلا إذا سبق ذلك موافقة الجهة المختصة أي موافقة السلطة التشريعية و خاصة أن النفقات هي مبالغ ضخمة.

ففيما يتعلق بإجراءات الإنفاق العام فإن القوانين المالية في الدولة تنظم كل ما يتعلق بصرف النفقات العامة أو إجراءها، فتحدد السلطة التي تأذن بالإنفاق وتوضع خطوات الصرف والإجراءات

[1] سوزي عدلي ناشد:المرجع السابق، ص ص 53-54.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي: اقتصاديات المالية العامة، دار المسير للنشر و التوزيع و الطباعة، ص 35.

اللازمة بالنسبة لكل منها حتى تؤدى النفقة العامة في موضعها ويترتب عليها فعلا النفع العام الذي تستهدفه لسداد الحاجات العامة وعلى ذلك فإن تقنين النشاط المالي الإنفاقي للدولة يستوجب أن تكون نفقاتها العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها و صياغتها على النحو المبين في الميزانية و القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى[1].

- **المطلب الثاني: أسباب تزايد الإنفاق العام**

تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة من الظواهر المعروفة بالنسبة لمالية الدولة و ذلك بسبب تطور دور الدولة و ازدياد درجة تدخلها في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، الأمر الذي جعل علماء الاقتصاد يجمعون على أن هذه الظاهرة أصبحت قانونا اقتصاديا يمكن أن يدمج ضمن قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

و فيما يلي عرض لأهم الأسباب الحقيقية و الظاهرية لزيادة النفقات العامة.

- **أولا: الأسباب الحقيقية:**

إن الزيادة الحقيقية للنفقات العامة في شتى الدول ترجع إلى أسباب متعددة تختلف باختلاف مستوى التطور الذي تحققه كل دولة و هده الأسباب متعددة نجملها فيما يلي :

أ- **الأسباب الاقتصادية:**

ترجع الأسباب الاقتصادية لظاهرة التزايد في النفقات العامة إلى النمو الاقتصادي و زيادة الدخل الوطني و التوسع في المشروعات العامة و علاج التقلبات التي تطرأ على النشاط الاقتصادي (خاصة في حالة الكساد)، ومن الطبيعي أن يصاحب النمو الاقتصادي في أي مجتمع ارتفاع متوسط دخل الفرد الحقيقي و بالتالي يترتب على ذلك زيادة في الطلب على السلع و الخدمات العامة أو يطالبون بمستوى جيد منها، لم يكن بمقدورهم مطالبة الحكومة بها قبل ارتفاع دخولهم، مثل مستوى جيد من الصحة والتعليم و شبكات الطرق... إلخ.

كما يؤدي التوسع في إقامة المشروعات العامة الاقتصادية إلى زيادة النفقات العامة وتسعى الدولة من خلال قيامها بهذه المشروعات:

- الحصول على موارد لخزينة الدولة.
- التعجيل بالتنمية الاقتصادية.
- محاربة الاحتكار.

بصفة عامة يوجه النشاط الاقتصادي وجهة معينة بحسب الإيديولوجية السائدة في الدولة، ومن جهة أخرى فإن محاربة[2] الكساد وآثاره الضارة يحتم على الدولة القيام بالمزيد من الإنفاق بهدف زيادة

[1] بن نوار بومدين: المرجع السابق، ص 58.

[2] عبد السميع علام، المرجع السابق، ص ص 54-55.

مستوى الطلب الكلي الفعلي إلى المستوى الذي يسمح بتحقيق التشغيل الكامل، وذلك في حدود الطاقة الإنتاجية للاقتصاد الوطني، وهذه السياسة وإن كانت تصلح في البلدان المتقدمة فإنها تكون ليست دائما صالحة بالنسبة للبلدان النامية.

وأخيرا فإن التنافس الاقتصادي الدولي مهما كانت أسبابه يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء في صورة إعانات اقتصادية للمشروعات الوطنية لتشجيعها على التصدير و منافسة المشروعات الأجنبية في الأسواق الدولية أو في صورة إعانات للإنتاج لتمكين المشروعات الوطنية من الصمود والوقوف في مواجهة المنافسة الأجنبية في الأسواق الوطنية[1].

ب-<u>الأسباب الاجتماعية</u>:

تعد الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى تؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة، فالانتقال من دور الدولة الحارسة إلى دور الدولة المتدخلة ثم المنتجة، أدى إلى ظهور سياسة اقتصادية و اجتماعية جديدة مكان السياسة الاقتصادية و الاجتماعية القديمة، و من ثم أصبحت الدولة مسؤولة عن تحقيق التوازن الاجتماعي، إضافة إلى التوازن الاقتصادي.

لم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل بل تحسين توزيع الدخل، إقامة العدالة الاجتماعية و توفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في الميادين المختلفة من صحة وتعليم و ثقافة و إسكان،... إلخ، و الإعانات الاجتماعية و المعاشات، رعاية الأطفال، إعانات العجز والمرض و البطالة و الشيخوخة، و من أهم النفقات العامة الاجتماعية في الدول النامية ما يطلق عليه الهيكل السياسي ذو الطابع الاجتماعي، وتتضمن: الصحة، الثقافة، التعليم والإسكان، ونفقات الضمان الاجتماعي التي تحاول الدول أن يستفيد منها جميع الأفراد، وتقضي على جميع المخاطر التي يتعرضون لها.

ولا شك أن هذه النفقات الاجتماعية و برامجها لها فائدتها الاجتماعية و الاقتصادية أيضا، وذلك بتوزيعها على القوة الشرائية لطبقات المجتمع، فتزيد من الطلب الفعلي و تساهم في زيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل، وهذا ما يزيد التوقع بتزايد النفقات العامة[2].

ج- <u>الأسباب الإدارية</u>:

وهي النفقات المتعلقة بالجهاز الإداري للدولة، فلقد أدى تطور القطاعات والأجهزة الإدارية الحكومية إلى تخصيص جزء كبير من ميزانية الدولة للإنفاق على هذه القطاعات ضمانا لاستمرارية تطورها، وتحسينها من جهة وضمان نشاطاتها وأعمالها المختلفة من جهة أخرى.

---

[1] نفس المرجع، ص55.

[2] أمال مزيتي و آخرون: المرجع السابق، ص 23.

فالنفقات الإدارية تتمثل في نفقات العديد من الموظفين الإداريين والعمال المهنيين والحراس والسائقين والخبراء و غيرهم، وحتى يستجيبوا للتغيرات الاقتصادية يتطلب تكوينهم وهذا ما وسّع في حجم الإنفاق الحكومي[1].

د- الأسباب المالية:

إن سهولة الاقتراض في الوقت الحاضر أدى بالدولة إلى كثرة الالتجاء إلى عقد قروض عامة للحصول على موارد للخزانة العامة مما يسهل للحكومة زيادة الإنفاق وخاصة على الشؤون الحربية، وهذا فضلا عما يترتب على خدمة الدين من دفع لأقساطه وفوائده مع الزيادة في النفقات العامة.

وفي حالة وجود فائض في الإيرادات أو مال احتياطي غير مخصص لهدف معين، فإن ذلك يؤدي إلى إغراء الحكومة بإنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة، وتبدو خطورة هذه السياسة في الأوقات التي تحتم فيها السياسة السليمة على الحكومة العمل على خفض نفقاتها، وذلك لما هو معروف من صعوبة خفض الكثير من بنود الإنفاق العام[2].

- **ثانيا: الأسباب الظاهرية:**

يقصد بالأسباب الظاهرية تلك الأسباب و العوامل التي تؤدي إلى زيادة حجم النفقات العامة دون أن يقابلها زيادة في حجم ونوع الخدمات التي يستفيد منها المواطنين، بعبارة أخرى دون أن يقابلها زيادة متوسط نصيب الفرد من النفقات العامة رغم زيادتها المستمرة.

وترجع الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة إلى ثلاث عوامل رئيسية:

1- تدهور قيمة النقود.

2- اختلاف طرق المحاسبة المالية.

3- زيادة مساحة الدولة.

1- تدهور قيمة النقود:

إن انخفاض القوة الشرائية للنقود يؤدي إلى أن تدفع الدولة عدد من الوحدات النقدية أكبر مما كانت تدفعه من قبل، وذلك من أجل الحصول على نفس المقدار من السلع والخدمات وهو ما يترجم بالارتفاع العام للأسعار، أي أن قيمة العملات الوطنية تسير نحو الانخفاض بمرور الزمن، حيث يترتب على ذلك ارتفاع أثمان السلع و بالتالي تقل القدرة الشرائية للمواطن، ومن ثم تلجأ الدولة إلى رفع أجور العمال، مما ينتج عنه تزايد حجم النفقات العامة للدولة باستمرار، فالزيادة هنا في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرة إذ لا يترتب عليها أي زيادة في المنفعة الحقيقية أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد، ويعد تدهور قيمة النقود السبب الرئيسي للزيادة الظاهرة في النفقات العامة في العصر الحديث[3].

---

[1] نفس المرجع ، ص24.

[2] عبد السميع علام: المرجع السابق، ص ص 59-60.

[3] أمال مزيتي و آخرون: المرجع السابق، ص 24.

2- اختلاف طرق المحاسبة المالية:

فتغير الطرق المحاسبية يمكن أن يظهر زيادات كبيرة في حجم الإنفاق العام، فاستخدام أسلوب صافي الحسابات عند إعداد ميزانيات الهيئات والمؤسسات العامة المستقلة يظهر حجم الإنفاق العام صغيرا لهذا الأسلوب يتم خصم إجمالي الإيرادات من إجمالي النفقات العامة لمثل هذه المؤسسات أو الهيئات، أما إذا طلب من هذه المؤسسات تعديل الطريقة السابقة في استخدام أسلوب إجمالي الحسابات لديها، فإن كل ما يتم إنفاقه أو تحصيله مهما كان صغيرا سوف يتم إدراجه في حسابات هذه المؤسسات أو الهيئات العامة.

ومن ثم يظهر رقم إجمالي الإنفاق العام أكبر نسبة لما كان عليه في السابق، وهذه الزيادة في رقم الإنفاق لا تدل على تحقيق زيادة في حجم الخدمات المقدمة من قبل الحكومة[1].

3- زيادة مساحة الدولة.

إذا كان الإنفاق العام يتزايد لمجرد مواجهة التوسع في مساحة الدولة أو بزيادة عدد سكانها دون أن يمس الإقليم الأصلي أو السكان الأصليين، فإن الزيادة في الإنفاق تكون مجرد زيادة ظاهرة، واتجاه النفقات العامة إلى التزايد في هذه الحالات لا يكون راجعا إلى التوسع في الخدمات العامة التي كانت تحققها الدولة من قبل، وإنما بسبب اتساع نطاق الحاجة إلى نفس أنواع الخدمات في المساحات الجديدة التي أضيفت لإقليم الدولة، أو لمواجهة حاجات السكان المتزايدة مع تلك الخدمات والمنافع العامة مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق العام[2].

[1] أمينة مقيمح و آخرون: تأثير التضخم على حجم النفقات العامة، دراسة حالة الخزينة العمومية – ميلة – مذكرة مكملة لنيل شهادة ليسانس LMD، تخصص مالية،المركز الجامعي ميلة2010-2011، ص ص، 50-51.

[2] عبد السميع علام: المرجع السابق، ص ص 63-64.

المبحث الثاني : الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة :

سنتطرق من خلال هذا المبحث إلى آثار النفقات العامة على حجم الإنتاج الوطني وكذلك على الاستهلاك وأخيرا آثارها على نمط توزيع الدخل الوطني أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل الوطني .

المطلب الأول : الآثار الاقتصادية على الناتج القومي.

يقصد بالإنتاج القومي مجموع السلع و الخدمات المنتجة في دولة معينة في فترة زمنية محددة ، غالبا ما تكون سنة ، ولزيادة هذا الإنتاج يتخذ الإنفاق العام عدة أشكال مثل نفقات التعليم والصحة ومساعدة المستثمرين بمنحهم امتيازات مختلفة . [1]

إن النفقات العامة تؤثر على حجم الإنتاج و التشغيل من خلال تأثيرها على حجم الطلب الكلي الفعلي حيث تمثل النفقات العامة جزءا هاما من هذا الطلب ، وتزداد أهميته بازدياد إمكانيات تدخل الدولة في حياة الأفراد، والعلاقة بين النفقات العامة وحجم الطلب الكلي تتوقف على حجم النفقة و نوعها .

ومن أخرى يرتبط أثر النفقة العامة على الإنتاج بمدى تأثيرها على الطلب الكلي في حجم الإنتاج والتشغيل، وهذا بدوره يتوقف على مرونة الجهاز الإنتاجي أو مستوى التشغيل في الدولة المتقدمة وعلى درجة النمو في الدولة النامية .

وفي الحقيقة أن النفقات العامة تؤثر على القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني برفعها لهذه القدرة سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، ومن ثم يرتفع الناتج الوطني والدخل الوطني.[2]

ومن المعلوم على الإنفاق العام أنه ينقسم عام رأسمالي وإنفاق عام استهلاكي ، ويؤدي الإنفاق العام الاستثماري إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري ، وكذلك زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة كما أن الإنفاق العام الاستهلاكي يؤدي أيضا إلى حدوث زيادة المقدرة الإنتاجية فضلا عن إسهامها في زيادة الناتج القومي الجاري ، كما تؤدي الإعلانات العامة الاقتصادية التي تعطي المشروعات الخاصة والعامة إلى زيادة معدل أرباح تلك المشروعات مما يؤثر في زيادة مقدرتها الإنتاجية بالإضافة إلى النفقات الرأسمالية (الإنتاجية و الاستثمارية) توجد النفقات الاجتماعية والتي تشمل النفقات التحويلية والنفقات الحقيقية التي تهدف إلى تحقيق بعض الأهداف الاجتماعية، ولهذا النوع من النفقات آثار مباشرة على الإنتاج سواء كان ذلك في صورة تحويلات نقدية أو عينية. فالنفقات الاجتماعية التي تتخذ شكل

[1] . عمر يحياوي : مساهمة في دراسة المالية العامة . دار هومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر . 2005 . ص 84 .

[2] . محرزي محمد عباس : المرجع السابق ، ص 100 .

تحويلات نقدية أو إعانات تهدف إلى تحويل جزء من القدرة الشرائية لصالح بعض الأفراد (المتعلقة بالفئات محددة الدخل)، وبالتالي فلا يمكن مقدما معرفة مدى أثر هذا النوع من النفقات الاجتماعية على حجم الإنتاج وذلك لعدم معرفة أنواع السلع التي تقوم هذه الفئات بالإنفاق للحصول علبها على وجه التحديد ، ولكن ابتداء من هذه الفئات ذوي الدخل المحدود وارتفاع ميلها الحدي للاستهلاك ، فإنه من المنطقي أن تتجه الإعانات النقدية للإنفاق من أجل الحصول على السلع الضرورية وبالتالي يزداد الطلب عليها بما يتبعه ذلك من زيادة إنتاجها.[1]

أما إذا اتخذت النفقات الاجتماعية شكل تحويلات عينية فإنها تؤدي إلى زيادة الإنتاج بشكل ملحوظ ، إذ أنها تؤدي إلى زيادة إنتاج السلع والخدمات الاستهلاكية مثل نفقات التعليم والصحة التي ترفع المستوى الاجتماعي للأفراد ، وأيضا تمكينهم من أداء نشاطهم بكفاءة أكبر ، فكلما زاد ما ينفق على العمال لرفع مستواهم التقني و التعليمي و الصحي و المعيشي من كل الجوانب ، كلما أثر ذلك على الطاقة الإنتاجية للعامل و بالتالي يزيد الإنتاج.[2]

بالإضافة إلى النفقتين السابقتين توجد كذلك النفقات العسكرية ، حيث تمتلك النفقات العسكرية أثرا فعالا على الإنتاج الوطني، على وجه الخصوص كونها تمثل في العصر الحديث نسبة كبيرة من حجم الإنفاق الكلي للدول، والنفقات العسكرية يمتد أثرها ليشمل الاستعداد للحرب وما بعد الحرب، وبالتالي أثر هذه النفقات يشمل النواحي العسكرية والسياسية بصورة مباشرة والنواحي الاقتصادية بصورة غير مباشرة.

وترى النظرية المالية التقليدية أن النفقات العسكرية تعد من النفقات الاستهلاكية غير المنتجة بينما تميل النظرية الحديثة إلى التمييز بين الآثار الانكماشية والتوسعية للنفقات العسكرية .

وتتمثل الآثار الانكماشية على حجم الإنتاج الوطني في كونها تعمل على تحويل بعض عناصر الإنتاج (العمل والموارد المالية) إلى إشباع الأغراض العسكرية والحربية، مما يؤثر على الإنتاج العادي للأفراد بالنقصان، مما يؤدي إلى التقليل من الاستهلاك من جهة وارتفاع أسعار عناصر الإنتاج من جهة أخرى .

أما الآثار التوسعية للنفقات العسكرية على حجم الإنتاج الوطني فتتمثل في الحالات التي ترصد فيها النفقات للصناعات الحربية وإنشاء الموانئ والمطارات والطرقات ونفقات البحث العلمي في مجلات الذرة والعلوم النووية وتصدير الأسلحة، كما هو الحال بالنسبة لمعظم الدول الغربية الأوروبية .

[1] . محرزي محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 201 .

[2] . محرزي محمد عباس ، المرجع السابق ، 202 .

وتتأثر النفقات العسكرية بالأوضاع السائدة في الدولة ، فعندما يصل اقتصاد الدولة إلى مرحلة التشغيل الكامل فان النفقات الحربية لها أولوية على كافة النفقات الأخرى لكونها تمثل أساس الدفاع عن سيادة الدولة ضد أي غزو خارجي . أما في حالة نقص التشغيل فإن النفقات الحربية والفروع الإنتاجية الأخرى التي تتوقف عليها وبالتالي إلى تشغيل العمال العاطلين والقضاء على البطالة.[1]

المطلب الثاني : الآثار الاقتصادية على الاستهلاك القومي .

تؤثر النفقات العامة على الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور، تخصص نسبة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد .

1 . نفقات الاستهلاك الحكومي العام :

يقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم به الدولة من شراء السلع أو مهمات لأزمة السير المرافق العامة ، ومن أمثلتها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة و الآلات و المواد الأولية اللازمة للإنتاج العام و لأداء الوظائف العامة و النفقات المتعلقة بالملفات والأوراق، الأثاث اللازمة للمصالح الحكومية و الوزارات ... الخ

كما أن هذا النوع من النفقات يعد نوعا من تحويل الاستهلاك من الأفراد إلى الدولة ، فبدلا من أن تعطي الدولة هؤلاء الأفراد دخلا كبيرا تمكنهم من استهلاك هذه السلع والخدمات ، فإنها تقوم بتقديمها إليهم وبذلك فان هذه النفقات التي تقوم بها الدولة لا تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي، وإن كان يظل الفرق واضحا بين تصدي الدولة لعملية الاستهلاك دون ترك الأفراد يمارسونه وبين مدى الحرية التي كان يتسنى لهؤلاء ممارستها في اختيار السلع والخدمات بأنفسهم.

2 . نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد :

من أهم البنود الواردة في النفقات العامة هو ما يتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور أو المعاشات التي تدفعها الدولة لموظفيها وعمالها وبطبيعة الحال فإن الجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.[2]

[1] ـ محرزي محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 203 .

[2] . سوزي عدلي ناشد ، المرجع السابق ، ص 77 .

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال وخدمات فتؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج الكلي، ومن ثم فدخول الأفراد تؤدي إلى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاج من خلال أثر المضاعف.[1]

المطلب الثالث : أثر النفقات العامة في توزيع الدخل القومي.

يقصد بطريقة توزيع الدخل الوطني الكيفية التي توزع بها بين شرائح وفئات المجتمع، ونصيب كل شريحة أو فئة منه وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل الوطني بطبيعة طريقة الإنتاج .

فبالنسبة المجتمعات الليبرالية فهي تقوم بالإنتاج على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج والعمل، ومدى سيطرة الوحدة الإنتاجية على السوق وبالتالي فإن هذه العوامل مجتمعة تؤثر على أسس توزيع الدخل الصافي بين الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة على النحو التالي :

1 . العمل و إنتاجيته :

حيث تحدد الإنتاجية على أساس أن الهدف هو تدريب و تموين العمال وتحسين إمكانيتهم الإنتاجية ويتم ذلك من خلال التعليم والتدريب التقني وتحسين ظروف معيشته كلما زادت إنتاجيته .

2 . الملكية الفردية لوسائل الإنتاج :

وبذلك أصبح أصحاب التوجه الليبرالي ذا قوة اقتصادية تجعله يختص بجزء من الناتج الاجتماعي الصافي وكلما زاد ما يمتلكه من وسائل الإنتاج زادت قوته وسيطرته .

3 . النفوذ الشخصي أو السياسي :

الذي يسمح لبعض الفئات بالحصول على دخل أكبر لا يتناسب مع عملهم أو مع ما تحت سيطرتهم من وسائل الإنتاج .

وهذه العوامل مجتمعة من شأنها أن تؤدي إلى انعدام العدالة التوزيعية للدخل لصالح صحب الفكر الليبرالي الذي يملك وسائل إنتاج أكبر، أو يتمتع بنفوذ شخصي وسياسي أكبر على حساب الطبقة الكادحة.[2]

تتولى الدولة الإنفاق على بعض الخدمات التي تنتفع بها الطبقات الفقيرة بدرجة أكبر من انتفاع الطبقات الغنية ، فملاجئ اليتامى والعجزة ، ومعاشات الضمان الاجتماعي وما إليها تعود بالنفع على

[1] . سوزي عدلي ناشد ، المرجع السابق ، ص 77 .

[2] . محرزي محمد عباس ، المرجع السابق ، ص 104 . 105 .

الفقراء دون الأغنياء، وهو ما يعتبر ثقلا للقوة الشرائية من أصحاب الدخول الكبيرة إلى أصحاب الدخول الصغيرة .

وللتعرف على أثر الإنفاق العام على نمط الدخل الوطني لابد من تحديد سياسة الإيرادات العامة للدولة ، ذلك أن ما قد تنتهجه الدولة بشأن تقليل التفاوت بين الدخول (بمنح إعانات للطبقات محدودة الدخل) قد يضيع مفعوله بإتباع سياسة إيرادات معينة ، كفرض ضرائب مثلا على هذه الشرائح ، ولذا لابد من التنسيق بين سياسة الإنفاق و الإيرادات وقد يكون أثر الإنفاق العام على نمط توزيع الدخل المباشر أو غير المباشر .

يكون أثر الإنفاق العام على طريقة توزيع الدخل الوطني مباشرا، بزيادة القدرة الشرائية لدى بعض الأفراد عن طريق منح الإعانات النقدية، أو لدى بعض الوحدات الإنتاجية بطريقة مباشرة.

ويكون أثر الإنفاق العام عن طريق توزيع الدخل الوطني غير مباشر عن طريق تزويد فئات معينة ببعض السلع والخدمات بسعر أقل من سعر تكلفته، وذلك بدفع إعانات استغلال للمشاريع التي تنتج هذه السلع والخدمات، كذلك عندما يحصل بعض الأفراد على سلعة أو خدمة تؤديها الهيئات العامة بلا مقابل يقل عن سعر التكلفة .[1]

أضف إلى ذلك أن التأثير يكون غير مباشر من خلال رفع المستوى العام للأسعار، ويكون ذلك في حالة الإنفاق العام الذي يتم تمويله من قبل الدولة عن طريق خلق عجز في ميزانيتها تقابله الدولة بالإقراض من البنك المركزي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة كمية النقد المعروض للتداول، فإذا زادت كمية النقود بمعدل يزيد على معدل زيادة الكمية المعروضة من السلع والخدمات وخاصة السلع الاستهلاكية، أدى ذلك إلى ارتفاع الأسعار ارتفاعا قد يصل إلى حد التضخم نتيجة لزيادة الطلب بمعدل أكبر من معدل العرض ، وعادة ما يظل ارتفاع الأسعار مدة من الزمن قبل أن يشعر به أصحاب الأجور ومؤثرا في انخفاض دخولهم الحقيقية ، الشيء الذي ينتج عنه أن الأجور لا تزيد إلا بعد ارتفاع الأسعار بمدة معينة وبطبيعة الحال فان ارتفاع الأسعار مع بقاء الأجور وما تمثله نفقات الإنتاج على حالها يعني زيادة في الربح.[2]

وبمعنى آخر فان طريقة تمويل الإنفاق العمومي (العجز في الميزانية) قد يؤدي إلى زيادة في الجزء النسبي للربح على حساب نصيب الأجور في الدخل الوطني، الأمر الذي يعني تغييرا في نمط

[1] . آمال مزيتي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 36 . 37 .

[2] . محرزي محمد عباس : المرجع السابق ، ص 106 .

توزيع الدخل لصالح الفئات التي تحصل على ربح (لفترة زمنية معينة) ، ويؤثر أيضا نمط توزيع الدخل الوطني على طريقة الإنفاق الخاص ، فالفئات التي زادت دخولهم عن طريق الإنفاق العام يتغير أسلوبها في الإنفاق ، أي ينقص طلبهم على بعض السلع ويزيد على بعض السلع الأخرى أو حتى عن طريق شراء سلع لم يكونوا يشترونها في حالة بقاء دخولهم عن المستوى السابق على الاستفادة من الإنفاق العام.[1]

المطلب الرابع: الآثار الاقتصادية على الأسعار.

إذا كان المحدد الرئيس للأسعار يرجع إلى قوى العرض و الطلب إلا أن تدخل السلطة العامة بطريق مباشر أو غير مباشر من خلال سياستها في الإنفاق من أن له التأثير على مستوى الأسعار ، وهو الأمر الذي لم يعد مقتصرا على الظروف الاستثنائية والطارئة فقط وإنما أصبح وسيلة ثابتة للتنظيم الاقتصادي. يترتب على الإنفاق العام في المشروعات الإنتاجية زيادة السلع مما ينجم عنه انخفاض الأسعار، أما توجيه الإنفاق العام إلى المجالات الاستهلاكية فهو يؤدي إلى زيادة أسعارها نظرا لزيادة الطلب عليها.[2]

تتحدد آثار النفقات العامة على مستوى الأسعار من عدة أوجه :

* تدعيم الدولة بعض السلع لتكون في متناول الأغلبية الساحقة من السكان أو تقدم إعانات للمنتجين للحد من تكلفة الإنتاج ، أو تمنح امتيازات ضريبية لتفادي ارتفاع الأسعار.[3]

كما يمكن للدولة تخفيض الأسعار بشراء السلع والمنتجات و تخزينها ثم إعادة بيعها بأسعار منخفضة حفاظا على استقرار بعض الصناعات و المؤسسات. [4]

[1] . نفس المرجع ، ص 107 .

[2] . محمد الصغير بعلي ، يسرى أبو العلاء : المالية العامة ،دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، 2003 ، ص 42 .

[3] . عمر يحياوي : المرجع السابق ، ص 86 . 87 .

[4] . محمد الصغير بعلي، يسرى أبو العلاء : المرجع السابق ، ص 42 .

المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة.

المطلب الأول : أثر المضاعف

إن مضاعف الاستثمار بين أثر التغير في الدخل الناجم عن تغير الاستثمار المستقل (التلقائي)، وبحيث أن الزيادة في الاستثمار هذه، وعدد المرات التي يتضاعف بها الدخل القومي نتيجة لذلك يحددها مضاعف الاستثمار ومن ثم فإن:

مضاعف الاستثمار (م) : $\frac{\text{التغير في الدخل القومي}}{\text{التغيرفي الاستثمار}}$

إن المضامين الأساسية للمضاعف تتمثل في أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بما مقداره عدة أضعاف (عدة مرات) الزيادة هذه في الإنفاق، والتي يحددها المضاعف، فإذا كان المضاعف (5) فان عدد المرات التي يزداد في الدخل هي (5) مرات الزيادة في الاستثمار، أي خمسة أضعاف الزيادة هذه .

وتبرز العديد من الملاحظات التي ترتبط بما سبق ، والتي من بينها ما يلي :

1 إن الدخل يزداد (يتضاعف) نتيجة الزيادة في الاستثمار بعدد مرات الزيادة في الاستثمار والتي يحددها المضاعف.

2 . أن المضاعف يتغير بتغير كل من الميل الحدي للاستهلاك، والميل الحدي للادخار ، حيث أنه يرتبط بعلاقة طردية مع الميل الحدي للاستهلاك و بذات الاتجاه. حيث يزداد المضاعف بزيادة الميل الحدي للاستهلاك وبالعكس، فإنه يرتبط بعلاقة عكسية مع الميل الحدي للادخار حيث يزداد المضاعف بانخفاض الميل الحدي للادخار، وبالعكس.

3 . أن زيادة الإنفاق الاستهلاكي نتيجة زيادة الدخل الناجمة عن زيادة الاستثمار المستقل والتي يحددها الميل الحدي للاستهلاك تؤدي إلى زيادة الدخل بعدد مرات الزيادة في الاستثمار[1] التلقائي (المستقل) وكما يحددها المضاعف أي أنها تستمر لحين الوصول إلى مستوى دخل توازني جديد يتحقق معه التساوي بين الزيادة في الادخار و التي تمثل من الدخل مع الزيادة في الاستثمار المستقل والتي تمثل الإضافة إلى الدخل أي عندما تبلغ الزيادة في الدخل (100) مليون دينار والتي تتساوى مع الزيادة في الاستثمار المشغل والتي قدرها (100) مليون دينار وعندها تتحقق المساواة بين الطلب الكلي والعرض الكلي عند مستوى الدخل التوازني الجديد .

4 . إن ما سبق يتضمن المضاعف، و بالتالي الزيادة في الدخل نتيجة زيادة الاستثمار المستقل وتعتمد على كل من الميل الجدي للاستهلاك، والميل الجدي للادخار، إذ أن ارتفاع الميل الجدي للاستهلاك وانخفاض الميل الجدي للادخار يرفع المضاعف والعكس.

[1] - آمال مزيتي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 38 .

5 . ومن ثم فان أثر المضاعف على الدخل نتيجة الاستثمار المستقل، حتى يتحقق ينبغي افتراض بقاء كل من دالة الاستهلاك ودالة الاستثمار على حالها ودون تغير في الفترة التي تتولى فيها الزيادة في الدخل نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري، وهو الأمر الذي يصعب تحققه واقعيا، و ذلك لأن الميل الحدي للاستهلاك يمكن أن يتغير مع تغير الدخل وينطبق على الميل الحدي للادخار وهو ما ينبغي أخذه في الاعتبار عند حساب المضاعف وتأثير التغير في الإنفاق الاستثماري المستقل، ومن ثم فإن المضاعف الساكن هو الذي لا يتم فيه إدخال الزمن في حساب أثر مضاعف للاستثمار على الدخل في حين أن المضاعف الديناميكي هو الذي يأخذ في الاعتبار الزمن في هذا الأثر .

لتوضيح آلية عمل المضاعف نضرب المثال الآتي :

آثار هذا الإنفاق في زيادة الدخل القومي و عبر آلية المضاعف ستكون كما في الجدول الآتي:[1]

الجدول رقم (1 . 1) : أثر تغير الدخل على الاستهلاك و الادخار .

الزيادة الأولية في الإنفاق	الزيادة في الدخل	الزيادة التالية في الإنفاق الاستهلاكي	الزيادة في الادخار
100	100	80	20
	80	64	16
	100	51.2	13.8
	80	41	10.3
	64	32.8	8.2
	51.2	36.2	6.6
	41	2.1	5.2
	32.8	16.8	4.2
	26.2	13.4	3.4
	21	10.7	2.7
	16.8	8.6	2.1
	13.4	88.6	72.1
	10.7		
	8.6		
100	**500**	**400**	**100**

نلاحظ أن هذه الزيادة الأولية في الإنفاق (100 مليون) أدت إلى زيادة إجمالية في الدخل مقدارها (500 مليون) دينار ، و تستخرج قيمة المضاعف حسب المعادلة التالية :

مضاعف الإنفاق : $\frac{\text{التغير في الدخل}}{\text{التغيرفي الانفاق}}$

[1] . آمال مزيتي و آخرون ، المرجع السابق ، ص 39 .

و يساوي في المثال السابق $50 = \frac{0-500}{0-100}$

وإذا علمت قيمة الميل الحدي للاستهلاك فإن قيمة المضاعف تستخرج حسب الصيغة الآتية :

أن آلية عمل المضاعف تتطلب توفر عدة افتراضات مثل وجود اقتصاد صناعي يتميز بقدر كبير من المرونة في منحنى العرض الكلي. ووجود طاقات عاطلة في صناعة السلع الاستهلاكية ووجود مرونة في المعروض من رأس المال العامل اللازم وزيادة حجم الإنتاج ... لهذه الأسباب فإن آلية المضاعف لا تعمل في البلدان النامية بل تؤدي إلى زيادة الإنفاق الممول عن طريق عجز الموازنة إلى ارتفاع في المستوى العام للأسعار بمعدل أكبر من معدل الزيادة في الإنتاج والاستخدام .

المطلب الثاني: أثر المعجل (المسارع).

عندما تعرضنا لشرح المضاعف، كنا ندرس أثر تغير الاستثمار على الدخل الوطني فيقوم الاستثمار بدور المحرك للنشاط الاقتصادي أي يعتبر تسبب في تغيير بينما في هذه الفترة سنتناول الحالة المعاكسة وهي الحالة التي يكون فيها الاستثمار متغير تابع بمعنى أننا سندرس أثر تغير الدخل أو (الاستهلاك) على الاستثمار.

إن نظرية الاستثمار التي تهتم بالاستثمار المحدث بواسطة التغيرات في مستوى الدخل (الإنتاج) تسمى بنظرية المسارع (المعجل) وتقوم نظرية المسارع هذه على فرضيتين أساسيتين هما:

أ / . عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة .

ب / . نسبة رأس المال على الإنتاج ثابتة.[1]

حقيقة الأمر أن زيادة الدخول كما رأينا يترتب عليها زيادة في الطلب على السلع ... وبعد نفاذ المخزون يجدون أنفسهم مدفوعين إلى زيادة إنتاج تلك السلع بغرض زيادة أرباحهم ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لازمة لاستمرار إنتاجية السلع التي زاد الطلب عليها ومع زيادة الاستثمار يزداد الدخل القومي، فزيادة الإنفاق العام بما تحدثه من زيادة وآلية في الإنتاج القومي تسمح بإحداث زيادة في الاستثمار بمرور الوقت بنسبة أكبر.[2]

المطلب الثالث : أثر تفاعل المعجل مع المضاعف .

جرت العديد من المحاولات للجمع بين المضاعف والمعجل في تأثيرهما على الدخل القومي وعن طريق ما يترتب على عمل المضاعف من تغير في الإنفاق الاستهلاكي بإضعاف ما يحدث من تغير في الإنفاق الاستثماري، ومن ثم زيادة الدخل القومي بأضعاف الزيادة هذه في الإنفاق الاستثماري المستقل وكذلك ما يترتب على عمل المعجل من تغير في مقدار استثمار المواد (المتسبب) أو التابع لدورة

[1] . عمر صخري : التحليل الاقتصادي الكلي ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون ، الجزائر ، 2001 ، ص 178 .

[2] . سوزي عدلي ، ناشد ، المرجع السابق ، ص 83 .

الدخل القومي ، وبحيث أن الزيادة في الدخل القومي تؤدي إلى زيادة في الإنفاق الاستهلاكي ومن ثم زيادة الإنفاق الاستثماري الناجم عن ذلك والمرتبط به ، وبحيث أن التغير في الاستثمار المستقل يؤدي إلى تغيرات في الدخل والاستهلاك، وهكذا تستمر الزيادة التراكمية في الدخل نتيجة التفاعل بين المضاعف والمعجل والتي يطلق عليها البعض بالمؤرجح .

إن المثال أدناه يوضح ما سبق بافتراض أن الميل الحدي للاستهلاك 80 % وأن المعجل واحد صحيح أن العلاقة بين الطلب على السلع الاستهلاكية وإنتاج السلع الاستثمارية اللازمة لإنتاج ما يلي هذا الطلب هي 1/1 و كذلك افتراض وجود استثمار مستقل و متواصل و بالمقدار ذاته أي (100) مليون دينار في كل فترة من فترات المثالية كما يلي : (1 . 2)

الفترة	الاستثمار المستقل	الزيادة في الاستهلاك	الزيادة في الاستثمار التابع	الزيادة في الدخل
.	1000	.	.	1000
1	1000	800	800	2600
2	1000	2080	1280	4360
3	1000	3488	1408	5896
4	1000	4716.8	1228.8	6945.6
5	1000	5556.5	839.7	7396.2
6	1000	5917.0	3605	7277.5
7	1000	5822.0	. 95	6727
8	1000	5381.6	. 440.4	5941.2
9	1000	4753	528.6	5224.4
10	1000	4179.5	573.5	4606.0

من الجدول يتبين أن حصول استثمار مستقل بمبلغ (100) مليون دينار يؤدي إلى زيادة الدخل (100) مليون دينار وزيادة الاستهلاك (800) مليون دينار لأن الميل الحدي للاستهلاك المفترض هو 80 % ، وزيادة الاستهلاك يرافقها زيادة في الاستثمار التابع بمقدار (80) مليون دينار كذلك بحكم أن العلاقة بين السلع الاستهلاكية والسلع الاستثمارية هي 11 وذلك يزداد الدخل (2600) مليون دينار والتي تمثل الاستثمار المشغل + الزيادة في الاستهلاك + الزيادة في الاستثمار التابع وهي: 1000 + 800 + 800 = 2600 مليون دينار .

والجدول أعلاه يبين أن الزيادة في الاستهلاك والاستثمار والدخل تتزايد في البداية ثم تتجه نحو التناقص بعد ذلك وهو التأرجح في أثر المضاعف و المعجل على الدخل هو الذي يتم الاستناد إليه في تفسير حصول الدورات الاقتصادية قصيرة الأجل من قبل بعض الاقتصاديين وهذا ما يمكن أن يرتبط بالتغيرات في التخزين بحيث أن وجود خزين من السلع يمكن أن يقلل من أثر المعجل.

ورغم ذلك فان المضاعف والمعجل و التفاعل بينهما من خلال المؤرجح يمكن أن يتم الاستناد إليه في تفسير الزيادة المتراكمة في النشاطات الاقتصادية وفي الدخل القومي الذي يبين هذه النشاطات وكذلك تفسير الانخفاض التراكمي في النشاطات الاقتصادية وفي الدخل القومي الذي يعبر عنها. رغم أن الدراسات الميدانية (التطبيقية) لم تؤكد بشكل قاطع على وجود علاقة دقيقة بين الزيادة في الدخل والاستثمار التابع بالرغم من وجود مثل لهذه العلاقة، علما بأن "كينز" أكد على المضاعف والكفاءة الحدية لرأس المال ولم يؤكد على المعجل، وتفاعله مع المضاعف في التأثير على الدخل القومي.[1]

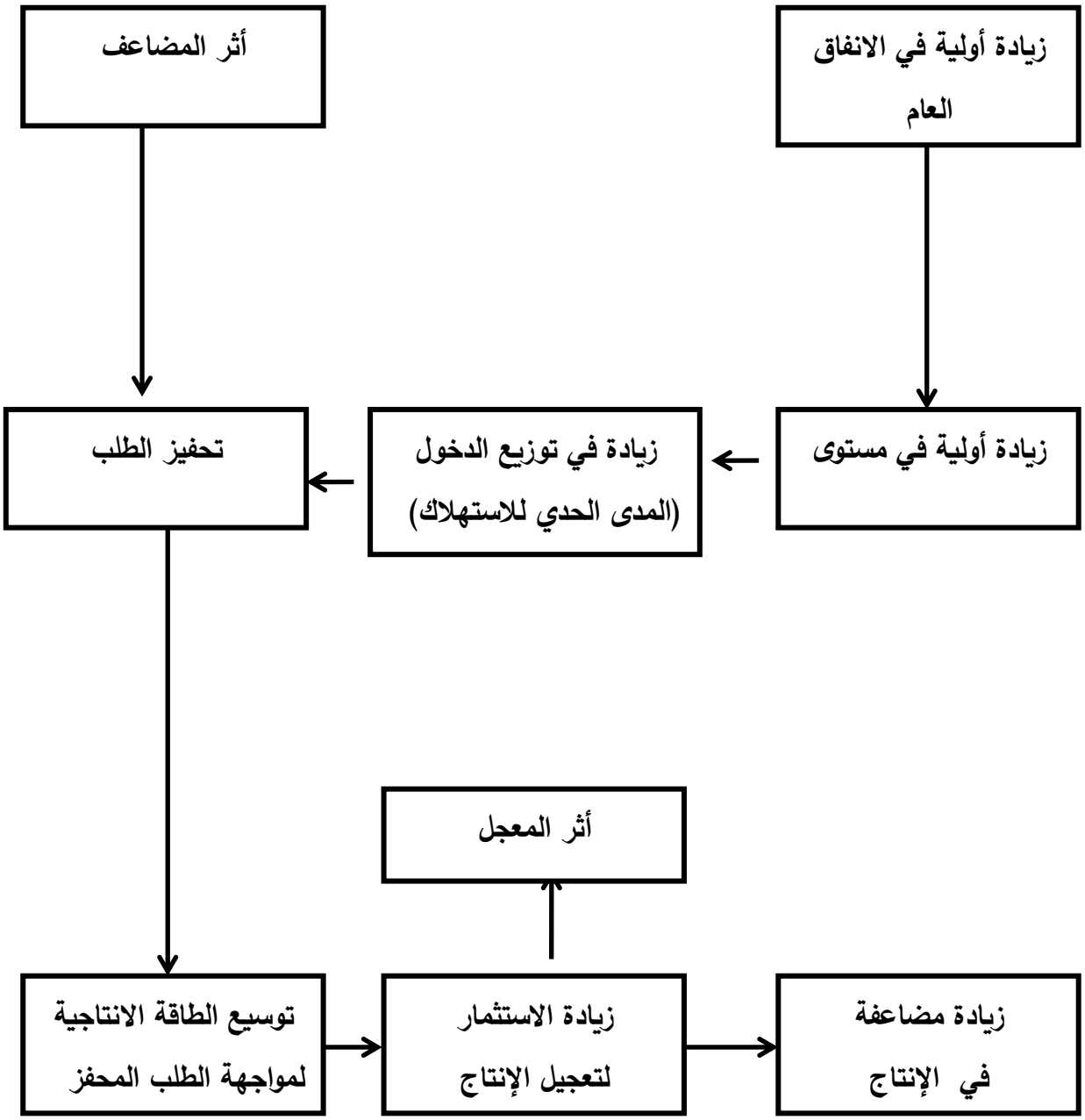

[1] . آمال مزيتي، و آخرون ، المرجع السابق ، ص 43 .

الشكل (5) آثار غير مباشرة للنفقات العامة

أثر المضاعف و المعجل.

• المبحث الرابع: ترشيد الإنفاق العام، مفهومه، عناصره، متطلبات نجاحه

يعتبر ترشيد الإنفاق العام من المفاهيم الاقتصادية والعقلانية المرتبطة بالسلوك الاقتصادي للفرد والمجتمع ككل، وبالرغم من الاختلافات المفاهيمية لترشيد الإنفاق إلا أنه هناك اتفاقا واسعا حول أهمية مبدأ الترشيد وضروریاته خصوصا في ظل الأزمات المالية التي تعصف باقتصاديات الدول من حين لآخر، لذلك سنتطرق في هذا المبحث إلى مفهوم الإنفاق العام ومبرراته ومختلف مقومات ومتطلبات نجاحه.

- المطلب الأول: ماهية ترشيد الإنفاق الحكومي و مبرراته

واجهت معظم دول العالم في منتصف أواخر الثمانينات من القرن الماضي أزمات ومشكلات اقتصادية ومالية عديدة، تمثلت في انخفاض الإيرادات العامة، وعدم قدرتها على تغطية النفقات العامة وظهور حالات عجز في موازنات الدول، ونتيجة لذلك أصبح الاهتمام مركزا على موضوع ترشيد الإنفاق العام الحكومي، وأخذ الخبراء الاقتصاديون و الماليون يطالبون الحكومات بإتباع سياسات مالية متوازنة، تدعو إلى ضبط الإنفاق العام وترشيده ومحاربة التبذير.

○ أولا: مفهوم ترشيد الإنفاق العام

توجد مصطلحات كثيرة تهدف إلى ضرورة التحكم في الإنفاق العام ولعل أهمها أولويات الإنفاق، ضبط الإنفاق، تحسين كفاءة الإنفاق...الخ، وربما يكون مصطلح الترشيد أدق وأشمل هذه المصطلحات، فماذا نعني بالترشيد لغة و اصطلاحا؟.

1- الترشيد لغة:

إن معنى الترشيد لغة هو الهداية والاعتدال، حيث يقال أرشد أي أهدى، كما يقال أرشده أي أهداه و دله، ولقد أشار القرآن الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضوع كقوله تعالى: "**فإن أنستم منهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم**" **النساء الآية 6**، أي إذا اقتنعتم أن هؤلاء اليتامى قد توفرت لديهم إمكانيات الضبط وحفظ الأموال وحسن التصرف فيها أوجه الصلاح والسداد، فيمكنكم أن تعطوهم أموالهم، ومنه يمكن القول أن مفهوم الرشد يعني الاهتداء إلى أوجه الصلاح والسداد وحسن التصرف وضبط السلوك.

ومن هذه التعاريف يمكن القول أن الترشيد من الوجهة اللغوية يعني الاهتداء إلى الطريق الصواب والاعتدال فيه وعليه، فإنه بالنسبة للسياسة المالية فإن الترشيد يعني سلوك سبيل لا إسراف فيه ولا تبذير.

2- الترشيد في الاصطلاح الاقتصادي:

إن مصطلح الترشيد هو من أحد المصطلحات الأكثر استعمالا في التحليل الاقتصادي، لكنه يحمل معان متعددة، حيث يمكن إطلاقه على أي سلوك إذا ما تم إنجازه في إطار مجموعة من المبادئ والمفاهيم المعروفة مسبقا، لكن المشكلة تكمن في تحديد الإطار العام للمبادئ والمفاهيم والتي من خلال مدى التوافق و الانسجام مهما يكن الحكم على السلوك بالرشادة أو السفاهة، وأن تحديد هذه المفاهيم والمبادئ عملية تخضع لمتغيرات وعوامل متعددة ذات أبعاد تاريخية وثقافية وأخلاقية، وهي تختلف من بلد إلى آخر تبعا للنظام الاقتصادي المتبع.

ولقد نشأ مصطلح الرشادة الاقتصادية والعقلانية الاقتصادية مع المدرسة الحدية، من خلاله تفسير السلوك البشري، فبالنسبة لهذه المدرسة فإن الرشادة الاقتصادية تعني إلتزام السلوك الاقتصادي بنتائج حساسة و دقيقة، وهو في كل الحالات لا يخرج عن تحقيق الأهداف المحددة بأقل تكلفة ممكنة، سواء كان ذلك يتعلق بسلوك الأفراد أو الهيئات العامة، وقد دعا البحث المتقدم في هذا المجال (تخصيص الإنفاق العام) إلى الدراسة المقارنة بين الامتيازات المحصلة من كل تخصيص، والتكلفة اللازمة لذلك وكذا الفرص البديلة و الامتيازات هنا لا تشمل تلك التي يتم تخصيصها مباشرة، وإنما يجب أن يضاف إليها تلك الامتيازات غير المباشرة للمستفيدين المحتملين، وبصورة غير مباشرة عن طريق الآثار الخارجية[1].

إن النظرة الإيجابية للحياة لغرض السعي لتحقيق مستوى معيشي لائق، وضمان هذا المستوى المعيشي لكل أفراد المجتمع وفي أحسن الظروف، كما أن الحياة لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فقط بل تضم جوانب أخرى كالوقت و التوازن في توزيع المجهودات البشرية، وهي جوانب أساسية في الحياة البشرية، يتعين تنميتها واحتسابها في كل عملية هادفة، و ذا كان من الممكن حصر مفهوم ترشيد الإنفاق في الجوانب المالية، فإنه لا يمكن إهمال الوجه الآخر لهذه العملية الملازم لها، والذي يعني جانب التمويل، حيث أن الرشد الاقتصادي على حد تعبير الدكتور محمد دويدار يعني التعامل مع الموال كسبا وإنفاقا، مما يوحي بأن المسألة ذات شقين لابد من مراعتهما في نفس.

ولو افترضنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام فهو يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد دون إسراف، (زيادة الإنفاق العام عن موضع الاعتدال بعد سفه و كذا إنقاصه يعتبر تقتيرا)، ويتضمن ترشيد الإنفاق ضبط النفقات وإحكام الرقابة عليها والوصول إلى الإسراف و التبذير إلى الحد الأدنى و زيادة الكفاية الإنتاجية و محاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة[2]، أي بمعنى آخر هو الإدارة الجيدة للإنفاق.

وعلى هذا الأساس لا يمكن اعتبار ترشيد الإنفاق على أنه تخفيضه، نظرا لتطور الدور الوظيفي للدولة وتدخلها اعتمادا على أدوات السياسة الإنفاقية، وأيضا لارتباط تزايد الإنفاق العام في ظل ظروف

[1] André Chaineau, lexique économie général PUF, 1979, P154.

[2] محمد شاكر عصفور: أصول الموازنة العامة، دار الميسرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص 399.

الدولة النامية بعوامل يصعب تجنبها، وأهم هذه العوامل زيادة نسبة الاستثمار العام، سياسات التوظيف والأجور، الإنفاق العسكري وغيرها[1]، إذ يصعب في الكثير من الحالات تخفيض هذه النفقات بعد تقريرها، كما أنه من الصعب على الدولة تخفيض النفقات العامة أو الحد منها بدون إحداث آثار سلبية على الاقتصاد الوطني[2].

وعلى هذا فترشيد الإنفاق العام يعني في ظل الندرة النسبية للموارد المتاحة للمجتمع، وارتباط تزايد الإنفاق العام بعوامل يصعب تجنبها، العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد وكفاءة واستخدامها بين الدولة والقطاع الخاص والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة مما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إتباع ما يفضلونه من سلع و خدمات[3]، ويقوم الترشيد الحقيقي للإنفاق العام على مجموعة من الدعائم الأساسية منها:

- رفع كفاءة و فعالية الإنفاق في المجالات التي يخصص لها.
- أن يتم تمويل الإنفاق العام من مصادر وطنية وحقيقية.
- يتوقف رفع كفاءة و فعالية الإنفاق العام وحسن تمويله على الدراسة والتحليل المنطقي قبل اتخاذ القرارات، مع مشاركة الأجهزة التنفيذية والتشريعية في اتخاذ قرارات الإنفاق.

- **<u>ثانيا: دواعي و مبررات ترشيد الإنفاق العام</u>**

يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق ما يلي[4]:

- رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس المدخلات، أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس مستوى المخرجات.
- تحسين طرق الإنتاج الحالية و تطوير نظم الإدارة و الرقابة و إدخال الأساليب التقنية، ودراسة الدوافع والاتجاهات.
- خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب، والمساعدة في السيطرة على التضخم و المديونية، والمساهمة في تدعيم وإحلال وتحديد مشروعات التنمية الأساسية.
- مراجعة هيكلة للمصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة.
- دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي تواجه الدولة تحدياتها.

---

[1] محمد عمر أبو دوح : ترشيد الإنفاق العام و عجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2006، ص 20.

[2] هيثم صاحب عجام، علي محمد سعود، تخطيط المال العام، دار الكندي للنشر و التوزيع، عمان، 2004، ص 273.

[3] حامد عبد المجيد دراز، محمد عمر حامد ابو دوح: مبادئ المالية العامة، أليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007، ص 265.

[4] محمد صادق حامد ربايعة: نموذج مقترح لقياس أثر جودة المعلومات المحاسبية على ترشيد الإنفاق الحكومي الأردني طبقا لمعايير دولية، دكتوراه فلسفة في المحاسبة، كلية الأعمال، جامعة عمان العربية للدراسات العليا، الأردن، 2010، ص 48.

- محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.
- الاحتياط لكافة الأوضاع المالية الجيدة والمستقرة والصعبة والمتغيرة محليا وعالميا.
- المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية القصيرة والمتوسطة والطويلة.
- تجنب مظاهر المديونية الحالية وآثارها خصوصا وأن كثير من الدول النامية تعاني من مشاكل تسديد ديونها التي من المحتمل أنها أسرفت فيها في الماضي.
- المساعدة على تعزيز القدرات الوطنية في الاكتفاء الذاتي النسبي في المد الطويل وبالتالي تجنب المجتمع مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها[1].
- تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي في هذه المجتمعات من جهة أخرى.

وبناءا على ذلك فإن مفهوم ترشيد الإنفاق يعتبر عملية مستمرة وركيزة مهمة لأسس إعداد وتنفيذ الميزانية، تلتزم الجهات المعنية بوضع ما يناسبها من أنظمة وإجراءات لتنفيذه في كل مراحل الموازنة ابتداء من وضع التقديرات إلى غاية الرقابة على التنفيذ.

[1] طلال عبد الحافظ العواملة: الإدارة المالية العامة، مدخل نظامي مقارن، مركز أحمد ياسين، الطبعة الرابعة، الأردن، 2003، ص 267.

- المطلب الثاني: عناصر و متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام

إن عملية ترشيد الإنفاق العام ليست بالسهلة، لكنها خطوة ضرورية، وهي في نفس الوقت ذاته تحتاج إلى توفير ضمانات ومتطلبات كي يمكن إنجازه على أكمل وجه.

○ أولا: عناصر ترشيد الإنفاق العام:

تتطلب عملية ترشيد الإنفاق العام توافر جملة من العناصر والدعائم التي ترتكز عليها، ولعل من أهمها ما يلي:

1- التحديد التدقيق لحجم الإنفاق العام الأمثل:

يتحقق ذلك بتضييق المجال بين السقف الأعلى والحد الأدنى للإنفاق، ويتوقف حجم الإنفاق على القرار السياسي المعبر عن موقف الدولة إزاء الوظائف التي يمكن أن تتحملها الحكومة باتجاه المجتمع، وهو الموقف الذي بدوره يحدده النظام الاجتماعي والاجتماعي القائم، بالإضافة إلى ظروف البيئة التي يمر بها المجتمع، وكل هذه الاعتبارات ضرورية لتحديد الحجم الأمثل للإنفاق العام، ولو استخدمنا المنفعة كأداة للتحليل على غرار الفكر الحدي لأمكن القول بأن الحجم الأمثل لهذا الإنفاق يتحدد إذا ما تم التوصل إلى النقطة التي تتعامل عندها المنفعة العامة مع المنفعة الحدية لهذه النفقة لو بقيت في يد الأفراد ولو قاموا بإنفاقها[1]، ومن هذا المنظور فإن تقسيم الوظائف بين الدولة والهيئات الخاصة، لا يعتمد على معيار النسب أو القطاعات، لأن في ذلك قصر النظر وإنما يعتمد على معيار تنظيم مصلحة المجتمع المحققة.

2- توجيه النفقات العامة نحو النفع العام:

ويقصد به ضرورة أن تكون النفقة العامة لإشباع حاجات عامة ولن ندخل هنا في الجدل العلمي الدائر بين علماء المالية حول تحديد طبيعة وماهية الحاجة العامة، والمعايير التي يحتكم إليها ذلك، فهذا معروف جدا في الأدب المالي المعاصر، لكن الذي يستحق التأكيد و التنويه به هو أن الفكر المالي المعاصر يعتبر ذلك ركنا أساسيا من أركان المنفعة العامة، و يعتبر الخروج عليه هو خروج المبادئ المالية الرشيدة، ويتطلب هذا عدم تخصيص النفقات العامة لتحقيق المصالح الخاصة لبعض الأفراد، أو الفئات لما يتمتعون به من نفوذ خاص[2].

ولذا متى كان الإنفاق يستهدف حاجة خاصة كان هدرا للمال العام و خروجا عن سياسة الترشيد.

---

[1] فرحي محمد: النمذجة القياسية ترشيد السياسات الاقتصادية الكلية (دراسة خاصة لسياسة الإنفاق العام)، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 1998-1999، ص 286.

[2] علي كنعان: اقتصاديات المال و السياستين المالية و النقدية، دار المعارف، الجمهورية العربية السورية، بدون سنة نشر، ص 188.

3-**إتباع مبدأ الأولوية:**

يوصي الخبراء الماليون بضرورة احترام هذا المبدأ وعدم الخروج عليه، وإلا اتجهت الأموال إلى مجالات ومشروعات أقل أهمية وحرمت منها مجالات ومشروعات أكثر أهمية، الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد الوطني، وعدم تحقيق الإنفاق العام لآثاره المرجوة، فاحترام هذا المبدأ ضرورة لحفظ الأموال من الضياع وتعظيم منفعة استخدامها، وقد تعرض الفكر الاقتصادي على بعض الأدوات التي تمكن من تطبيق هذا المبدأ ومن ذلك تحليل التكلفة والعائد، حيث أن المقارنة بين تحليل التكلفة ومستوى العائد تسمح باختيار تلك المشاريع، التي تكون عوائدها أكثر من التكاليف اللازمة لإنشائها، كما أن إعطاء أوزان ترجيحية للأهداف الموجودة، والآثار المباشرة لكل من هذه المشاريع يسمح بترتيبها والبدء بأفضلها تحقيقا للمصلحة العامة.

3- الحرص على ضمان الجودة و الرفع من المردودية:

بحيث ينبغي أن تعكس المردودية النتيجة التي تترتب عن النفقة العامة، أي المردودية الاقتصادية و الاجتماعية للنفقة العامة، فينبغي أن تكون المردودية جيدة تعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من أجل توفير السلع و الخدمات.

فالحرص على جودة السلع و الخدمات يمكن من تجنب المصاريف الإضافية الكثيرة التي تثقل كاهل الدولة و تغني عن أعمال الترميم المتكررة و المتتابعة و عن تكاليفها، بالإضافة إلى ذلك فإن المردودية الاجتماعية للنفقة تنطوي على تحويل النفقات العامة الاجتماعية قصد محاربة ظاهرة الفقر، فكل مصلحة ينبغي أن تبحث عن أعلى درجة من الفعالية مقابل أقل تكلفة.

4- التحديد الدقيق لوقت و مقدار النفقة:

هذا العنصر يتعامل مع قضيتين لا غنى عن أي منهما، الأولى تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها، أو بعبارة أخرى ضرورية تحري أن تكون النفقة معيارية أو قريبة منها والثانية أن يتم الإنفاق في الوقت المناسب دون تقديم أو تأخير، وغير خاف لما لهاتين القضيتين من تأثير جوهري في عملية ترشيد الإنفاق العام، فإذا كان الإنفاق لا يشبع أي حاجة فهو إنفاق سفيه، كأن تعطي مرتبات أو مكافآت بغير تقديم خدمة حقيقية تفيد المجتمع أو تعطي إعانات لمن لا يستحقها وعلى الوجه المقابل نجد عدم النفقة مع وجود الحاجة، ما يجعل توفر المال في هذه الحالة يعد سلوكا غير رشيدا.

5- توفر المعلومات المالية:

يجب توافر جملة المعلومات اللازمة عن الموارد المالية المتوقعة وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هذه المعلومات معالجة وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكيد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية لبناء الدراسة اللازمة على أسس أكثر واقعية، إلى جانب الإدراك التام بقدرة الجهات المعنية على التحصيل أو الصرف، حيث أن مهمة تحقيق كل من

النفقات والإيرادات مهمة أعقد من القدرة على دراسة التنبؤات المختلفة والقيام بإعداد وتصميم مشروعات يصعب تنفيذها.

وبالإضافة إلى هذه العناصر ينبغي تحقيق مجموعة من الشروط حتى عملية ترشيد الإنفاق على أحسن وجه، نذكر منها:

- تقييد تقديرات المصروفات في حدود الالتزامات الفعلية والحد من ظاهرة نموها المستمر والمتزايد، بحيث تكون الزيادات التي ستقرر مرتبطة إما بمؤشرات محددة مسبقا على المدى المتوسط (كالمقارنة بالناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات غير النفطية، عجز الميزانية...) أو لأولويات وبرامج و مشاريع مرتبطة بالرؤية الإستراتيجية للحكومة.
- الالتزام بالقوانين والتعليمات المتعلقة باعتماد و تنفيذ الميزانية العامة للدولة وطلبات الاعتمادات الإضافية وذلك لما تشكله الميزانية من خطة قصيرة الأجل لرؤية وسياسات وخطط وبرامج الحكومة المعتمدة.
- دعم وزيادة برامج ومشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عملية التنمية والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة التخصيص.
- دعم تطبيق المعايير الموحدة للمسائل المتعلقة بشكل وحجم الهياكل والقوى العاملة وتركيبة الرواتب والعلاوات والامتيازات في الحكومة، وذلك لما تشكله التغييرات التي تتم فيها من انعكاسات مستمرة و كبيرة على الميزانية العامة للدولة.

- **ثانيا: متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام:**

إن سلامة عملية الترشيد وتكامل عناصرها هي خطوة أولى لوجود إنفاق عام رشيد، لكنها بمفردها غير كافية فهي بحاجة إلى توافر ضمانات ومتطلبات كي يمكن إنجاز هذه العملية على الوجه المطلوب، ونشير فيما يلي إلى أهم هذه المتطلبات:

1- ضرورة توافر بيئة سليمة للحكم:

إن الالتزام بمبادئ الحكم الراشد ضروري جدا لعملية ترشيد الإنفاق العام، فالإدارة الجيدة لموارد الدولة وتوفر الشفافية في تدفق المعلومات ووصولها إلى الجميع و الرقابة والمسألة الجادة عن موارد الدولة سواء في جانب الصرف أو التحصيل، و كذا السماح بمشاركة جميع أطياف المجتمع في رسم سياسات الدولة و توجيه نفقاتها، سوف يساهم فعلا في ذلك، هذا فضلا على أن الحكم الراشد يحارب كل أشكال الفساد و هدر المال العام، ما يعمل في النهاية على ترشيد الإنفاق العام.

2- إرادة سياسية قوية:

حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة للإنفاق يثير العديد من الحسابات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أما إمكانية المناقشة أو إعادة النظر

في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد، مما يعني انه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار يجب توفير الإمكانات اللازمة للتأثير على تنفيذه، من أجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.

3- كفاءة أجهزة الدولة و حسن إدارتها:

إن توفر الإدارة السياسية والمشاركة الفعالة في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، و القيام بالوظائف المحددة لها لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام، حيث نجد خاصة في الدول النامية ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح الذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

4- التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة:

ينبغي تطبيق كل ما يتم التوصل إليه عن طريق الخبرة على ترشيد الإنفاق العام وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على السماع والاقتناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية، وكذلك رهينة شعب يؤمن بالنصح ويعمل به، ويجبر الحاكم على الالتزام به.

5- توفر نظام محاسبة و رقابة فعال:

بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدولة التزامها بنشر نتائج نشاطها، وإطلاع الرأي العام على ما تزعم القيام به، إذ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها وهذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد، وتضمن السياسة المنتهجة فعالية حقيقية.

6- الابتعاد عن مزاحمة القطاع الخاص:

وذلك بعد إقامة المزيد من المشروعات العامة المملوكة للدولة وفتح المجال للقطاع الخاص للاستثمار فيها، فالتوسع في المشاريع العامة من قبل الدولة ينتج عنه المزيد من عجز الموازنة ونمو المديونية، وقد أثبتت التجارب خاصة في ظل التوجه نحو اقتصاد السوق أنه بالإمكان الاعتماد على القطاع الخاص في انجاز الكثير من المشروعات التي كانت حكرا على الدولة وربما بتكلفة أقل مما تنجزها الدولة، ذلك أن المستثمر الخاص يكون حريصا أكثر على الأموال من أجل تحقيق أكثر ربح، أما إذا قامت بتلك المشاريع الدولة فمن الممكن أن يحدث هناك اختلاس أو تبذير للمال العام، مما يزيد في تكلفة إنجاز المشروع ويبعدنا عن ترشيد الإنفاق، لهذا أصبح من الضروري أن يكون تدخل الدولة وفق ضوابط ومعايير تحد من تدخلها في إنفاق الموارد الاقتصادية على نشاطات اقتصادية يستطيع القطاع الخاص أن يؤديها بشكل أفضل، وهو ما يتطلب من الدولة إعادة صياغة دورها في النشاط الاقتصادي

بما يرشد إنفاقها[1] عن طريق دعم و زيادة برامج و مشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عملية التنمية والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة الخوصصة.

[1] عبد الرحمان بن عبد الله الشقاوي، نحو أداء أفضل في القطاع الحكومي في المملكة العربية السعودية، ورقة مقدمة ضمن ندوة الرؤية– المستقبلية للاقتصاد السعودي حتى عام 1440 هـ – وزارة التخطيط، المملكة العربية السعودية، أكتوبر 2002، ص 44.

- **خلاصة الفصل:**

تعد النفقات العامة من أهداف الدولة لتلبية الحاجات العامة، فلا يجوز أن يكون الإنفاق العام لتلبية مصالح شخص بعينه، سواء كان مواطنا أم مسؤولا، بل الأصل في النفقة العامة أن تخدم المصالح العامة و تلبي الحاجات العامة مثل: المحافظة على الأمن الداخلي أو حماية حدود الدولة أو تعجيل التنمية الاقتصادية... الخ.

فتطرقنا في هذا الفصل إلى مفهوم النفقات العامة في الدولة الحارسة ثم الدولة المتدخلة، ثم الدولة الاشتراكية، مع الإشارة أيضا إلى بعض الأركان التي يجب توافرها في النفقات العامة و مختلف الضوابط التي تحكمها، بالإضافة إلى ظاهرة زيادة النفقات العامة و أهم أسبابها الحقيقية و الظاهرية.

أما في المبحثين الثاني والثالث فتناولنا الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة على التوالي:

وتناولنا في المبحث الرابع ترشيد الانفاق العام، عناصره ومتطلبات نجاحه.

الفصـل الثانـي

التضخم

الفصل الثاني: التضخم

تمهيد

يعتبر التضخم من المواضيع الأكثر دراسة وجدلا بين الاقتصاديين منذ القدم، وهو عبارة عن ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية، نظرا للآثار السلبية التي تخلقها هذه الظاهرة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، فالتضخم ليس بالظاهرة الجديدة، إذ عرف التاريخ فترات تضخمية تتميز بارتفاع الأسعار وانعكاسات على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، جعلت المفكرين الاقتصاديين يهتمون أكثر بهذه الظاهرة الاقتصادية، لهذا فإن موضوع التضخم هو موضوع صالح للدراسة في أي عصر لأنه يعتبر سبب كل الأزمات القديمة منها وحتى الحديثة.

وسنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المباحث الآتية:

المبحث الأول: ماهية التضخم

المبحث الثاني: أنواع التضخم

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

المبحث الرابع: طرق قياس التضخم و آثاره

المبحث الأول: ماهية التضخم

التضخم من أقدم المشاكل الاقتصادية ظهورا ولكن رغم قدمه لم يتم الاتفاق على تعريف شامل له، ولهذا سوف ندرس في هذا المبحث ماهية التضخم، أين سنتناول مفهومه، خصائصه وأسبابه.

المطلب الأول: مفهوم التضخم

على الرغم من شيوع انتشار هذا المصطلح وشموله في معظم اقتصاديات العالم في الوقت الحاضر إلا أنه لا يوجد لحد الآن اتفاق بين الاقتصاديين حول تعاريف محددة وواضحة للتضخم، فمنهم من يعتقد أن التضخم يعود إلى زيادة كمية النقود المتداولة أكبر من المعروض السلعي، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، أما البعض الآخر فإنه يعتقد أن التضخم قد ينجم عن زيادة الإنفاق القومي دون أن يرافق ذلك زيادة في الإنتاج والبعض الآخر يزعم أن التضخم راجع إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وآخرون يزعمون بأن التضخم راجع إلى التغييرات الهيكلية التي تحدث في الاقتصاد والتي لابد أن يرافقها ارتفاع في الأسعار[1].

فليس من السهل إعطاء تعريف موحد وشامل للتضخم، فالواقع من جهة والنظريات الاقتصادية من جهة أخرى، كلاهما يضع أمامنا تعاريف مختلفة و ذكر من أبرزها[2]:

تعريف روبنس: التضخم هو ارتفاع غير منظم للأسعار.

تعريف كورتر: عرف التضخم على انه الحالة التي تأخذ فيها قيمة النقود بالانخفاض عن ما تأخذه الأسعار بالارتفاع.

تعريف بيرو: هو زيادة النقد الجاهز دون زيادة السلع و الخدمات[3].

ويعرفه الاقتصادي الأمريكي"فريدمان" على أنه الزيادة المفرطة في إصدار النقد، فالتضخم هو ظاهرة نقدية دائمة و أبدا[4].

ويمكن القول بأن التضخم: هو ظاهرة نقدية متمثلة في الارتفاع العام لمستوى الأسعار، معبرا عنها بالنقود وذلك نتيجة إصدار كمية من النقود تفوق الحاجة الحقيقية للاقتصاد، أو زيادة الطلب الكلي أو انخفاض العرض الكلي، وتكون النتيجة الأساسية لهذه الظاهرة انخفاض القدرة الشرائية للنقود وعجزها قيامها بوظائفها الأساسية (حيث لا تصبح النقود مقياسا للقيم ومخزن للثروة)[5].

---

[1] محمود حسين الوادي: الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان 2002، ص ص، 179-180

[2] بلعزوز بن علي: محاضرات في النظريات و السياسات النقدية، الطبعة3، ديوان المطبوعات الجامعية 2008، ص ص 140،141.

[3] أنس البكري و آخرون: النقود و البنوك بين النظرية و التطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر و التوزيع، 2002، ص ص 197، 198.

[4] أكرم حداد، مشهور هزلول: النقود و المصارف، مدخل تحليلي و نظري، الطبعة (2)، دار وائل للنشر و التوزيع، الأردن، عمان، 2008، ص 195.

[5] بلجبلية سمية: أثر التضخم على عوائد الأسهم، دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عمان للفترة 1996-2006، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة منتوري,قسنطينة 2009-2010، ص 131

وعليه فإن تعريف التضخم يعتمد على فكرتين أساسيتين:

أ-الزيادة في كمية النقود بالنسبة لكمية السلع:

حيث تقوم هذه الفكرة في تحديدها لمفهوم التضخم من خلال المقارنة بين كمية النقود المتداولة مع كمية السلع و الخدمات المتوفرة في المجتمع، حيث يؤدي اختلال التوازن بين كمية النقود المتداولة وكمية السلع إلى التأثير في مستويات الأسعار، لأن الزيادة في كمية النقود المتداولة عن كمية السلع والخدمات في الاقتصاد تؤدي إلى خلق فائض في الطلب ناتج عن الزيادة في حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات عن الكمية المعروضة منها، مما يدفع بالأسعار نحو الارتفاع، ويتحقق عكس ذلك عند زيادة كمية السلع والخدمات في الاقتصاد بنسبة أكبر من الزيادة في كمية النقود المتداولة، مما يدفع بالأسعار نحو الانخفاض، وبذلك فإن التضخم يعبر عن الزيادة في كمية النقود المتداولة في المجتمع بالنسبة لكمية الإنتاج[1].

ب-إن حدوث الارتفاع في المستوى العام للأسعار ما هو إلا تعبيرا عن الزيادة في كمية النقود المتداولة بالنسبة لكمية الإنتاج، والذي يؤدي إلى تزاحم مقدار كبير من النقود على كمية محدودة من السلع والخدمات، حيث يؤدي التنافس فيما بين وحدات النقد للحصول على تلك الكمية مع السلع إلى رفع المستوى العام للأسعار مع الأخذ بعين الاعتبار أن التضخم في الاقتصاد يجب أن يكون مفاجئا وسريعا، لأن وجود توقعات في المجتمع بحدوث سلسلة من الارتفاعات في مستويات الأسعار سوف تعطي الحكومات الوقت الكافي لاتخاذ الإجراءات الكفيلة بزيادة الإنتاج، بحيث الزيادة في كمية النقد المتداول زيادة مماثلة في كمية السلع و الخدمات المنتجة في الاقتصاد.

وعليه يمكن التعبير في ظاهرة التضخم بأحد الأشكال التالية:

1-بقاء كمية النقود عند مستواها مع حدوث انخفاض في كمية السلع والخدمات المعروضة في الاقتصاد.

2-حدوث زيادة في كمية النقود مع ثبات حجم الإنتاج.

3-حدوث زيادة في كمية النقود بنسبة أكبر مع الزيادة في حجم الإنتاج[2].

[1] أحمد محمد صالح الجلال: دور السياسة النقدية و المالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية، دراسة حالة الجمهورية اليمنية (1990-2003) رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير،جامعة الجزائر 2005-2006، ص 20.

[2] أحمد محمد صالح الجلال,المرجع السابق، ص 20.

- المطلب الثاني: خصائص التضخم

من التعاريف السابقة نستنتج أن للتضخم خصائص نذكر منها:

1- الارتفاع العام في مستوى الأسعار:

بالمستوى العام للأسعار والذي يعرف على أنه متوسط ترجيحي لأسعار مجموعة السلع والخدمات المستخدمة أو المستهلكة في بلد ما[1].

2- الارتفاع العام في الأسعار:

إن التضخم يعبر عمن الارتفاع الملموس في المستوى العام للأسعار (سلع و خدمات) في كل من سوق السلع وأسواق عوامل الإنتاج[2].

3- الارتفاع المستمر:

فإن الارتفاع الذي سيكون لفترة قصيرة لا يعتبر تضخم[3] بل يجب أن يكون الارتفاع لمدة زمنية طويلة، حيث يعبر عن التضخم بأنه عملية ديناميكية قابلة للملاحظة خلال فترة طويلة نسبيا[4].

4- فترة زمنية واحدة:

أي الارتفاع في فترات زمنية متقطعة لا يعتبر تضخم[5].

- المطلب الثالث: أسباب التضخم

قد أصبح الآن واضحا أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سبب التضخم و لكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها في:

- **أولا: زيادة الطلب الكلي:**

ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة حجم الطلب الكلي والذي يصاحبه عرض ثابت من السلع والخدمات، إذ أن ارتفاع الطلب الكلي لا تقابله زيادة مماثلة في العرض الكلي مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار[6].

ومع كل ارتفاع في السعر يتناقص الفرق بين العرض والطلب حتى يتلاشى، ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة، يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع، فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها،

---

[1] نفس المرجع، ص 20

[2] نفس المرجع، ص 20

[3] أمينة مقيمح و آخرون:المرجع السابق، ص 8.

[4] أحمد محمد صالح الجلال: المرجع السابق ، ص20.

[5] أمينة مقيمح و آخرون: المرجع السابق ، ص8

[6] أحمد لهبيبات و آخرون:المرجع السابق،ص 51.

فإن إفراط الطلب على[1] جميع السلع و الخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار و هذا ما يسمى بتضخم الطلب[2].

ويحدث هذا الاختلال نتيجة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة عندما تكون هناك حالة عجز في الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات فتضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج ما ينعكس على الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، و يمكن أن يحدث تضخم الطلب أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية و عملية خلق النقود، و لمعالجة هذا النوع من التضخم تستخدم أدوات السياسة المالية و النقدية من أجل إحداث حالة انكماشية (انخفاض أغلب الأسعار)، كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية من خلال إصدار السندات أو زيادة الضرائب أو الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية.

ومن بين الاقتصاديين الذين يؤيدون فكرة أن التوسع النقدي هو العامل المسبب للتضخم في الطلب، البلجيكي Goedhard و نجد في هذا الصدد أن معظم الأفكار الكلاسيكية و النيوكلاسيكية تأخذ نفس الرأي، أما الفكر الكينزي فيفسرها بفائض النفقات الكلية على الإنتاج الكلي، ولا يرى في ذلك المشكل خطورة كبيرة إلا إذا وصلت عوامل الإنتاج إلى مرحلة التشغيل الكامل، لأنه في الحالة الأخرى بواسطة إعادة تشغيل عوامل[3] الإنتاج بطريقة فعالة و رفع معدل الربح يمكن تلبية الطلب الزائد.

ويمكن تمثيل الاتجاهات التضخمية من خلال منحنى التوازن العام عند الكلاسيك.

[1] رقيق ساعد: تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر (1990-2005)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص10.

[2] نفس المرجع، ص 10.

[3] سعيد هتهات: دراسة اقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص دراسات اقتصادية،كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية،قسم علوم اقتصادية، جامعة مرباح، ورقلة،2006،2005 ص ص32-33

الشكل (2-1): آثار ارتفاع الطلب الكلي على مستويات الأسعار (حالة التشغيل الكامل)

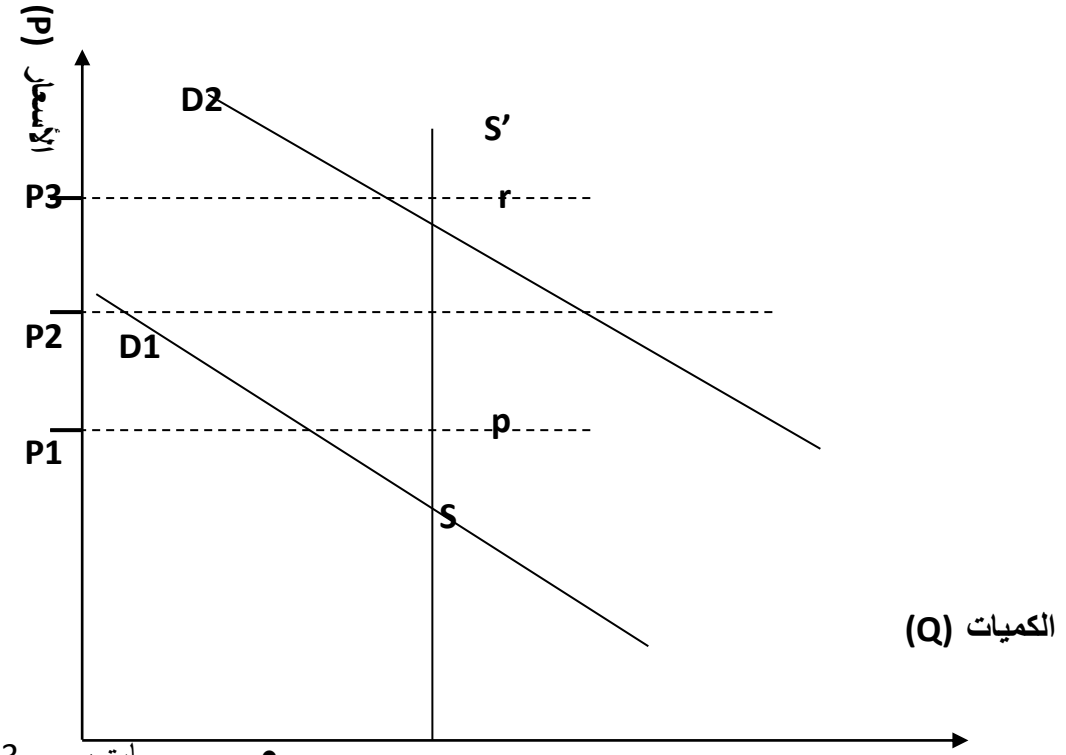

- مرجع سابق، ص 33.

نلاحظ من خلال الشكل رقم (1) أن المستقيم (SS') الذي يمثل الكميات المعروضة يأخذ شكل عمودي (كمية ثابتة)، وهذا نظرا اعدم مرونة الإنتاج في حالة التشغيل الكامل، وإذا كان المستقيم (D_2) يعبر عن الكميات المطلوبة فإن النقطة P في هذه الحالة تمثل نقطة التوازن.

وفي حالة انتقال منحنى الطلب لسبب من الأسباب السابقة إلى الأعلى من (D_1) إلى (D_2) تظهر ما تسمى بالفجوة التضخمية (Pr) التي تعكس فائض النفقات الكلية على العرض الكلي، ولأن هذا الأخير لا يمكن أن يرتفع ينعكس ذلك في ارتفاع الأسعار ليتساوى العرض مع الطلب[1].

بالإضافة إلى هذا يمكن أن يحدث التضخم في الطلب بسبب تخلي الأفراد على ظاهرة الاكتناز، أو إذا ارتفعت الأجور، فيظهر بذلك طلب إضافي، ولتلبية هذا الطلب الجديد تقوم المؤسسات باستثمارات إضافية بطلب عتاد جديد و أموال إضافية، فيرتفع سعر الفائدة وسعر الإنتاج الجديد[2].

[1] سعيد هتهات,المرجع السابق، ص33.

[2] رقيق ساعد: المرجع السابق، ص 12.

- **ثانيا: انخفاض العرض الكلي**

لقد ساهم الاقتصادي كمبردج في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب، ومن المفيد لفهم أفضل لمصطلح التوازن، يجب توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه كمبردج لعامل الزمن اللازم لتوازن الأسعار، وأن النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكن لتفسير التضخم تفسيرا كاملا في جميع الفترات، لذلك فقد رافق تطورها تطورا هائلا في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض، وما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضا لقوله لانخفاض العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن بين العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها، وكذا سياسة الإنفاق العام، وأيضا كثرة النقد الزائد والمتداول في الاقتصاد، إضافة إلى مجموع من العناصر ندرجها فيما يلي:

أ-في حالة تحقيق مرحلة التشغيل الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع طاقاته، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص[1].

ب-عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة، فإنه يعجز على سد النقص في العرض وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى.

ج- النقص في العناصر الإنتاجية: كالعمال و الموظفين المختصين و كذا المواد الأولية.

إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة و الاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول و المعروض من السلع الذي هو في تناقص، وهذا يعني بداية ظهور التضخم، وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية و حدوث عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل: الحروب، الجفاف، قلة العملات الأجنبية وغيرها مما يحول دون استيراد المواد الأولية.

- **ثالثا: ارتفاع التكاليف الإنتاجية**

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف) وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج نسبة اكبر من الإنتاج الحدي له، و هذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحدوية للإنتاج، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض وتؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار[2] الصافي، وفي الأنظمة الاشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة

[1] نفس المرجع ، ص 16.

[2] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص 34

عامة إلى زيادة التكاليف إذ تستثني الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل، وفي الواقع يحتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية، حالة ظهور نقصان في عرض العمل وفائض في مناصب الشغل، فتستطيع بالضغط على الحكومة الرفع من أجور عمالها، وأيضا إذا كانت جميع الطاقات مستخدمة فيطلب أصحاب المؤسسات معاونة جديدة في الإنتاج، مما يسبب ارتفاع في سعر المال أي سعر الفائدة وسعر العتاد الجديد[1]. بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة التكاليف كما حدث إبان حرب 1973، حيث تضاعفت أسعار النفط بنحو أربع مرات و انعكس ذلك على أسعار المنتجات بشكل كبير ومستمر في الدول المتقدمة في الفترة الممتدة بين (1973–1978).

ومما لاشك فيه أن ارتفاع التكلفة الإنتاجية عن عوامل داخلية مثل زيادة الأجور يمكن معالجته من خلال ربط الأجر بالإنتاجية والأسعار، بينما ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستوردة فمن الصعب التحكم به ومعالجته[2].

- **رابعا: استيراد معظم السلع و الخدمات النهائية من الخارج**

يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة و المفتوحة على الاقتصاديات الأخرى، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، لذلك يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد، ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة من الخارج كالملابس والأطعمة الجاهزة و الأحذية ...، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي[3]، نظرا لأن الدول الصغيرة ذات الاقتصاديات المحدودة لا تستطيع التأثير في تحديد الأسعار كما حدث بعد سنة 1937، فنتيجة لارتفاع أسعار السلع في الدول المتقدمة بسبب تضاعف أسعار النفط كما ذكرنا سابقا، ارتفعت أسعار هذه السلع في الدول النامية والعربية المستوردة لها.

ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف، حيث أن هذا الأخير يعود إلى الارتفاع في أثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية الداخلة في إنتاج السلع و الخدمات المحلية، مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها، أما الأول فيرجع إلى ارتفاع السلع والخدمات النهائية، نفسها المستوردة من الخارج.

[1] نفس المرجع، ص35.

[2] عبد الناصر العبادي وآخرون: مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع، ص137.

[3] إسماعيل عبد الرحمان وآخرون: مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، عمان، دار وائل للنشر، مرجع سابق، ص 138.

المبحث الثاني: أنواع التضخم

بالرغم من الاهتمام المنصب على هذه الظاهرة إلا أن هناك جدلا كبيرا حول إعطاءها مفهوما شاملا لها، وهذا ما ولد كنتيجة طبيعية تعدد واختلاف الأنواع، و قد خصص هذا المبحث لعرض أهم أنواع التضخم حسب المعايير التالية:

1-تحكم الدولة في جهاز الأسعار.

2-مدى حدة الضغط التضخمي.

3-طبيعة القطاعات الاقتصادية.

4-المصادر و الأسباب و الظروف المساعدة.

المطلب الأول: حسب معايير تحكم الدولة في الأسعار

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها، حيث ينطوي تحت ظل هذا المعيار ثلاث أنواع من الاتجاهات التضخمية[1].

1-التضخم المكبوت:

يتمثل هذا النوع من التضخم في التدخل من قبل السلطات الحكومية في سير حركات الأسعار، فتحدد الدولة المستويات العليا للأسعار حتى لا تتعدى الحد الأقصى من ارتفاعها، فدور الدولة هنا يتمثل في منع استمرارية الارتفاعات السعرية و استفحالها، إذ أن الظواهر التضخمية تبقى موجودة والدولة بتدخلها لا تقضي عليها وإنما يكون هدفها هو الحد من كحركات الاتجاهات التضخمية المتفشية بصفة مؤقتة، ومن ثم الحد من استفحال آثارها في المجتمع عن طريق إجراءات متعددة مثل: تجميد الأسعار لمنعها من الارتفاع، الرقابة على الصرف وتثبيت أسعار الفائدة[2].

2-التضخم المكشوف:

يعكس النوع السابق فإن التضخم المكشوف يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه أو التأثير فيه، و إلى جانب إحجام الدولة وموقفها السلبي فقد تتدخل عوامل في رفع المستويات العامة للأسعار ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفسية للأفراد من بائعين و مشترين ...إلخ. الشيء الذي يسمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغوطها نتيجة إما لزيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف حجم الإنتاج أو زيادة الكتلة النقدية[3] ...إلخ.

3-التضخم الكامن:

يظهر التضخم الكامن عندما تكون هناك زيادة كبيرة في الدخل الوطني النقدي دون أن تصاحبها زيادة في الإنفاق الكلي، ويحدث هذا عندما تلجأ الدولة إلى تطبيق نظام الحصص التي يتم فيها تحديد كمية معينة من السلع لكل فرد، ولا يجوز له أن يشتري أكثر من هذه الكمية، وينتشر هذا النوع من التضخم في حالات الحروب[4].

---

[1] غازي عناية حسين: التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة،40 شارع الدكتور مشرقة، الإسكندرية،2000 ص 56.

[2] بلعزوز بن علي:المرجع السابق ص 147.

[3] غازي عناية حسين: المرجع السابق، ص ص 57-58.

[4] أحمد لهبيات وآخرون: المرجع السابق ص 50.

المطلب الثاني: حسب معايير مدى حدة الضغط التضخمي

يمكن تقسيم التضخم حسب حدته و قوته إلى:

1-التضخم الزاحف:

ويتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا وهذا النوع من التضخم لا يشعر الأفراد بخطورته إلا بعد مرور فترة زمنية رغم وجود بصورة دائمة، ولذلك تظل النقود تؤدي وظائفها الأساسية وتظل مقبولة في عمليات التبادل رغم انخفاض قوتها الشرائية[1]، إن ارتفاع الأسعار بهذا الشكل يتقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات بسيطة وتدريجية مما يجعل من التضخم أمرا عاديا وظاهرة عامة في كافة الدول الصناعية، لأن ثبات وتخفيض الأسعار لا يحفز على النمو في الاقتصاد[2].

2-التضخم الجامح:

وهو الذي يمكن أن يتوالد مع التضخم الزاحف ولكن يكون أكثر عنفا وأقوى درجة[3]، حيث يحدث هذا النوع عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنويا، وحتى أكثر من ذلك[4]، لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضررا وآثارا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، وتزداد سرعة تداول النقود ما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية و قيمتها كوسيط للتبادل، وخاصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة مثل الأراضي، المباني، الأجهزة الكهربائية والسيارات، أو يتجهون لشراء الأسهم والسندات، وفي حالة استمرار الوضع السابق فإن ذلك سيؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتدهور ميزان المدفوعات، وتفقد فيه الدولة مواردها من الاحتياطات والعملات الأجنبية، وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هي التخلص من هذه النقود المتداولة بإلغائها واستبدالها بعملة جديدة[5].

ولقد شهد العالم الكثير من الحالات التي تعرضت فيها بعض الدول إلى اتجاهات تضخمية جامحة، خاصة في الفترات أعقاب الحروب، كما حدث في ألمانيا عامي 1921 و 1923 وفي اليونان حيث ارتفعت الأسعار إلى نسبة 25 ألف مرة سنة 1948 عما كانت عليه سنة 1939، وفي اليابان ارتفعت الأسعار إلى 11000 مرة وفي فرنسا إلى 1000 مرة، وفي إيطاليا إلى 6000 مرة وفي الصين

[1] ايمان عطية: مبادئ الاقتصاد الكلي، كلية التجارة، ص 17

[2] سعيد هتهات، المرجع السابق ، ص37

[3] خالد أحمد سليمان شبكة: التضخم و أثره على الدين، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2008، ص18.

[4] ضياء مجيد الموسوي: الاقتصاد النقدي، قواعد، نظم، نظريات- سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر، ص 215

[5] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص 37

حيث بلغ الرقم القياسي للأسعار سنة 1947 نسبة 205 مليون مرة عنه سنة 1937، وكلها حالات اقترنت بالحروب، عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1].

بالإضافة إلى التضخم الجامح والزاحف، فإن هناك أنواع أخرى متوسطة الحدة والقوة، وتكون آثارها أقل خطورة على الاقتصاد مما هي عليه حالة الجموح، بحيث لا يصل الأمر إلى درجة فقدان الثقة تماما بالنقد المتداول، ومن بين هذه الأنواع ما يلي:

1-التضخم الماشي:

عندما يكون الارتفاع المستمر للأسعار في حدود 5←10% سنويا، ويجب الحد من هذا النوع لأنه يوجد شيء من الخطورة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

2-التضخم الراكض:

في هذا الصنف تكون نسبة ارتفاع الأسعار أكبر بكثير من سابقه، مثل حالات التضخم التي واجهتها الصين في السنوات 1974، 1979 و1993، حيث ارتفعت الأسعار بنسب 19%، 25%، 26% على الترتيب[2].

والشكل الموالي يميز بين الأنواع المختلفة للتضخم حيث حدته

الشكل (2-2): أنواع التضخم حسب حدته

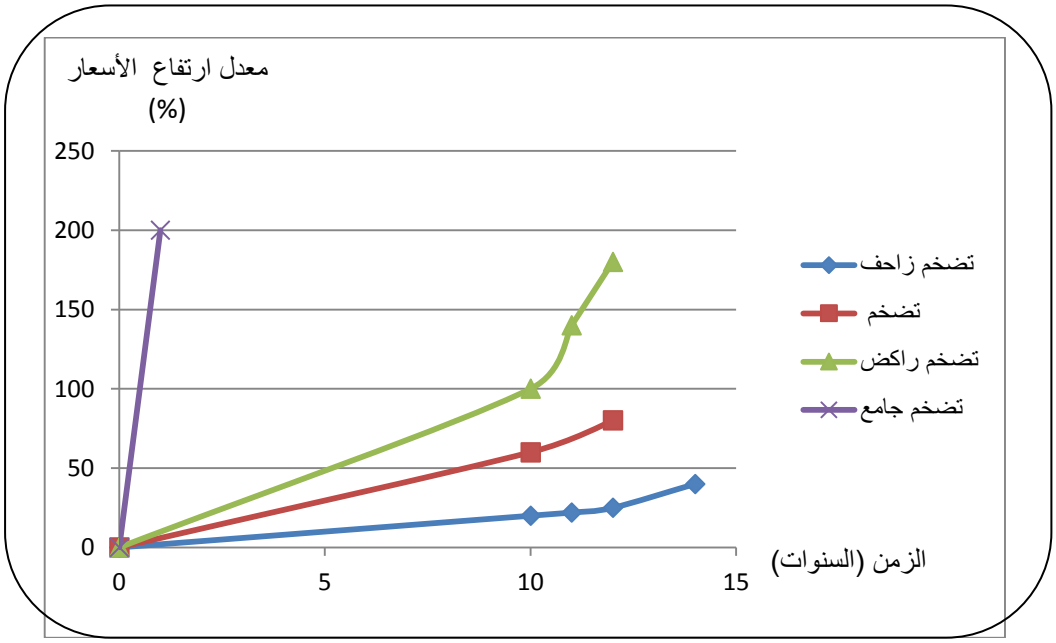

[1] غازي عناية حسين، المرجع السابق، ص62.

[2] ضياء مجيد الموسوي: المرجع السابق، ص 216.

المطلب الثالث: حسب معايير تعدد القطاعات الاقتصادية

تتنوع الاتجاهات التضخمية بتنوع القطاعات الاقتصادية الموجودة، فالتضخم الذي يتفشى في سوق السلع يختلف عن التضخم الذي يتفشى في سوق عوامل الإنتاج[1].

1-التضخم في أسواق السلع:

يحلل العلامة الاقتصادي "كينز" أنواع التضخم المتفشية في أسواق السلع إلى:

1-1-التضخم السلعي:

ويطلق عليه أيضا بالتضخم الاستهلاكي، لأنه يصيب أسعار السلع الاستهلاكية، الأمر الذي يولد معه أرباحا مؤقتة كبيرة لدى منتجي هذه السلع[2].

1-2-التضخم الرأسمالي:

ويطلق عليه أيضا بالتضخم الاستثماري، لأنه يحدث في قطاع الاستثمار[3]، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها، وكنتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستهلاك و الاستثمار[4].

2-التضخم في أسواق عوامل الإنتاج:

وبالنسبة للاتجاهات التضخمية المتفشية في أسواق عوامل الإنتاج وآثارها على الدخول النقدية للأفراد فإن "كينز" يفرق بين نوعين آخرين من التضخم:

2-1-التضخم الربحي:

يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة لزيادة الاستثمار عن الادخار، مما يترتب عليه تحقيق أرباح في قطاعي صناعة سلع الاستهلاك والاستثمار[5].

2-2-التضخم الدخلي:

يحصل نتيجة ارتفاع وتزايد الإنتاج، ومنها أجور العمال، و قد ورد هذا التقسيم في تحليل "كينز" للتغيرات الحاصلة في مستويات الأسعار، فهو يقسم الأسواق إلى أسواق سلع استهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار فإن حالة من التوازن تحصل، وهي التي تتصف باستقرار في الأسعار، وفي هذه الحالة قد ينشأ النوع الأول من التضخم، وعندما تتعادل نفقة إنتاج سلع الاستثمار مع قيمة هذه السلع فإن النوع الثاني من التضخم قد ينشأ، و هكذا يمضي "كينز" في

[1] غازي عناية حسين، المرجع السابق، ص60.

[2] أنس البكري و آخرون:المرجع السابق ص 202

[3] بلعزوز بن علي: المرجع السابق، ص 60

[4] حسين غازي عناية: المرجع السابق، ص20.

[5] أحمد محمد صالح الجلال: المرجع السابق ص 23.

تحليله لأنواع التضخم في أسواق السلع والاستثمار حتى ولو لم تظهر الآثار التضخمية أحيانا وذلك للإجراءات الحكومية المتخذة للحد من تفشيها، مما يمكن القول بوجود التضخم وعدم نفيه[1].

-المطلب الرابع: حسب معيار المصادر والعلاقات الاقتصادية والظروف المساعدة

تتحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر والعلاقات الاقتصادية والظروف المساعدة التي تؤدي إلى استفحاله وحسب الظواهر والظروف الجغرافية والطبيعية المساعدة على ذلك، ونجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:

- **أولا: الظواهر الطبيعية و الجغرافية:**

تتحدد بعض أنواع التضخم بحدوث ظواهر جغرافية وطبيعية قد لا يكون لها صفة الدوام أو قد تكون بصورة طارئة وغير اعتيادية مثل:

1- **التضخم الطبيعي (الاستثنائي):**

وهو تضخم غير اعتيادي يحدث نتيجة لظروف طبيعية كالزلازل و البراكين، انتشار الأمراض والأوبئة أو بسبب الفيضانات والأعاصير، فهذه الظروف وغيرها قد تكون حافزا لظهور الاتجاهات التضخمية واستفحالها كما حدث نهاية سنة 2004 إثر[2] الزلزال والمد البحري للتسونامي الذي أصاب دول جنوب شرق آسيا، حيث ارتفعت الأسعار إلى مستويات خيالية تصل إلى آلاف الأضعاف[3].

2- **التضخم الحركي (الدوري):**

هذا النوع من التضخم يعتبر سمة من سمات النظام الرأسمالي، بحيث يعبر عن حركات الظواهر الرأسمالية المتجددة، كالأزمات الاقتصادية المتجددة، ومنها الظواهر التضخمية الدورية التي تتصف بالحركة الدورية[4].

- **ثانيا: مصدر الضغط التضخمي:**

يمكن أن ينقسم التضخم بالنسبة لهذا المعيار إلى:

1- **تضخم الطلب:** وينشأ عندما يزيد الطلب الكلي مع ثبات العرض الكلي، إذا سبب التضخم هنا هو الإفراط في كمية السلع و الخدمات المطلوبة[5]، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة حيث تزيد إنفاقات الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية[6].

---

[1] غازي عناية حسين، المرجع السابق، ص61.

[2] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص 39.

[3] نفس المرجع ، ص 39

[4] غازي عناية حسين، المرجع السابق، ص 64.

[5] أنس البكري و آخرون: المرجع السابق، ص39.

[6] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص 39.

2- **تضخم التكاليف:** ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة دفي المستوى العام للأسعار[1].

إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل النقابات العمالية القوية إلى ارتفاعات مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل في بعض القطاعات الرئيسية داخل الاقتصاد الوطني[2].

ويفترض هذا التحليل سيادة المنافسة غير التامة في كل من سوق السلع وسوق العمل، أي توفر النقابات العمالية القوية في سوق العمل، مع توفر اتحادات أرباب أعمال قوية في سوق السلع.

ويؤدي ارتفاع مستويات الأسعار إلى انخفاض القوة الشرائية للأجور الاسمية، مما يدفع النقابات العمالية إلى التدخل عن طريق المساومة ورفع الأجور الاسمية لأعضائها لتصل بها إلى مستواها الحقيقي السابق، ومن ثم سيعمل أرباب الأعمال إلى نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك عن طريق رفع أسعار منتجاتهم، وهكذا تستمر الأجور والأسعار بالارتفاع متسببا في حدوث تضخم التكاليف[3].

ويمكن اعتماد تحليل دالة الطلب الكلي ودالة العرض الكلي لتوضيح تضخم التكاليف في الشكل التالي:

[1] غازي عناية حسين، المرجع السابق، ص 7464.

[2] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص 40.

[3] سعيد هتهات المرجع السابق، ص 40.

D

الشكل رقم (2–3): علاقة مستوى الأسعار بكل من الطلب و العرض الكليين

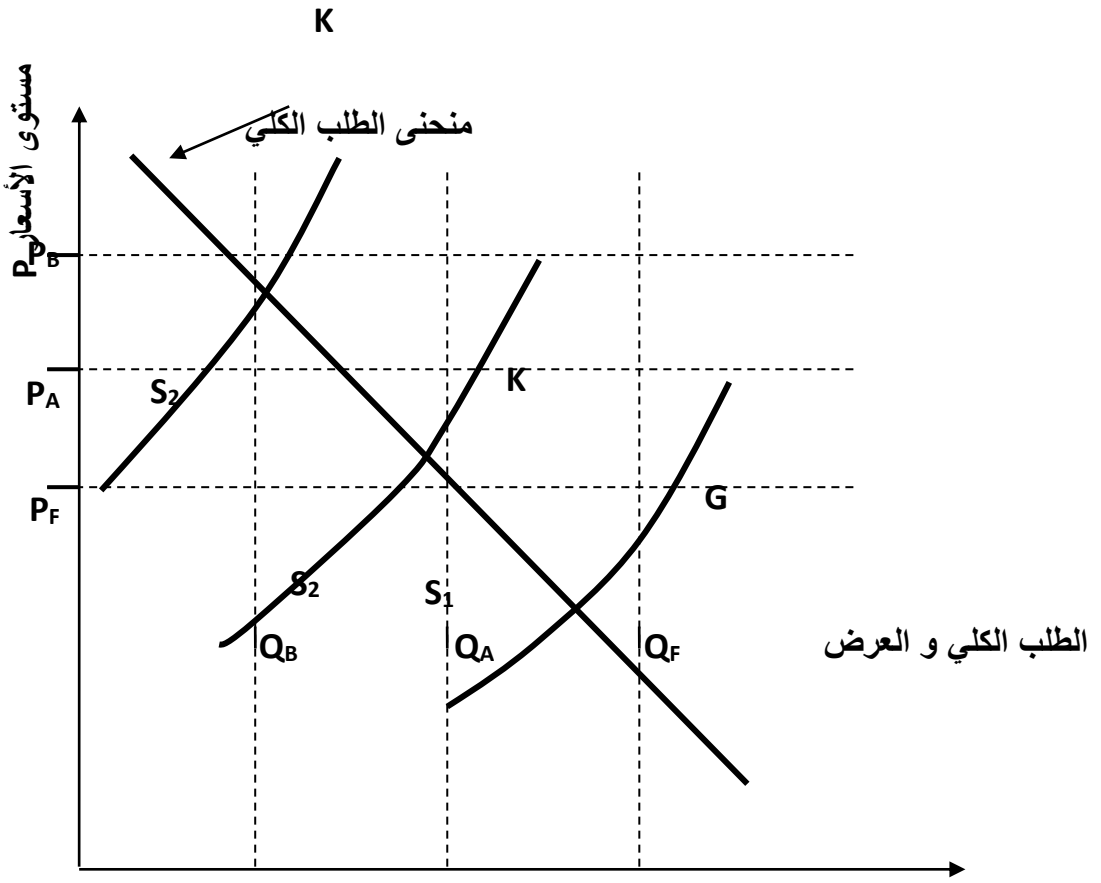

- **المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 221.**

في الشكل السابق يشير Q_F إلى الإنتاج عند مستوى الاستخدام التام الذي يتحدد عند تقاطع منحنى الطلب الكلي D مع منحنى العرض الكلي S_1، وعند انتقال دالة العرض الكلي إلى S_2 تتحول نقطة التوازن نحو الأسفل، حيث ينخفض مستوى الإنتاج إلى Q_A ويرتفع مستوى السعر إلى P_A، وبتكرار العملية وانتقال دالة العرض الكلي إلى S_3 سينخفض الناتج الكلي إلى Q_B ويرتفع مستوى السعر إلى P_B ويعود ذلك إلى عاملين:

أ- الزيادة في الأجور الاسمية التي حصل عليها العمال بسبب قوة النقابات العمالية، دون أن يصاحب هذه الزيادة زيادة في إنتاجية العمل.

ب-زيادة أسعار السلع التي تحملها المستهلكون بسبب قوة اتحادات أرباب الأعمال و يطلق مفهوم تضخم الأجور على العامل الأول الذي تسبب في انتقال دالة العرض الكلي وما نجم عنه من ارتفاع في مستويات الأجور، تمييزا له عن تضخم الأرباح الذي تسبب في العامل الثاني، أي قوة اتحادات أرباب الأعمال في نقل عبء الزيادة في الأجور إلى المستهلك، وعلى ذلك يعتبر تضخم التكاليف عبارة عن مزيج من تضخم الأجور وتضخم الأرباح.

كما يمكن أن يحصل تضخم التكاليف مع ارتفاع إنتاجية العمل ولكن عند مستوى توظيف أقل، إذ يؤدي ارتفاع الأسعار مع ثبات عرض النقود مع تقليل كمية النقود لغرض المعاملات، وتنخفض القدرة الشرائية للمستهلكين ويصبح عدد السلع و الخدمات التي يمكن الحصول عليها بنفس كمية النقود أقل من السابق، ويتحدد مستوى الإنتاج أقل من السابـق، ومن ثم انخفاض المستوى المطلوب من العمال لإنتاج الكمية الجديدة، والذي بدوره سيؤدي إلى ارتفاع الناتج الحدي للعمل[1].

واستنادا إلى قانون تناقص الإنتاجية أي كلما زاد عدد الوحدات المستخدمة من العمل كلما انخفضت إنتاجيتها، وكلما قل العدد زادت إنتاجيتها، وسيؤدي انخفاض عدد العمال المستخدمين إلى استعداد أرباب الأعمال إلى رفع الأجور الاسمية.

وفي الحقيقة فإن ليس من السهل دوما تصحيح ومعالجة التضخم الناشئ من التكاليف، وعادة يصعب فصله عن التضخم بالطلب، فبارتفاع الأجور أو الأرباح يرتفع عدد الأعوان الاقتصاديين وبالتالي يزداد الطلب على السلع الاستهلاكية والاستثمارية، وعلى العكس فارتفاع الطلب لا يمكن أن يؤثر على تكاليف الإنتاج[2].

ثالثا: حسب معيار طبيعة العلاقات الاقتصادية

حسب هذا المعيار يمكن تقسيم التضخم إلى نوعين:

1-التضخم المستورد:

لقد عرفت البلدان الصناعية سواء منها المنتصرة أو المنهزمة في الحرب العالمية الثانية محاولة لإعادة بناء الاقتصاد وتنظيم الائتمان و النقود، وقد تحقق وقد تحقق لها تطور و نمو سريع ومنتظم نحو الرفاهية الاقتصادية، وفي ظل هذا التحول أصبحت اعتبارات التوسع الاقتصادي تفوق اعتبارات التوازن والاستقرار النقدي، حيث صاحب هذا التوسع الاقتصادي ظاهرة ارتفاع الأسعار والأجور والأرباح، خاصة الأسعار التي أصبحت تخضع لحركة صعودية في الارتفاع تتميز بالاستمرار الذاتي.

وفي إطار العلاقات الاقتصادية التي تربط بين الدول، وخاصة تلك العلاقات[3] التي توجد ما بين البلدان الصناعية المتقدمة والبلدان النامية، يتم تصدير التضخم المحلي الناشئ في البلدان الصناعية عن طريق السلع (الاستهلاكية، الوسيطية، و الاستثمارية) التي تحتاج إليها البلدان النامية بأسعار تضخمية من البلدان المصدرة وهكذا تحدث آلية انتقال التضخم من البلدان الصناعية المتقدمة إلى الدول النامية (أو حتى ما بين البلدان فيما بينها) تضاف إلى الضغوط التضخمية ذات المنشأ الداخلي.

[1] سعيد هتهات المرجع السابق، ص ص 40-41.

[2] نفس المرجع، ص 41.

[3] رقيق ساعد: المرجع السابق، ص 45.

وإذا كانت التجارة الخارجية هي القناة الأساسية لتصدير التضخم، فإن انفتاح اقتصاديات البلدان النامية على الأسواق العالمية قد زاد مع آثار التضخم المستورد على هذه الاقتصاديات، خاصة في مجال الاستيراد المكثف للسلع والخدمات للدول المصدرة للبترول أو غيرها من الدول النامية.

لذا فهذا النوع من التضخم ينتقل عبر قناة التجارة الدولية من دولة لأخرى، فلا أن أثره يختلف من دولة إلى أخرى حسب درجة الانفتاح ونوعية العلاقات الاقتصادية مع المحيط الخارجي لكل دولة[1].

ويمكن حساب نسبة التضخم المستورد كما يلي:

$$\text{التضخم المستورد} = \frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{قيمة الناتج الوطني الإجمالي}} \chi \text{ التضخم العالمي}$$

- **مثال:** إذا افترضنا أن قيمة الواردات لدولة ما سنة 2005 تساوي 05 بليون دولار، وأن الناتج الوطني الإجمالي يساوي 25 بليون دولار، وأن التضخم العالمي يساوي 12% فإن التضخم المستورد في هذه الدولة سنة 2005 يكون[2]:

(25/5) x 12 = 2.4%، أي أن التضخم العالمي 12% يؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار للدولة بمعدل 2.4% بالإضافة إلى الزيادة الناجمة عن أسباب محلية في الدولة[3].

1-التضخم المصدر:

ويعني إمكانية توفير حصة تصديرية لخارج الدولة بشكل اكبر من الإيرادات المالية مع الدولة الأخرى، وهذا يقود إلى زيادة الطلب على عملة محلية، مثال ذلك زيادة الصادرات الأمريكية يعني زيادة الطلب على الدولار واعتباره أساس في المبادلات الاقتصادية وبالتالي فإن حالات التضخم التي تواجه الاقتصاد الأمريكي سنعكس مباشرة على اقتصاديات البلدان التي تتعامل معها تجاريا، و ذلك نتيجة لقيام السلطات الأمريكية النقدية بالتدخل في زيادة التوسع في الإصدار النقدي[4].

[1] نفس المرجع، ص 45.

[2] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص41.

[3] نفس المرجع، ص 41.

[4] أنس البكري و آخرون: المرجع السابق، ص 203.

• المبحث الثالث: النظريات المفسرة للتضخم

تختلف النظريات المقدمة في تفسيرها لمصدر القوى التضخمية الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، فعندما نحاول أن نعالج التضخم من خلال النظرة الكلية، فالتضخم لن يقتصر في هذه الحالة على مجرد الزيادة في الأسعار.

- المطلب الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود:

ظهرت النظرية الكمية للنقود نتيجة لمحاولات عديدة في تحديد العلاقة بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار، ويقوم مضمونها على أن التغيير في كمية النقود يؤدي إلى تغيير مستوى الأسعار بنفس المعدل والاتجاه، وهذا طبعا بافتراض بقاء العوامل الأخرى ثابتة.

ولقد قام بوضع هذه النظرية و تطويرها كل من الاقتصادي الانجليزي جون لوك (1632–1704) ودافيد هيوم (1711–1776)، ثم ميل (1773–1836) والاقتصادي الفرنسي مونشكيو (1689–1755).

ولقد لعبت النظرية الكمية النقدية دورا رئيسيا في تفسير التقلبات في قيمة النقود، وخاصة منذ منتصف القرن(19) إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، إضافة إلى ذلك فقد كانت محور الدراسات الفكرية التقليدية للظواهر الاقتصادية المختلفة وتحليلها وتفسير نشوئها لاسيما الظواهر التضخمية.

وبغض النظر على مدى صحة تفسيرات وادعاءات النظرية الكمية لمختلف الظواهر، إلا أن التفسير الكمي النقدي السابق للتضخم لقي توسعا وانتشارا في كثير من المؤلفات والمراجع الاقتصادية، وما ساعد على ذلك هو تطابق هذا[1] التفسير مع واقع كثير من البلدان كما حصل في ألمانيا سنة 1923 إثر التوسع في إصدار النقود المتداولة في السوق حيث ارتفعت الأسعار حتى درجة الجموح، وهذا ما شكل آنذاك أرضية خصبة لمؤيدي النظرية الكمية في طرح أفكار[2].

تقتضي النظرية الكمية أن الزيادة في كمية النقود المتداولة الملقى في السوق هي سبب ظهور البوادر التضخمية، يعني أنه كلما ألقيت كميات من النقود المتداولة في السوق كلما ارتفعت الأسعار، بمعنى آخر كلما ازدادت الكتلة النقدية كلما انخفضت قيمة النقد بسبب ارتفاع الأسعار مع شرط بقاء العوامل الأخرى ثابتة[3].

وهناك فروض و دعائم ارتكزت عليها النظرية الكمية النقدية في تحليلها للظواهر التضخمية و هي:

---

[1] سعيد هتهات: المرجع السابق ص 48.

[2] نفس المرجع ص48.

[3] غازي حسين عناية:المرجع السابق ، ص28.

1-فرضيات النظرية الكمية:

تقوم النظرية الكمية للنقود على الاعتقاد في ثبات حجم المبادلات (T) وسرعة تداول النقود (V) وفي أن كمية النقود هي التغير المستقل و المستوى العام للأسعار (P) هو المتغير التابع.

1-1-الثبات حجم المبادلات (الحجم الحقيقي للإنتاج):

تفترض النظرية الكمية أن حجم المبادلات ومستوى النشاط الاقتصادي يتم تحديده بعوامل موضوعية ليس لها علاقة بكمية النقود أو بالتغيرات التي تحدث فيها، وقد يكون مرجع ذلك إلى الفكر السائد حينها الذي يعتبر أن الاقتصاد الوطني في أي مجتمع يكون باستمرار في حالة من التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

إن هذه الفرضية تمثل إحدى مقومات ودعائم الفكر الكلاسيكي والذي يعتقد بأن النظام[1] الاقتصادي يملك القدرة الذاتية على التحرك بصورة تلقائية نحو مستوى التوظيف الكامل للموارد الإنتاجية، وعلى ذلك فإن حجم المبادلات وفقا للنظرية الكمية يعد بمثابة متغير خارجي ومن ثم يعامل على أنه ثابت.

1-2-ثبات سرعة دوران النقود:

تفترض هذه النظرية أن سرعة دوران النقود ثابتة على الأقل في المدى القصير، فهي تحدد بعوامل بطيئة التغير ومستقلة عن كمية النقود، ومن ثم ينظر إليها على أساس أنها متغير خارجي[2].

1-3-كمية النقود هي التي تحدد قيمتها:

تتناسب كمية النقود عكسيا مع القيمة التي تمثلها، فهي العامل الرئيسي و الهام في التأثير على القوة الشرائية للوحدة النقدية، بمعنى أنه إذا زادت كمية النقود المتداولة انخفضت القوة الشرائية للنقود التي تمثلها، وبمعنى هي العامل الهام والفعال في التأثير حركات الأسعار[3].

1-4-المستوى العام للأسعار متغير تابع:

ويتصف بالسلبية في مواجهة تغيرات كمية النقود، ومعنى ذلك أن الأثر الرئيسي لحدوث تغير في كمية النقود (المتغير المستقل) سوف يقع كاملا على مستوى الأسعار (متغير تابع)، دون أن يؤثر على سرعة التداول أو حجم المبادلات، أي أن هذه النظرية تفترض أن المستوى العام للأسعار نتيجة وليس سببا في العوامل الأخرى، وتغيراته مرتبطة بنفس الاتجاه مع كمية النقود، وهذا ما يشكل تناسب طردي بين هذين المتغيرين[4].

[1] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص 49.

[2] نفس المرجع ، ص 49.

[3] غازي حسين عناية: المرجع السابق، ص30.

[4] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص49.

ويستند أصحاب هذا الرأي إلى منطق معين يتمثل في أن زيادة كمية النقود إنما تعني في واقع الأمر زيادة في وسائل الدفع، فإذا كانت كمية السلع و الخدمات التي تستعمل هذه النقود في تبادلها ثابتة وحيث أن النقود لا تطلب لذاتها وإنما لاتفاقها على شراء السلع والخدمات التي تستخدم في إشباع الحاجات، فسوف يترتب على زيادة وسائل الدفع هذه بالضرورة ارتفاع في الأسعار، نظرا لوجود كمية أكبر من النقود لشراء نفس الكمية الثابتة من السلع والخدمات.

وتشترط النظرية لحدوث التضخم زيادة كمية النقود بمعدل أكبر من معدل نمو الإنتاج الوطني الحقيق، إلا أنه في الفترة القصيرة واستنادا إلى الفروض التي قامت عليها النظرية فإن زيادة كمية النقود يؤدي حتما إلى ارتفاع الأسعار (لأن الناتج الحقيق يكون ثابتا عند مستوى التوظيف الكامل).

ولقد استعان التقليديون في شرحهم للنظرية الكمية وتبيان دورها في تفسير حركات الأسعار وتحليل الظواهر التضخمية بمعادلة التبادل، والتي تتضمن العناصر التي تؤلف صلب هذه النظرية[1].

1-فرضية التبادل لفيشر:

يتخذ الكميون من معادلة التبادل أداة لشرح نظريتهم وذلك لمحاولة إيجاد العلاقات المختلفة بين متغيراتها، وبصفة خاصة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، ولقد تم إدراج هذه المعادلة سنة 1911 من قبل الاقتصادي الأمريكي آرثر فيشر (1867-1967) الذي يعتبر أحد اعمد الفكر النيوكلاسيكي، نظرا لما تركه من بصمات نظرية، خاصة فيما يتعلق بالظواهر النقدية[2].

إذا فالنظرية الكمية لفيشر هي عبارة عن دالة، حيث أن كمية النقود (M) مضروبا في سرعة تداول النقود وعلى ذلك فإن قيمة (MV) تكون متساوية إلى قيمة المبادلات (T) مضروبا في المستوى العام للأسعار (P)، وعليه يمكن صياغة المعادلة رياضيا كما يلي:

$$MV = PT \text{ ---------- (1)}$$

حيث:

P: المستوى العام للأسعار

M: تمثل كمية النقود وهي عامل خارجي

T: حجم المبادلات المحققة خلال فترة زمنية و هي ثابتة في الأجل القصير.

V: سرعة تداول (دوران) النقود، وهي ثابتة و مستقلة في باقي المتغيرات الأخرى

وعلى ذلك يمكن تحويل المعادلة (1) إلى نظرية لتحديد مستوى السعر كما يلي:

$$P = \frac{MV}{T} \quad \text{---------- (2)}$$

[1] نفس المرجع، ص49.

[2] ضياء مجيد الموسوي:المرجع السابق، ص 81.

يتضح من المعادلة (2) أنه كلما تغيرت كمية النقود تغير المستوى العام للأسعار في نفس الاتجاه، شرط ثبات كل من (T) و(V)[1].

لكن رغم الانتشار والقبول الذي عرفته معادلة التبادل إلا أن ذلك لم يمنع من توجيه عدة انتقادات لها، ومن أهمها:

- المعادلة لا تصلح للاختبار الإحصائي.
- إن حجم المعاملات (T) يشمل جميع المعاملات بدون تفرقة بين تلك التي تخص الإنتاج وتلك التي يتم في الأسواق المالية، وتلك التي تتعلق بتبادل أصول حقيقية، لذلك فإن (T) يشمل مجموعات كبيرة من السلع غير المتجانسة و من الصعب استخدام مقياس واحد لقياسها، لهذا يعتبر حجم المعاملات كمية غير قابلة للقياس[2].
- أن متوسط الأسعار (P) الذي يتلاءم مع هذا المفهوم غير المحدد للمعاملات لا يصلح لأن يتخذ كأداة في تحليل النشاط الاقتصادي.

ونتيجة للتطور الحاصل في احتساب الدخل الوطني أصبح بالإمكان إيجاد حل للمشكلتين الأخيرتين فبدلا من التركيز على حجم المعاملات (T) أخذ الاقتصاديون يركزون على حجم الإنتاج الجاري، أي المشتريات النهائية التي يتضمنها الإنفاق الوطني بدلا من النظر إلى كافة المعاملات، كما أخذ بالمستوى العام للأسعار (P) بدلا من معدل سعر المعاملات، وهكذا يتم تعديل صيغة فيتشر للمبادلات لتأخذ شكل صيغة سرعة دوران الدخل المعرفة كما يلي:

$$MV = PY \qquad \text{---------- (3)}$$

من الملاحظات الواردة حول هذه المعادلة هو أنه لم يطرأ تغيير على تعريف M إلا أن V بموجب هذا التغيير أصبح يعبر عن عدد مرات تداول الرصيد النقدي سنويا لشراء الناتج السنوي من السلع والخدمات، و بذلك أصبحت تعبر عن سرعة دوران الدخل (سرعة التداول الدخلية) أي سرعة تداول الوحدة النقدية كجزء من الدخل و ليس سرعة تداول النقود لأداء المعاملات[3].

ونظرا للانتقادات التي وجهت إلى صياغة فيتشر لنظرية كمية النقود، وبهدف تمكين هذه النظرية من مسايرة الظروف الجديدة قام أنصارها بإدخال بعض التعديلات و منهم مارشال، بيجو، فريدمان وغيرهم من أصحاب الاتجاه الجديد في التحليل النقدي التقليدي، و كان من أهم التعديلات تلك التي جاءت في مطلع القرن العشرين، وتمخض عنها ما يعرف باسم معادلة كامبردج.

[1] بلعزوز بن علي:المرجع السابق، ص14.

[2] ضياء مجيد الموسوي: المرجع السابق، ص85.

[3] نفس المرجع، ص 85.

3-معادلة كمبريدج للأرصدة النقدية:

يعود لألفريد مارشال وبيجو وأعضاء مدرسة كمبريدج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة المعادلة التي تعتبر الوجه الثاني للنظرية الكمية للنقود بعد معادلة المبادلة، غير أنها في هذه المرة تركز على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي[1].

وتقوم معادلة كمبردج أساسا على العلاقة بين الرغبة في الاحتفاظ بأرصدة نقدية من جهة والدخل النقدي من جهة أخرى، باعتبار أن التغييرات في رغبة الأفراد أو ميلهم للاحتفاظ بأرصدة نقدية سائلة يؤدي إلى التأثير على حجم الإنتاج ثم على حجم الدخل وأخيرا على المستوى العام للأسعار، فالتأثير على الأسعار من خلال تغيير كمية النقود يكون وفق نظرية الأرصدة النقدية تأثيرا غير مباشر[2].

وبهذا يتركز تحليل مدرسة كمبريدج على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة، مثل: سعر الفائدة، أسعار السلع ...الخ.

إلا أن المدرسة تعتقد أن التغيرات في هذه العوامل تكاد تكون ثابتة في الأمد القصير، أو أنها تكون بنفس نسبة التغيير في دخول الأفراد.

وعلى ذلك يمكن التعبير عن معادلة الأرصدة النقدية على النحو التالي:

$$M = K(Y.P) \qquad \text{---------- (4)}$$

حيث أن:

- **M** كمية النقود
- **Y** الناتج الوطني الحقيقي (الدخل الوطني الحقيقي)
- **P** مستوى الأسعار في معادلة كمبريدج تمثل متوسط لأسعار المنتجات النهائية فقط.
- **K** يعبر عن التفضيل النقدي (النسبة من الدخل الوطني التي ترغب العناصر الاقتصادية الاحتفاظ بها على شكل نقدي سائل[3].

وبما أن (y.p) القيمة النقدية للإنتاج الوطني = الدخل الوطني النقدي (y).

إذن يمكن وضع المعادلة في صورة أبسط:

$$M = K.Y \qquad \text{---------- (5)}$$

ووفقا لهذه المعادلة يتحدد الطلب على النقود، أي على الأرصدة النقدية تبعا للدخل نظرا لأن هناك نسبة معينة من الدخل (K) يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة أرصدة نقدية سائلة، وبالتالي عندما يرغب الأفراد بإنقاص ما يحتفظون به من أرصدة نقدية فهذا سيؤدي إلى زيادة الإنفاق و بالتالي زيادة الطلب على السلع، ومن ثم ارتفاع الأسعار.

[1] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص 54.

[2] بلعزوز بن علي: المرجع السابق ، ص ص 17-18.

[3] ضياء مجيد الموسوي: المرجع السابق، ص 86.

نستطيع من الصيغة $\mathbf{M = K.Y}$ أن نستنتج $\mathbf{K = \frac{M}{Y}}$ وهذا يعني أن النسبة بين الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأفراد و الدخل ليست في الواقع سوى مقلوب سرعة تداول النقود بالنسبة والتي تمثل: $\mathbf{V = \frac{\text{الدخل الوطني النقدي}}{\text{كمية النقود المطلوبة لغرض المبادلات}} = \frac{Y}{M}}$

حيث:

V: سرعة تداول النقود بالنسبة للدخل.

أي أن: $\mathbf{K = \frac{1}{V}}$ و **بالتعويض في معادلة كامبريدج نجد:** $\mathbf{MV = y \rightarrow K = \frac{1}{V} \times y}$ [1]

و يمكن أن نخلص من تحليلنا لمعادلة الأرصدة النقدية إلى ما يلي:

- إن العلاقة بين التفضيل النقدي (K) وسرعة تداول النقود (V) علاقة عكسية[2].
- العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية.
- بالنسبة لمعادلة التبادل فإنها اعتبرت أن النقود تقوم بوظيفتي وسيط في المبادلة ووسيلة دفع، أما بالنسبة لمعادلة كامبريدج فإنها أضافت وظيفة أخرى للنقود وهي وظيفة الادخار، هذا مع العلم أن كلا المعادلتين تستبعدان وظيفتها كمقياس للقيم[3].

4-الانتقادات الموجهة للنظرية الكمية للنقود:

تعرضت النظرية الكمية لانتقادات عديدة تناولت الأساس النظري الذي استندت إليه والنتائج التفصيلية التي استخلصت منها، وتنحصر أهم هذه الانتقادات في الآتي:

- إن كمية النقود ليست هي العامل الوحيد الذي يؤثر في مستوى الأسعار، فهذه الأخيرة قد ترتفع لأسباب لا علاقة لها بتغير كمية النقود.
- عدم واقعية افتراض ثبات سرعة تداول النقود حيث أنها يمكن أن تتغير بتغير حجم المعاملات ويمكن أيضا أن تتغير نتيجة لظروف السوق.
- تجاهل عنصر سعر الفائدة مع أن سعر الفائدة يشكل عاملا مهما في تحديد الآثار المترتبة على المتغيرات في التداول النقدي، فهو يلعب دورا حساسا في تباين الحركات العامة لمستوى الأسعار، حيث أن انخفاض معدل الفائدة يزيد من فرص الاقتراض فتزيد الكميات النقدية المتداولة، فتتجه المستويات العامة للأسعار نحو الارتفاع.

[1] سعيد هتهات: المرجع السابق ، ص 55.

[2] بلعزوز بن علي: المرجع السابق، ص 18.

[3] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص 55.

- غموض فكرة المستوى العام للأسعار، بما تميز النظرية الكمية للنقود بين مختلف المستويات العامة للأسعار، فجميع الأسعار عندها تعامل بنفس النمط، غير أن التأثير المباشر وغير المباشر لكميات النقود ليس له نفس الدرجة على جميع مستويات الأسعار السائدة في الأسواق[1].

هنا وفي ظل الظروف السائدة ظهرت أفكار "جون مينارد كينز" مستندة بصفة أساسية على ظروف ما بين الحربين العالميتين، وعلى فترة الكساد العظيم، و بدأت تشق طريقها إلى قراء الاقتصاد وإلى الحكومات المنشغلة بوضع سياسات جديدة، وفيما يلي سنتعرف على آراء كينز فيما يخص ظاهرة التضخم.

- المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية

إن ظهور كتاب النظرية العامة للتشغيل والفائدة و النقود لكينز عام 1936 قد أدى إلى إحداث تغيرات عميقة في الفكر الاقتصادي، كان لها أثر بعيد على النظرية الاقتصادية وتشكل إسهامات كينز إحدى أهم لبنات تطور المفاهيم الاقتصادية في عصرنا هدا للجدل الذي أحدثته سواء من خلال أدوات التحليل الجدية أو من خلال نقدها لأهم المبادئ الكلاسيكية المنتشرة آنذاك، كما تشكل أفكار نقلة نوعية في فهم وتفسير ميكانيزم عمل مجموعة هامة من المتغيرات سواء في سلوكها الذاتي أو تأثيرها على بعضها البعض، وما يهمنا في هذا الإطار هو وجهة نظر كينز التحليلية لظاهرة التضخم.

1- مراحل تغير الأسعار في التحليل الكينزي:

بعدما رفض كينزي الأفكار الأساسية للتحليل الكلاسيكي في مجال النقود، سعر الفائدة، الادخار، الاستثمار وقانون ساي، استخدام أدوات التحليل الجزئي في الطلب والعرض على المستوى الكلي فعنده يتحدد المستوى التوازني للتوظيف و الدخل الوطني الحقيقي بواسطة الطلب الكلي الفعال، أي عند تقاطع منحنى الطلب الكلي مع منحنى العرض الكلي.

وحيث أن نظرية التوظيف أو الدخل الوطني الكينزية خاصة بالفترة القصيرة فإنها تقوم هي الأخرى على عدد من الافتراضات منها ثبات العوامل المحددة موقع دالة العرض الكلي، ومن ثم التغير في الطلب الكلي الناتج عن تغير عنصر من عناصر الإنفاق الوطني، الاستثمار مثلا، يحدد التغير في مستوى التوظيف لعوامل الإنتاج القابلة للتشغيل وبالتالي الناتج أو الدخل الوطني، من خلال هذا الميكنيزم مرحلتين أساسيتين بالنسبة لتغير الأسعار[2]:

1-1-المرحلة الأولى: الاستخدام الجزئي لعوامل الإنتاج

حيث يعاني الاقتصاد الرأسمالي الصناعي من تعطل في قسم من موارده الإنتاجية القابلة للتشغيل في هذه المرحلة عند زيادة الإنفاق الوطني مثلا زيادة الحكومة إنفاقها العام، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة

[1] سعيد هتهات المرجع السابق، ص ص 56-57

[2] محمد عزت غزلان، المرجع السابق .ص 294.

الدخول وبالتالي يزيد الإنفاق على الاستهلاك أي يزيد الطلب الكلي، فينعكس ذلك على زيادة الإنتاج مما يسبب ارتفاعا ضئيلا في الأسعار، أي أن فائض الطلب تمتصه أساسا الزيادة في التوظيف والإنتاج، ولكن مع استمرار زيادة الإنفاق، وعندما يقترب الاقتصاد من وضع التوظيف الكامل، فإن فائض الطلب لا يعبر عن نفسه في زيادة الإنتاج فقط، بل تبدأ الاتجاهات التضخمية في الظهور، وهناك من يطلق على هذا النوع من التضخم الذي يبدأ ظهوره قبل وصول الاقتصاد الوطني مرحلة التشغيل الكامل بالتضخم الجزئي .

ويعزى هذا النوع هذا من التضخم إلى ظهور الاختناقات التي تنتج بسبب عجز بعض عناصر الإنتاج عن مواجهة الطلب المتزايد عليها وضغوط نقابات العمال على أصحاب العمل لرفع الأجور وكذا الممارسات الاحتكارية لبعض المنتخبين ولا يشير التضخم الجزئي الكثير من المخاوف لأنه يعد بعض الفروع الإنتاجية لزيادة حجم إنتاجها بما يجلبه من أرباح إضافية[1]، ويمكن تفسير ما جاء به كينز حول محددات مستوى الأسعار حالة الاستخدام غير الكامل لعوامل الإنتاج عن طريق شرح منحنى الطلب الكلي التالي:

الشكل (1-4): أثر زيادة الطلب الكلي على الأسعار في ظل عدم الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج

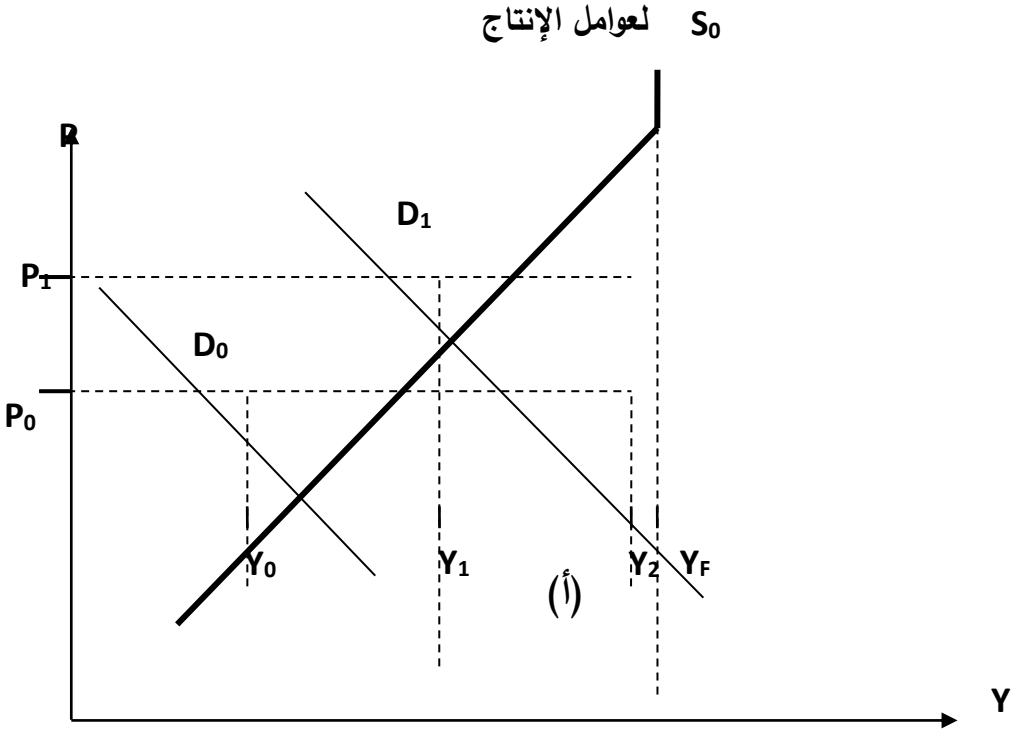

[1] بلعزوز بن علي، المرجع السابق، ص ص 143-144.

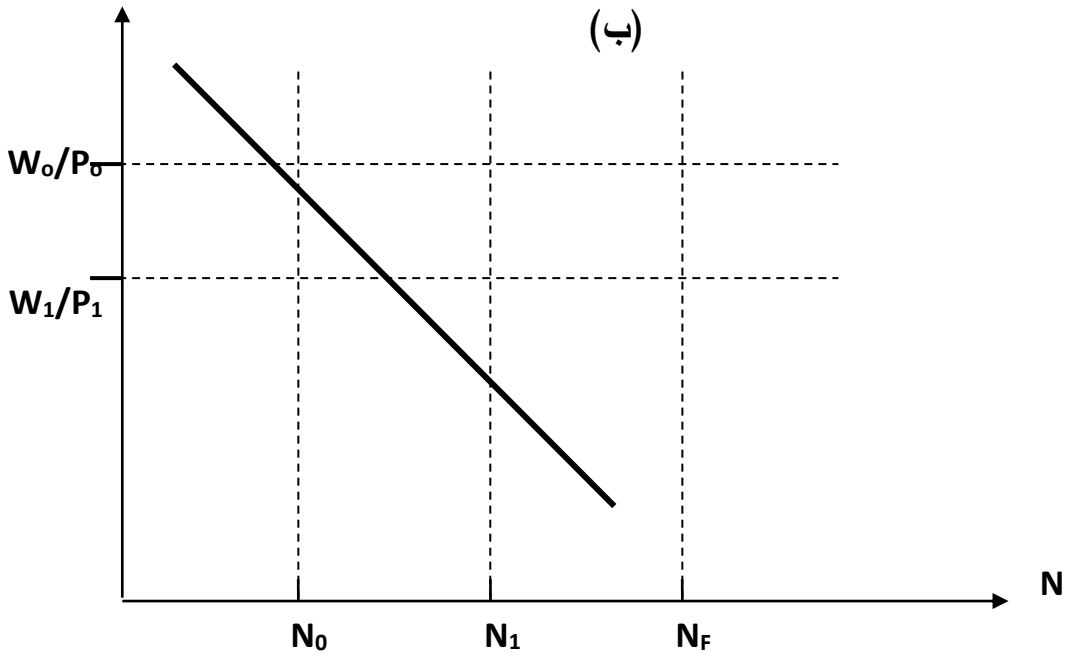

- **المصدر: سعيد هتهات، مرجع سابق، ص 59.**

بافتراض أن عند مستوى طلب كلي (D_0) ومستوى عرض كلي (S_0) توجد هناك وحدات عمل عاطلة قدرها ($NF-N_0$) عند مستوى الإنتاج الحقيق (y_0) فإذا زاد الطلب الكلي خلال سياسة توسعية إلى D_1 فتوجد زيادة قدرها ($y2- y_0$) عند مستوى الأسعار (P_0) هذه الزيادة في الطلب من شأنها أن ترفع الأسعار إلى (P_1) وأن تخفض الأجر الحقيقي إلى $\frac{W0}{P1}$ **(الشكل ب)**، عندئذ يتم توظيف مدخلات عمل قدرها N_1 بدلا من N_0، وتزيد كمية الإنتاج المعروض إلى y_1 ومع ذلك فإن زيادة الإنتاج والتوظيف أقل من أن تتناسب مع الزيادة في الطلب الكلي، حيث أن مدخلات العمل الإضافية يتم توظيفها فقط إذا انخفضت الزيادة في مستوى الأسعار والأجور الحقيقية[1].

<u>1-2-المرحلة الثانية: الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج</u>

حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها، فإذا افترضنا حدوث زيادة في الطلب الكلي فإن هذه الزيادة لا تنجح في إحداث أي زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، حيث تكون مرونة العرض الكلي قد بلغت الصفر و يسمى الفرق بين الطلب الكلي والناتج الوطني "**بفائض الطلب**" الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار ومن الملاحظ أن الارتفاع في الأسعار يستمر باستمرار وجود فائض الطلب (القوى التضخمية) و يسمي "كينز" هذا التضخم بالتضخم **(البحث)** أو ما يسمى بتضخم الطلب[2].

[1] بلعزوز بن علي المرجع السابق، ص 59.

[2] نفس المرجع ، ص 144.

إذن بمقتضى التحليل الكينزي فإن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي C+I+G أكبر من قمة الناتج Q عند مستوى الاستخدام التام، أي: **Q < C+I+G**

G: الإنفاق الحكومي I: حجم الاستثمار الكلي

C: حجم الاستهلاك الكلي Q: حجم الناتج الوطني.

ويرفض كينز العلاقة الوثيقة بين التغير في كمية النقود والتغير في المستوى العام للأسعار، وقد أكد على أهمية سرعة التداول الداخلية، إذ يمكن أن تؤدي زيادتها إلى ارتفاع الأسعار حتى وإن لم يرتفع عرض النقود وقد ترتفع الأسعار بشكل حاد بسبب الزيادة الكبيرة والسريعة في سرعة دوران الدخل الذي ينجم عن انخفاض كبير في التفضيل النقدي للأفراد[1]. و يمكن الاستعانة بالشكل التالي لتوضيح تضخم الطلب عند كينز و أتباعه .

الشكل (1-4): أثر زيادة الطلب الكلي على الأسعار في ظل عدم الاستخدام الكامل لعوامل الإنتاج

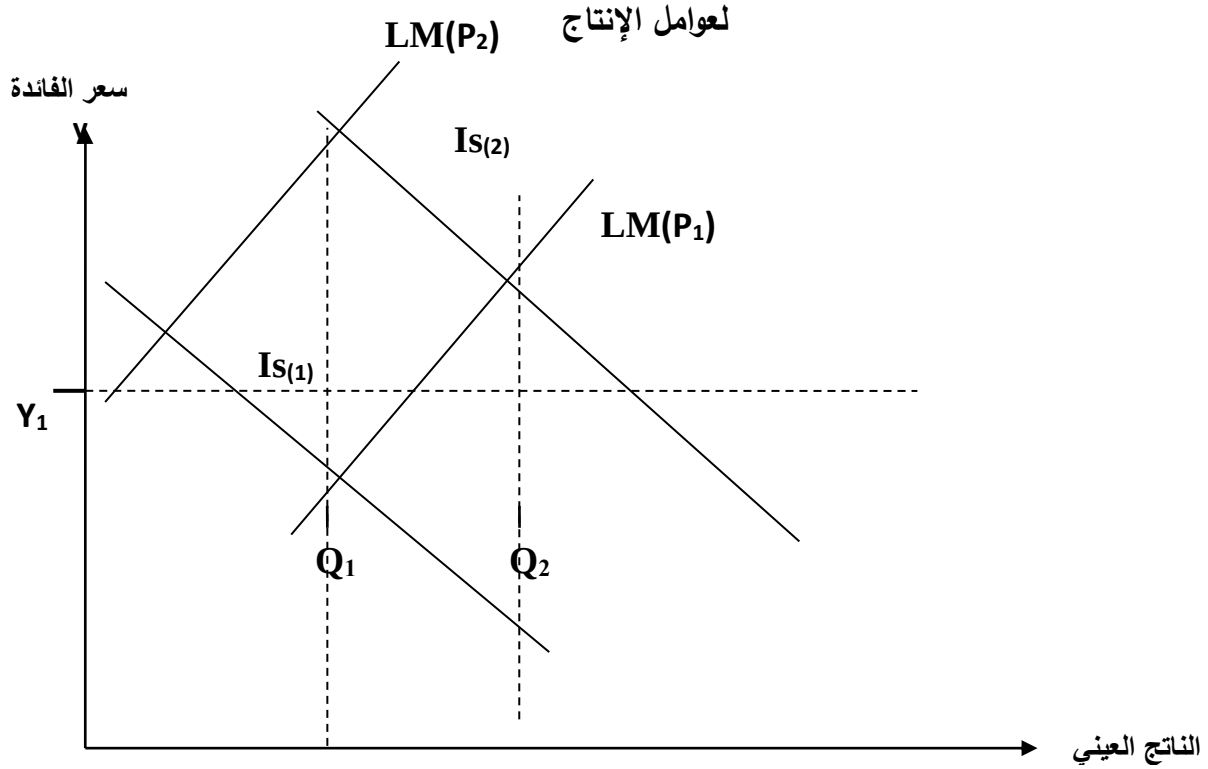

- **المصدر: ضياء مجيد الموسوي، مرجع سابق، ص 219**

يفترض الشكل أعلاه تحقيق حالة الاستخدام التام عند مستوى إنتاج **Q*** مقاسا على المحور الأفقي، وأن التوازن العام يتحقق عند توازن سوق السلع وسوق النقد في نقطة تقاطع **LM(P1)** مع **IS1** حيث عندها يكون الناتج **Q*1** وسعر الفائدة **y1** ومستوى الأسعار **P1**.

[1] ضياء مجيد الموسوي: المرجع السابق، ص 219.

والآن نفترض زيادة الطلب الكلي متمثلا في انتقال منحنى Is إلى Is_2 ومن ثم حصول فائض في الطلب قدره $(Q^*_2 - Q^*_1)$ والذي سيؤدي بدوره إلى ارتفاع مستويات الأسعار، وبعبارة أخرى ستنخفض القوة الشرائية للنقود متسببة في انخفاض العرض الحقيقي للنقود، وبالتالي انتقال منحنى $LM(P_1)$ إلى $LM(P_2)$ حيث يتحقق التوازن العام مرة أخرى، ولكن عند مستوى سعر فائدة أعلى للأسعار مع ثبات حجم الإنتاج عند مستواه السابق[1].

وسيؤدي ارتفاع الأسعار إلى زيادة الدخول النقدية والتي بدورها ستؤدي إلى زيادة الطلب الكلي من جديد، وسيستمر فائض الطلب في الظهور مع استمرار انتقال منحنيات LM و Is^2.

ويجدر القول هنا أنه مع افتراض تناسب التغير في كمية النقود مع التغير في حجم الطلب الفعال في النظرية الكينزية، عند مرحلة الاستخدام الكامل تتفق مع النظرية الكمية التي تفترض ثبات سرعة دوران النقود لتفسير القوى التضخمية، فتحت هذه الظروف فإن الزيادة المعينة في كمية النقود أو في الطلب الفعال يترتب عليها ارتفاعا بنفس النسبة في المستوى العام للأسعار[3].

وفي نظرة تقييمية للتحليل الكينزي للتضخم، فإنه يعبر أكثر عن الدول الرأسمالية الصناعية التي تتميز بقطاع صناعي ضخم وأسواق عالية الكفاءة وجهاز أسعار فعال في توزيع الدخول وتخصيص الموارد وهذا ما يخلق فائضا إنتاجيا، ولا يعبر عن البلدان المتخلفة التي تتميز بقصور حجم طاقتها الإنتاجية، بالإضافة إلى الاختلالات الهيكلية المتنوعة.

وفيما يلي سنحاول التطرق غلى وجهة النظر المعاصرة لكمية النقود كمفسرة لظاهرة التضخم[4].

- **المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود**

أعادت المدرسة النقدية الحديثة لشيكاغو بزعامة "ميلتون فريدمان" النظرية الكمية إلى الحياة وذلك بصياغتها في صورة حديثة تختلف[5] عن النظرية الكينزية من حيث اعتمادها في كشف الحقائق على التجارب والخبرات بفترات تتعدى القرن، وأصبح أنصار هذه المدرسة يشكلون قوة ذات نفوذ متناهي ليس فقط في عالم الفكر والتحليل النقدي، بل أيضا في مجال تحديد السياسات الاقتصادية عموما والنقدية خصوصا في كل من الولايات المتحدة الأمريكية تحت رئاسة "**رونالد ريغان**"، وفي بريطانيا تحت زعامة "**مارغريت تاتشر**" وذلك في مجال ما تصفه هذه النظرية من علاج لمكافحة كالتضخم[6].

[1] ضياء مجيد الموسوي المرجع السابق، ص 219

[2] نفس المرجع.

[3] سعيد هتهات، المرجع السابق، ص 61

[4] بلعزوز بن علي: المرجع السابق، ص 144.

[5] سعيد هتهات، المرجع السابق ، ص 65

[6] سعيد هتهات المرجع السابق.ص65

ويعزى انتشار ورواج النظرية الكمية المعاصرة لكمية النقود ليس فقط للمساهمات الأكاديمية المختلفة المتقدمة التي حمل لوائها فريدمان وأعضاء مدرسته، بل أيضا للمناخ الاقتصادي الذي ساد اقتصاديات الدول الغربية في السبعينيات من القرن الماضي، بانتشار ظاهرة التضخم الركودي، إذ صاحب الارتفاع المتواصل للأسعار تزايد معدلات البطالة وأيضا عجز سياسات مكافحة التضخم التي تنصح بها النظرية الكينزية في ظل تلك الظروف غير المألوفة أخذت أفكار النقديين تثير الاهتمام وتلقى قبولا لدى الكثير من واضعي سياسات مكافحة التضخم[1].

1- المعالم الأساسية للنظرية المعاصرة لكمية النقود:

أصحاب هذه النظرية يرون أن التضخم عموما هو ظاهرة نقدية بحتة، وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج، ولا تؤيد على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة، فهي تتمثل في نظرية الطلب على النقود، من حيث كونها تبحث في العلاقة بين التغير في[2] نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغيير في مستوى الأسعار، وذلك من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من متغيرات.

وللتعريف بالمعالم الأساسية لهذه النظرية لابد من أن نشير إلى قول فريدمان بأن معادلة التبادل كما صاغها فيتشر (في صورتها الداخلية) لا تخرج عن كونها تعريفا لسرعة دوران النقود (V= Py/M) لأنه يمكن حساب مقدار (V) من القيم المشاهدة لكل من الدخل الوطني الحقيقي (y) وكمية النقود (M) والمستوى العام للأسعار (P)، ولكن هذه المعادلة التعريفية لا تشير إلى العوامل التي يمكن أن تحدث زيادة في كمية النقود أو عن أثر مثل هذه الزيادة، فمن الممكن التصور أن أثر هذه الزيادة يمتص بالكامل في انخفاض مصاحب لسرعة دوران النقود دون أن يمارس أي أثر على الدخل الوطني الحقيقي والأسعار[3]، وتمثل هذه النتيجة واحدة من آراء تلاميذ كينز تحت ما عرف باسم "**مصيدة السيولة**" في أوقات الكسار، والتي تعني أن أي زيادة في عرض النقود سوف تمتصها زيادة مقابلة في الطلب على السيولة من جانب الأفراد، كما أنه من زاوية أخرى أن مثل هذه الزيادة يمكن أن تعكس نفسها كاملة في رفع الأسعار دون إحداث تأثير في سرعة دوران النقود والناتج الوطني، وهذه النتيجة تمثل موقف أنصار النظرية الكمية، وبنفس المنطق يمكن التصور بأن قدرا من الزيادة في كمية النقود تمتصه زيادة في الطلب على السيولة نتيجة انخفاض سرعة دوران النقود، والأثر المتبقي ينعكس في تغيير كل من الأسعار والناتج الوطني، ولإثبات هذا أشار فريدمان إلى التجربة النقدية التي حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة بدأ الحرب الأهلية سنة 1865 حتى 1879، حيث[4] زاد الرصيد النقدي خلال هذه الفترة بـ

[1] رقيق ساعد:المرجع السابق ، ص ص، 37-38.

[2] ضياء مجيد الموسوي: المرجع السابق، ص 144.

[3] نفس المرجع

[4] محمد عزت غزلان: المرجع السابق، ص 302.

10% في حين ارتفع الدخل الوطني الحقيقي إلى الضعف وانخفض الرقم القياسي للأسعار إلى النصف بالقياس مع مستواه عند بداية الفترة، ويتصور "**فريدمان**" نتيجة رابعة وهي أن التغيير في كمية النقود يدعمه تغيير في سرعة دورانها في نفس الاتجاه ويعكس إجمالي هذا في إحداث تغير في الناتج الوطني والأسعار بنسب متفاوتة، وهذا ما شهدته الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترات القصيرة التي يطلق عليها الدورة الاقتصادية في العصور الماضية.

من هذا التوضيح نستنتج أن تحليل فريدمان يسمح بإمكانية تغير كل من الناتج الوطني وسرعة دوران النقود خلال تغير كمية النقود، وهذا الموقف يميز نظريته عن النظرية الكمية التقليدية وخاصة في صورتها الكلاسيكية[1]، وبتعبير أكثر تقوم نظرية "فريدمان" على ركنين أساسيين:

أ-المؤثر الرئيسي في المستوى العام للأسعار هو تطور التغير في النسبة بين كمية النقود وبين الناتج الوطني أو الدخل الوطني الحقيقي، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليس مجرد تطور حجم كمية النقود.

ب-التغير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود (V) أو مقلوبها (K) معبر عن الأرصدة التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها من دخولهم.

فبالنسبة "**لفريدمان**" فإن الحالات السابقة للتغيير في كمية النقود ليست ذات أهمية نظرية، بما أنه يمكن حدوث حالات أخرى، كما أنه ليست مهمة[2] عنده النظرة الكمية للعلاقة بين الكتلة النقدية ومستوى الأسعار مع القبول بأن التغير في الكتلة النقدية لا يقود إلى تغييرات في مستوى الأسعار فحسب، ولكن إلى عدة تغيرات اقتصادية أخرى، فالشيء المهم هو تحديد الشروط و الميكانزمات التي من خلالها تتحقق الحالات المذكورة سابقا، هذه الميكانزمات عند "فريدمان" ترتبط بعاملين هما:

- العوامل المحددة للطلب على النقود.
- العوامل المحددة لعرض على النقود.

و التي بتقاطع منحنياتها يمكن معرفة قيمة النقود، و هنا يحلل "**فريدمان**" محددات الطلب على النقود في شكل دالة سلوكية ترتبط أساسا بقواعد السلوك الرشيد المأخوذ من نظرية سلوك المستهلك، والتي تعتمد على المفاضلة بين عدة خيارات عند الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل وعلاقة ذلك بأشكال الثروة الأخرى وما تدره هذه الأشكال من عائد[3].

2-دالة الطلب على النقود لفريدمان:

يخضع الطلب على النقود وفقا لفريدمان للمتغيرات التالية:

[1] نفس المرجع ، ص 302

[2] رقيق ساعد: المرجع السابق، ص 39.

[3] رقيق ساعد المرجع السابق: ص 39

أ- **الثروة الكلية:**

التي يمكن أن تحوزها العناصر الاقتصادية المختلفة وهي المحدد الأساسي للطلب على النقود، وتشمل كافة العناصر البشرية وغير البشرية، و قد ميز فريدمان بين خمسة عناصر مكونة للثورة:

- النقود.
- الأصول النقدية (أي السندات ذات الدخل الثابت).
- الأصول المالية (الأسهم).
- الأصول الطبيعية (رأس المال العيني).
- رأس المال البشري[1].

ويتغلب فريدمان على مشكلة قياس الثروة الكلية برسملتها على أساس أنها تمثل القيمة الحالية للدخل الحقيقي المتدفق منها و يستخدم في ذلك معدلا عاما لسعر الفائدة، حيث إذا رمزنا للدخل الوطني الحقيقي y_r ومعدل الفائدة العام (r) وللثورة الكلية الحقيقية W فتصبح $W=y_r/r^2$.

ب-تكلفة الاحتفاظ بالنقود كأصل بديل للأشكال الأخرى للثروة:

يقوم الفرد بتوزيع ثروته على الأصول المختلفة وفقا للمنفعة التي يحصل عليها منها، وهذه المنفعة تتحدد بالدخل الذي تدره هذه الأصول، فبالنسبة للسندات فهي تدر عائدا في شكل ثابت كنسبة من قيمتها الاسمية، وهو سعر الفائدة السنوي المقرر على السندات ويرمز لديه بـ Rb، اما بالنسبة للأسهم فهي تدر عائدا يتمثل في الأرباح السنوية والتي يرمز لها بـ Rs.

هذا بالإضافة إلى ما يمكن أن يفقده المحتفظون بالنقود في شكل انخفاض في القوة الشرائية لها نتيجة للارتفاع المستمر في الأسعار، والذي يمكن قياسه بالمعدل المتوقع للتضخم: $\frac{1}{P} * \frac{\mathrm{dp}}{dt}$.

ج-النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية:

والتي يرمز لها بالرمز H.

د-العوامل التي يمكن أن تؤثر في الأذواق و ترتيب الأفضليات لدى حائزي الثروة:

حيث أن العنصر البشري لا يوزع ثروته بين مختلف الأصول المكونة لها تبعا لعوائدها فقط، بل يحكمه أيضا في هذا الصدد اعتبارات معينة تتعلق بالأذواق و بترتيب الأفضليات، وهذه الاعتبارات قد تفرض عليها أحيانا اختيارا معينا قد يختلف عن ذلك الاختيار الذي يتم وفقا للمعايير الكمية فقط، ويرمز لهذه الأذواق بالرمز (U)[3].

وعليه فدالة الطلب على النقود عند فريدمان تأخذ الصيغة التالية:

[1] سعيد هتهات، المرجع السابق، ص67.

[2] رقيق ساعد: المرجع السابق، ص 40.

[3] سعيد هتهات: المرجع السابق، ص 68.

$$md=f\ (P\ ;\ R_s;\ R_b;\ \frac{1}{P} * \frac{dp}{dt}\ .\ H.\ W.\ U)\ \ldots\ldots\ldots\ldots(7)$$

حيث:

P: المستوى العام للأسعار.

Rs: عائدات الأسهم.

H: النسبة بين الثروة البشرية و غير البشرية.

Rb: عائدات السندات.

W: الثروة الكلية.

$\frac{1}{P} * \frac{dp}{dt}$ = معدل توقع التضخم.

U: أذواق المستهلكين (ترتيب الأفضليات).

وبذلك –حسب فريدمان– فإن الطلب على النقود يعد نتيجة لعملية حساب لتوزيع الثروة الاسمية وفقا للمستوى العام للأسعار ووفقا للعوائد التي يتم الحصول عليها من الأصول النقدية والمالية والطبيعية والموارد البشرية، وكدالة لتفضيلات العناصر الاقتصادية وأذواقهم، يمكن التعبير عن الدالة السابقة أيضا في صورة حقيقية على النحو التالي:

$$\frac{M}{P}=f\ (P\ ;\ R_s;\ R_b;\ \frac{1}{P} * \frac{dp}{dt}\ ;\ y_p;\ \ H;\ U)\ \ldots\ldots\ldots\ldots(8)$$

أي أن الطلب على الأرصدة النقدية الحقيقية يعد دالة في الثروة الحقيقية، بعدها انتقل فريدمان إلى تحليل دالة العرض، ثم في مرحلة أخيرة تتحدد قيمة النقود في السوق النقدي عن طرق تقاطع دالتي العرض و الطلب، وبالتالي يتحدد المستوى العام للأسعار.

وفي نظرة تقييمية إجمالية للنظرية الكمية في ثوبها الجديد، يجد الباحث أن تحليل فريدمان يمثل خليطا من أفكار كينز في تحليله للطلب على النقود في النظرية العامة، وتحليل "هيكس" في مقالته الشهيرة عام 1935 المعنونة بـ: "**اقتراح من أجل تبسيط نظرية النقود**"[1].

حيث أشار إلى أن هناك ثلاث مجموعات من العوامل يتوقف عليها الطلب على النقود هي: التفضيلات الفردية للاحتفاظ بالنقود بالمقارنة مع الأشياء الأخرى، الثروة والتوقعات بشأن مستقبل الأسعار والمخاطر.

كما يمكن القول أيضا أن هذه النظرية المعاصرة بالمقارنة مع صورتها التقليدية أكثر عمقا وواقعية في تحليلها للعلاقة بين كمية النقود والأسعار، فهي تأخذ في اعتبارها تأثير التغيير الناتج أو الدخل الوطني الحقيقي، والتغيير في الطلب على النقود على مستويات الأسعار، وبالإضافة إلى الدراسة المعمقة للعوامل التي تحدد الطلب على النقود، وكمفسر للقوى التضخمية في البلاد المتخلفة فهي تعد أكثر واقعية

[1] محمد عزت غزلان: المرجع السابق، ص 309.

وصلاحية في تفسير هذه القوى بالمقارنة مع النظرية الكمية التقليدية، وأكثر صلاحية في هذا المجال مع النظرية الكينزية[1].

- **المطلب الرابع: نظرية التكاليف**

تركز هذه النظرية تحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم خاصة في البلدان الصناعية المتقدمة، وهذه النظرية لم تهمل التأثيرات الناجمة عن الإنفاق "**الطلب**" إلا أنها ركزت بدرجة أساسية على جانب العرض في تفسير التضخم من خلال تأثير نقابات العمال كقوة احتكارية في تحديد الأرباح، لهذا فإن مصدر التضخم من خلال تأثير نقابات العمال كقوة احتكارية في تحديد الأرباح، لهذا فإن مصدر التضخم بحسب هذه النظرية ناشئ من جانب "**التكاليف**"، وتؤكد بأن دافع زيادة[2] الأرباح كجزء من التكاليف يكن ضعيفا بالقياس إلى دافع الأجور والتي تشكل أهمية كبيرة من إجمالي التكاليف وأن زيادة الأجور سيترتب عليها من جانب المنتجين زيادة في التكاليف، وهذه الأخيرة تنعكس بصورة الزيادة في الأسعار وتدفع مجددا للمطالبة بزيادة الأجور من قبل نقابات العمال، وعند استجابة المنتجين لهذه المطالبة سوف ترتفع التكاليف مجددا و ترتفع بذلك الأسعار و تكاليف المعيشة و هكذا انتشرت هذه الحلقات المتواصلة في زيادة الأسعار بحيث يكون التضخم حلزوني، و يمكن توضيح ذلك بالشكل التالي:

[1] نفس المرجع ، ص 309.

[2] أمينة مقيمح و آخرون:المرجع السابق ، ص 17

الشكل رقم (2-6): منحنى يبين العلاقة بين الأجور و الأسعار في التضخم

"نظرية التكاليف"

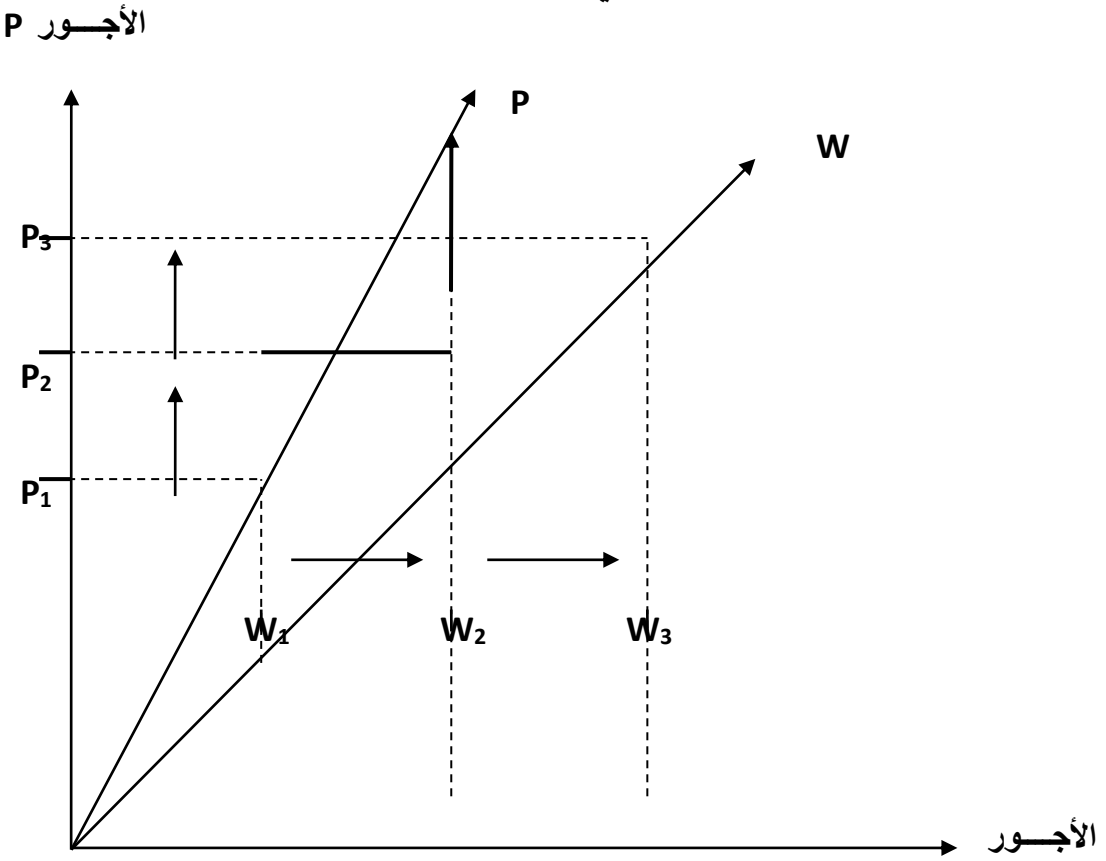

المصدر: مرجع سابق، ص 17

لنفترض أن مستوى الأجور عند (W1) ومستوى الأسعار عند (P1) وبافتراض[1] أن المنتجين قرروا زيادة أسعار منتجاتهم بسبب انخفاض إنتاجية العمل مثلا إلى (P2) ولما كانت الجور النقدية للعمال ثابتة فإن أجورهم الحقيقية سوف تنخفض بسبب زيادة الأسعار، مما يدفع نقابات العمال غلى المطالبة بزيادة الجور النقدية، ولنفترض أن المنتجين استجابوا لزيادة الأجور إلى (W2) فإن ذلك يعني زيادة تكاليف الإنتاج مما يدفع بالمنتجين إلى زيادة أسعار منتجاتهم إلى (P3)، وهكذا تستمر الزيادات في أسعار المنتجات والأجور بحيث أن منحنى الأجور لا يلتقي مع منحنى الأسعار كما هو مبين في الشكل السابق، وبالتالي فإن نظرية التكاليف تبين أن زيادة الطلب في أحد القطاعات الاقتصادية سوف يكون بداية ظهور التضخم من خلال الأجور والأسعار في هذا القطاع، وسرعان ما تنتقل هذه الزيادات إلى بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى ليعم التضخم، فعلى سبيل المثال ارتفاع أسعار الحديد والصلب بسبب ارتفاع أجور العمال في صناعته سوف يؤدي إلى زيادة أسعار منتجات هذه الصناعة "**سيارات، ماكينات،**

[1] أمينة مقيمح وآخرون المرجع السابق، ص 18

آلات" وغيرها وسوف يترتب على ذلك ارتفاع تكاليف النقل ومن ثم ارتفاع السلع الصناعية والزراعية، فترتفع أسعار المواد الاستهلاكية والمواد الخام و بالتالي زيادة تكاليف المعيشة وتدهور الأجور الحقيقية، ومما يقتضي زيادة هذه الأجور عن طريق زيادة الأجور النقدية مثلا، وهكذا ينتشر ويعم التضخم كافة قطاعات الاقتصاد الوطني[1].

• المبحث الرابع: طرق قياس التضخم و آثاره

في هذا المبحث سوف نتناول طرق قياس التضخم إلى جانب الآثار المترتبة عن هذه الظاهرة.

- المطلب الأول: طرق قياس التضخم:

تعتمد عملية قياس ظاهرة التضخم في أي اقتصاد على محورين أساسيين: يتمثل المحور الأول في قياس التغيرات التي تحدث في مستويات الأسعار، أي أنه يركز على درجة ارتفاع الأسعار، بينما يتمثل المحور الثاني في تطبيق بعض المعايير لتحديد مصدر التضخم، أي أن يركز على تحديد مصدر ارتفاع الأسعار أي تحديد الأسباب التي أدت إلى ارتفاع مستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني.

➢ الفرع الأول: الأرقام القياسية للأسعار:

تعرف الأرقام القياسية للأسعار بأنها: "عبارة عن متوسطات مقارنة نسبية وزمنية للأسعار[2] والمقصود من أنها متوسطات نسبية هو أنها تبين مدى التطور في النقود والأسعار بالنسبة لشيء معين، وتقوم على استخدام أساس للمقارنة يسمى سنة الأساس، حيث يتم مقارنة التطورات في النقود والأسعار سنة الأساس، ويعتمد اختيار سنة الأساس على مدى الثبات النسبي لمستوى الأسعار في تلك السنة، كما أن الأرقام الأساسية هي أرقام زمنية نظرا لمونها تعكس التغيرات في مستويات الأسعار خلال فترة زمنية معينة، يتم الاعتماد عليها في إجراء مقارنات حول تطورات الأسعار خلال تلك الفترة، ويتم إعداد الأرقام[3] القياسية لمختلف أنواع السلع في الاقتصاد معبرا عنها بوحدات النقود، حيث أن حدوث تغيرات في الأسعار يترتب عليه حدوث تغيرات في نفقات المعيشة، وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في مستويات الأسعار، وبالتالي التغيرات في نفقات المعيشة، كما أنها تعكس التغيرات التي يتحدث في القوة الشرائية لوحدة النقد، وتستخدم الأرقام القياسية لقياس التغيرات في الأسعار، و ذلك من تتبع التطورات التي تطرأ على أسعار السلع و الخدمات خلال فترة زمنية معينة، حيث يشير الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات في المجتمع على وجود ظاهرة التضخم فيه، وتكتسب الأرقام القياسية أهميتها من خلال مقدرتها على عكس التغيرات في مستويات الأسعار التي تحدث في الاقتصاد القومي، حيث أنه كلما

[1] نفس المرجع.

[2] أمينة مقيمح و آخرون: المرجع السابق، ص20.

[3] أحمد محمد صالح الجلال، المرجع السابق، ص26.

كانت تلك الأرقام دقيقة و شاملة كلما دل على مقدرتها في عكس التغيرات التي تحدث في القوة الشرائية للنقود[1].

وتهدف دراسة الأرقام القياسية إلى إظهار بواسطة مؤشر واحد التغيرات التي تلحق مجموعة من الأرقام بين فترتين ومن أجل اختيار السلع والخدمات نجد طريقتين لدراسة الأرقام القياسية:

1- طريقة العينات:

وهنا يتم اختيار السلع والخدمات ذات الأهمية الكبيرة، ويجب أن يكون هناك نوع من التباين بينهم، وكلما كانت العينة كبيرة كلما كان الرقم أكثر تمثيلا للواقع.

2- طريقة الكلية:

وهنا يتم اختيار السلع والخدمات المنتجة خلال فترة زمنية معينة، حيث نجد عدة أشكال من الأرقام القياسية، وهي[2]:

- الرقم القياسي لأسعار الجملة.
- الرقم القياسي لأسعار التجزئة.
- الرقم القياسي الضمني.

- **أولا: الرقم القياسي لأسعار الجملة:**

يضم الرقم القياسي لأسعار الجملة أهم المجموعات السلعية مثل المنتجات الزراعية، الدواجن، الأسماك، مواد البناء، المواد الغذائية، المشروبات، مواد الطاقة والبترول، المواد الكيمياوية والأدوية وغيرها من السلع.

ويتم إعداد الرقم القياسي لأسعار الجملة بالاعتماد على الأسعار الرسمية والتي تشير بصفة إجمالية إلى أسعار الجملة في جميع أنحاء العالم دون تمييز بين المناطق الجغرافية، سواء كانت مناطق حضارية أو ريف، وذلك من خلال قيام أجهزة لإحصاء المختصة بجمع كافة البيانات حول أسعار البيع بالجملة بناءا على نماذج يتم إرسالها إلى كافة المنشآت العاملة في تجارة الجملة والتي تقوم بتعبئتها وإعادة إرسالها إلى أجهزة الإحصاء التي تقوم بفرزها وتصنيفها وحساب الرقم القياسي لها.

- **ثانيا: الرقم القياسي لأسعار التجزئة:**

يعكس الرقم القياسي لأسعار التجزئة التغيرات التي تطرأ على كالقوة الشرائية للنقود، وذلك من خلال تتبع التغيرات التي تحدث في أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد القومي، ويتم إعداد هذا الرقم بالاعتماد على الأسعار الرسمية دون الأخذ بعين الاعتبار الأسعار الفعلية التي تتحدد وفقا لقوى العرض والطلب، أو الأسعار التي يسود التعامل بها في السوق السوداء، ويتم إعداد[3] الرقم القياسي لأسعار التجزئة

[1] أحمد محمد صالح الجلال المرجع السابق، ص 26.

[2] رقيق ساعد: المرجع السابق، ص ص 18-19

[3] أحمد محمد صالح الجلال، المرجع السابق، ص 27.

بالاعتماد على طريقة العينة التي تقوم اختيار النمط الانتقائي لعينة تمثل شرائح في المجتمع، غير أن الاعتماد في إعداد هذا الرقم يتم على اختيار عينة في المجتمع لا يعكس في حقيقة الأمر طبيعة الإنفاق الحقيقي أو التغيرات التي تطرأ عليه من حين لآخر، ولذلك نظرا لحدوث تغيرات كثيرة في أنماط الاستهلاك في المجتمع بين فترة و أخرى وكذا إمكانية لجوء المستهلك إلى السلع التفويضية في حالة عدم قدرته على شراء السلع الرئيسية[1].

- **ثالثا: الرقم القياسي الضمني:**

يعد الرقم القياسي الضمني من أكثر الأرقام القياسية استخداما وذلك نظرا لاحتواء هذا المؤشر على أسعار جميع السلع والخدمات الموجودة في الاقتصاد القومي، سواء كانت سلع وسيطية أو إنتاجية أو سلع استهلاكية نهائية، كما يتضمن أسعار الجملة والتجزئة على السواء، وتعتمد العديد من الهيئات والمنظمات الدولية وبالأخص صندوق النقد الدولي على هذه المؤشرات كدليل على وجود الضغوط التضخمية في الاقتصاد[2]، ويتم الحصول على هذا الرقم من خلال قسمة الدخل القومي الإجمالي بالأسعار الجارية في سنة معينة على الدخل القومي الإجمالي لنفس السنة بالأسعار الثابتة مضروبا في مائة، فإذا كانت ناتج القسمة مساويا لـ 100 فهذا دليل على استقرار مستويات الأسعار، في حين إذا زاد الناتج عن 100 فإن ذلك يؤكد على حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار، وعلى العكس إذا كان الناتج أقل من 100 فإن ذلك يدل على حدوث انخفاض في المستوى العام للأسعار[3].

ومن جانب آخر يستخدم الأخصائيون عدة صيغ للأرقام القياسية:

1- **صيغة لاسبيرس:** (الرقم القياسي المرجح بكميات فترة الأساس)

كلمة مرجح تشير إلى أن الرقم القياسي يأخذ الأهمية النسبية للسلعة بعين الاعتبار، وفي هذا الإطار اقترح لاسبيرس سنة 1864 ترجيح الرقم القياسي للأسعار بكميات الأساس، و يستخرج كما يلي[4]:

$$L = \frac{\sum_{L=1}^{N} P1xQ0}{\sum_{L=1}^{N} P0xQ0} \times 100$$

P_1: سعر السلعة "سنة المقارنة":

P_0: سعر السلعة "سنة الأساس"

Q_0: كمية السلعة "سنة الأساس"

و منه رقم لاسبيرس يعبر عن أثر التغير في السعر كما لو أن الكميات المشتراة في سنة الأساس هي نفسها في سنة المقارنة.

---

[1] نفس المرجع ، ص 27.

[2] سهام بن الشيهب و آخرون: السياسة المالية و دورها في مكافحة التضخم، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس LMD، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي ميلة، 2010-2011، ص27.

[3] أحمد محمد صالح الجلال، المرجع السابق، ص ص 27 28.

[4] رقيق ساعد، المرجع السابق، ص19.

2- **صيغة باش:** (الرقم القياسي المرجح بكميات فترة المقارنة)

استخدم باش (1874) رقما قياسيا لترجيح الأسعار و لكن هذه المرة بكميات المقارنة أي:

$$L = \frac{\sum P1xQ1}{\sum_{L=1}^{N} P0xQ1} \times 100$$

حيث أن:

Q_0: كميات سنة المقارنة

P_0: أسعار سنة الأساس

P_1: أسعار سنة المقارنة

وهكذا فإن رقم "**باش**" يعبر عن أثر التغير في السعر كما لو أن الكميات المشتراة في سنة المقارنة كانت قد اشتريت في سنة الأساس[1].

3- الرقم القياسي الأمثل: مؤشر فيتشر:

بعد استمرار الجدل حول فعالية الرقمين حتى العقد الثاني من القرن الماضي، جاء فيتشر واقترح رقما قياسيا جديدا هو عبارة عن الوسط الهندسي لكل من رقمي لاسبيرس و باش، أي أنه الجذر التربيعي لحاصل ضرب مؤشري لاسبيرس و باش

$$\text{صيغة فيتشر} = \sqrt{\left(\frac{\sum P1xQ1}{\sum P0xQ}\right) x100 \left(\frac{\sum P1xQ1}{\sum P0xQ1}\right) x100}$$

- **الفرع الثاني: قياس الفجوات التضخمية**

نظرا لاعتبار الأرقام القياسية مؤشرات تعكس التطورات التي تطرأ على المستوى العام للأسعار، دون التعرض للأسباب التي تقف وراء حدوث تلك الارتفاعات فإنه من الضروري الاعتماد على بعض المعايير التي تمكن من تحديد أسباب التغيرات في مستوى الأسعار.

وتعد الفجوة التضخمية من أهم الاصطلاحات التي أوردها كينز في إطار تحليله للتضخم، والتي تضمنها بحثه الصادر عام 1940 تحت عنوان "**كيف ندفع نفقات الحرب**"، ويرجع الهدف من حساب الفجوة التضخمية محاولة استخدامها في قياس الضغوط على المستوى العام للأسعار، حيث اعتبرها كينز بمثابة القوة الدافعة في جهاز التضخم، كما حاول كينز في نفس الوقت تقدير الفجوة التضخمية حسابيا بوحدات نقدية بهدف مساعدة السلطات النقدية و المالية على اتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من[2] تلك الظاهرة، ووضع السياسات النقدية والمالية الكفيلة بتحقيق الاستقرار في الاقتصاد القومي، وقد اعتمد كينز في تحليله للفجوة التضخمية على تحديد فائض الطلب في أسواق السلع، أي تحديد حجم الزيادة في

[1] بلقاسم معمري و آخرون: فعالية السياسة النقدية لمعالجة التضخم، مذكرة لنيل شهادة الليسانس، تخصص تسيير، جامعة المدية، 2006-2007، ص ص 44-45.

[2] نفس المرجع ، ص 45.

الطلب الكلي عن العرض الحقيقي في أسواق السلع، دون الأخذ بعين الاعتبار فائض الطلب في أسواق عوامل الإنتاج، وذلك على اعتبار أن اختلال التوازن في أسواق السلع سوف ينعكس بصورة مباشرة على إحداث اختلال في التوازن في أسواق عوامل الإنتاج.

وتحدث الفجوة التضخمية نتيجة الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات أو الإفراط في المعروض النقدي، ويحدث الإفراط في الطلب الكلي على السلع والخدمات نتيجة الزيادة في حجم الإنفاق القومي محسوبا بالأسعار الجارية عن الناتج القومي الحقيقي محسوبا بالأسعار الثابتة، كما يتحقق فائض في المعروض النقدي نتيجة زيادة كمية النقود في الاقتصاد عن تلك التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها في صورة نقدية[1].

وتتمثل أهم المعايير المستخدمة في قياس الفجوة التضخمية فيما يلي:

1- معيار الاستقرار النقدي:

يستند هذا المعيار إلى منطق النظرية الكمية النيوكلاسيكية التي تدخل في اعتبارها إمكانية تغيير كل من الدخل أو الناتج القومي، وأيضا إمكانية تغيير الطلب على النقود و سرعة دورانها، وطبقا لهذه النظرية فإن الاستقرار النقدي يتحقق عموما إذا تعادل معدل التغيير في كمية النقود $\frac{DM}{M}$ مع معدل التغيير في إجمالي الناتج القومي $\frac{Dy}{y}$ وهنا يصبح الفرق بينهما معا معادلا للصفر، ويمكننا توضيح هذه المعيار بالعلاقة الرياضية التالية:

$$\frac{Dy}{y} = \frac{DM}{M} \Longrightarrow \quad \frac{Dy}{y} - \frac{DM}{M} = B$$

حيث أن:

B: معامل الاستقرار النقدي

$\frac{DM}{M}$: معامل التغيير في الكتلة النقدية

$\frac{Dy}{y}$: نسبة التغيير في الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة.

وتناقش 3 حالات و هي:

- **إذا كان B=0** ← أن القوة الشرائية مساوية لحجم السلع و الخدمات المنتجة، أي أن هناك استقرار نقدي.
- **إذا كان B<0** ← وجود فائض في القوة الشرائية يفوق المتاح من السلع و الخدمات المنتجة.
- **إذا كان B>0** ← وجود نقص في القوة الشرائية مقارنة بالسلع و الخدمات و هو ما يؤدي إلى انخفاض الأسعار[2].

2- معيار الإفراط النقدي:

[1] أحمد محمد صالح الجلال: المرجع السابق، ص28.

[2] محمد عزت غزلان : المرجع السابق، ص315.

ويعبر هذا المعيار في الفائض في الكتلة النقدية عن المستوى الملائم، يستند إلى نظرية كمية النقود المعاصرة التي ترى أن التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من كمية النقود هو المتغير الاستراتيجي في إحداث التغيير في مستوى الأسعار، وهو ما يمكننا من تحديد حجم الإفراط النقدي المتولد عن التضخم.

ونعبر عن ذلك بالعلاقة الرياضية التالية: $\lambda = \frac{M}{M}$[1]

حيث أن:

***M*:** كمية النقود

λ: متوسط نصيب الوحدة من الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي من كتلة النقود

y: الناتج الوطني الإجمالي بالأسعار الثابتة = $\frac{\text{الناتج الوطني الأجمالي أسعار السوق}}{\text{للأسعار القياسي الرقم}} 100x$

حيث أن الناتج الوطني الإجمالي بسعر السوق = الناتج المحلي بسعر السوق + عوائد عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج – عوائد عوامل الإنتاج الوطنية في الخارج.

أما الناتج المحلي = فهو القيمة الإجمالية للسلع و الخدمات النهائية المنتجة داخل حدود البلاد خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة[2].

3- معيار فائض الطلب:

حسب النظرية الكينزية في الطلب الفعال إذا لم يصاحب الزيادة فيه زيادة مماثلة في حجم الإنتاج و يظهر لنا فائض الطلب الذي يتسبب في ارتفاع المستوى العام للأسعار و يعطى بالعلاقة التالية:

حيث:

Dx: إجمالي فائض الطلب

$$Dx= (cp+cg+I)\ y_t$$

Cp: الاستهلاك الخاص

Y_t: إجمالي الناتج المحلي الحقيقي[3].

- المطلب الثاني: الآثار الاقتصادية و الاجتماعية للتضخم:

يرجع القلق الشديد من تواجد التضخم إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تنجم عنه، التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على البناء الاقتصادي والاجتماعي، وهذا ما يجعل من التضخم إحدى المشاكل الاقتصادية الرئيسية التي تتميز بتأثيراتها الكلية في المجتمع.

وتتمثل أهم الآثار التي تحدثها الضغوط التضخمية فيما يلي:

[1] نفس المرجع ، ص318.

[2] نفس المرجع ، ص 318

[3] أمينة مقيمح و آخرون: المرجع السابق، ص 22.

1- أثر التضخم على توزيع الدخل الوطني الحقيقي:

إن من بين الوظائف التي تقوم بها الأسعار كونها وسيلة لتنظيم التداول والمبادلات لتخصيص الموارد ولإعادة توزيع الدخل الوطني[1]، ويتألف هذا الأخير من مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية، وذلك خلال فترة معينة من الزمن (سنة واحدة). أما الدخل الوطني الحقيقي فيتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها لهذه الدخول النقدية.

وخلال فترة التضخم يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق ارتفاع الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج المستوى الكامل كلما تضاءل معدل نمو الدخل الحقيقي، وعند مستوى التوظيف الكامل يصل هذا الأخير إلى أقصى مستوى ممكن له ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل، لذلك فإن في أوقات التضخم يتركز الاهتمام حول الدخل الحقيقي، لأن ارتفاع الأسعار باستمرار يؤدي إلى تدهور القوة الشرائية للنقود، ومن ثم يتحول الاهتمام من كمية النقود التي يحصل عليها الفرد كدخل له إلى محاولة التعرف على الكمية التي يستطيع الفرد أن يحصل عليها من السلع والخدمات مقابل ذلك[2].

ويمكن تمييز الحالات الآتية أثناء عملية التضخم:

أ-بقاء الدخل النقدي ثابتا مع استمرار ارتفاع الأسعار، وفي هذه الحالة يتناقص الدخل الحقيقي باستمرار.

ب-رتفاع الدخل النقدي ولكن بمعدل اقل من ارتفاع الأسعار وهنا يتعرض الدخل الحقيقي للتناقص لكن بمعدل أقل بالمقارنة مع الحالة الأولى.

ج-ارتفاع الدخل النقدي بمعدل مساو لمعدل ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة يبقى الدخل الحقيقي ثابتا.

د-ارتفاع الدخل النقدي بمعدل اكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا يزداد الدخل الحقيقي.

ويمكن تقسيم آثار التضخم حسب أصحاب المداخيل بالشكل التالي:

1-1-الأثر على أصحاب الدخول الثابتة:

وتشمل هذه الفئة الأفراد الذين يتحصلون على مداخيلهم من ملكية الأراضي والعقارات السكنية والفوائد على الاستثمارات (فوائد السندات و غيرها...) والمعاشات التقاعدية، الإعانات الاجتماعية وغيرها.

ونظرا للثبات النسبي الذي تتمتع به هذه المداخيل فإن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تناقص المداخيل الحقيقية لهذه الفئة.

[1] سعيد هتهات، المرجع السابق، ص42.

[2] مروان عطوان: مقاييس اقتصادية، النظرية النقدية، درا البعث للطباعة و النشر، نشر أبيليوس،قسنطينة 1989، ص 189.

1-2-الأثر على أصحاب المرتبات:

وتشتمل هذه الفئة على موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة التي تتمتع مداخيلهم بثبات أقل بالمقارنة مع الفئة الأولى، بحيث يؤدي ارتفاع الأسعار إلى تناقص مداخيلهم الحقيقية، ولكن عادة ما تحصل زيادة في المرتبات قد تؤدي إلى تخفيف ذلك، وبالمقابل فإن المداخيل الحقيقية لأصحاب المرتبات ترتفع في حال انخفاض الأسعار، وبما أن الانخفاض السريع و الحاد في النظام الرأسمالي يكون مصحوبا عادة بتدهور في النشاط الاقتصادي و الإنتاجي، فقد يتعرض البعض من أصحاب هذه الفئة إلى انقطاع مداخيلهم نتيجة لتسريحهم من عملهم[1].

1-3-الأثر على الأجراء:

تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه المداخيل، وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار، فارتفاع الأسعار المستمر يصاحبه عادة ارتفاع في المداخيل النقدية لهذه الفئات، ويتوقف على هذا عوامل كثيرة قد يكون من بينها قوة ومقدرة الاتحادات العمالية في التأثير على الحكومة.

والملاحظ في الدول الرأسمالية الصناعية أن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث قد تنقضي فترة من الزمن بين ذلك، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل ارتفاع الأجور النقدية عادة يكون أقلمن معدل ارتفاع الأسعار، وبالمقارنة مع أصحاب المداخيل في الفئتين السابقتين فإن الأجراء أقل ضررا لانخفاض القوة الشرائية لمداخيلهم.

1-4-الأثر على أصحاب المشاريع:

يختلف الوضع تماما لهذه الفئة لأن أصحاب المشاريع غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، لأن هذه المداخيل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار، فارتفاع الأسعار يؤدي غلى زيادة في الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار **(بشكل عام ترتفع النفقات بنفس معدل ارتفاع الأسعار بل بمعدل أقل)**، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فإن الأرباح لا يحصل عليها أصحاب المشاريع سوف تزداد نسبة أكبر وبشكل أسرع من زيادة النفقات، وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة متمثلة في الموظفين و المتقاعدين وغيرهم من ذوي المداخيل الثابتة الذين يمثلون النسبة العظم في المجتمع، بحيث تتخلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة من تجاوز منتجين[2].

[1] إسماعيل عبد الرحمان و آخرون، المرجع السابق، ص 155

[2] نفس المرجع ، ص 155.

2-أثر التضخم على العملة:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مما ينعكس في إضعاف ثقة الأفراد بوحدة العملة الوطنية، وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة[1]، والذي يؤدي إلى إضعاف الحافز على الادخار لدى الأفراد و زيادة الميل للاستهلاك في مقابل انخفاض الميل للادخار، كما قد يتجه الأفراد إلى تحويل الأرصدة النقدية الزائدة عن حاجات الاستهلاك إلى ذهب أو عملات أجنبية ذات قيمة مستقرة أو استخدامها في اقتناء سلع معمرة، أو المضاربة في شراء الأراضي والعقارات الفاخرة، وذلك بهدف الاستفادة من الأرصدة النقدية التي بحوزتهم قبل انخفاض قوتها الشرائية بفعل تأثير التضخم[2].

وبناءا على ذلك فإن التضخم يعمل على زيادة معدلات الاستهلاك والطلب الكلي والذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الضغوط التضخمية في الاقتصاد خاصة عند بلوغ الاقتصاد مرحلة التشغيل الكامل، حيث أن الزيادة في الطلب الكلي لا يقابلها زيادة مماثلة في العرض الحقيقي مما يؤدي إلى ارتفاع مستويات الأسعار[3].

كما يؤدي التضخم إلى حالة من الادخار السلبي وذلك من خلال استخدام الأفراد لمدخراتهم التي تم تكوينها من قبل حدوث ارتفاعات الأسعار، من خلال استخدامها في الإنفاق على سلع الاستهلاك وذلك بهدف المحافظة على نفس مستوى إنفاقهم على أن الجانب الأكثر تأثيرا في الاقتصاد يتمثل في إقدام أصحاب رؤوس الأموال في ظل الارتفاعات المتوالية في الأسعار، ونقص العائد الذي يحققونه في استثماراتهم إلى تحويل أموالهم غلى خارج البلد بهدف استثمارها في بلدان أقل تأثيرا بالضغوط التضخمية وبما يكفل تحقيق تلك الاستثمارات لعوائد مرتفعة[4].

3-أثر التضخم على الأشخاص الاقتصاديين:

إن التضخم لا يعني تخفيض القوة الشرائية بقدر ما يعني تخفيض القوة لحائزي النقود، وهذا الانخفاض في القدرات الاقتصادية للأفراد يتحقق بصورة متفاوتة، حتى أن البعض اعتبر هذه الظاهرة جريمة اجتماعية، فتأثيره في توزيع المداخيل ليس محايدا حيث يعيد التوازن لصالح الأشخاص الاقتصاديين الأكثر قوة على حساب غيرهم من الضعفاء.

إن المقرضين هم أول من يعانون من آثار التغيير في قيمة النقود بالانخفاض (وظيفة النقود كمخزن للقيمة) فهم ملزمون بمقبول قيمة قروضهم ممثلة لقوة شرائية أقل مما أعطيت، ومعنى ذلك أنهم استردوا قوة شرائية تمثل كمية معينة من السلع والخدمات تقل عن ما هي وقت منحهم القروض، وبالعكس المقترضون هم المستفيدون من انخفاض قيمة النقود، لأنهم يسددون القرض بقيمته الاسمية، والتي تقل

[1] أحمد محمد صالح الجلال، المرجع السابق، ص33.

[2] إسماعيل عبد الرحمان و آخرون، المرجع السابق، ص 154

[3] أحمد محمد صالح الجلال، المرجع السابق، ص ص 33-34.

[4] نفس المرجع ، ص 34.

عن قيمته الحقيقية وقت الاقتراض، ومع أن الملاحظة صحيحة بشكل عام فإنها تعني أن التضخم يساعد كل المدينين أو يضر كل الدائنين والواقع انه في ظل ظروف معينة قد تضر الظاهرة ببعض الدائنين وتساعد دائنيهم، فالمر مرتبط أيضا بنسبة التضخم المتوقعة، و يقال أيضا أن الفلاحين يستفيدون من التضخم وهذا في حالة ارتفاع الأسعار الخاصة بالمواد الزراعية والسلع الغذائية، مع ثبات نفقاتهم (أسعار الفائدة) التي يدفعونها، والحقيقة أن هذا التفسير فيه نوع من التجاوز للطبيعة المركبة للعلاقات الاقتصادية الداخلية بين القطاعات الإنتاجية، فلا شك أن الفلاح يستفيد من ارتفاع أسعار منتجاته ولكنه في نفس الوقت يعاني من ارتفاع أسعار السلع الصناعية والخدمات التي يحتاج إليها، وأكثر من ذلك فغالبا ما يكون معدل الارتفاع في القطاع الصناعي يتجاوز ما هو في القطاع الزراعي، وبذلك يتحمل الفلاح الفروق بين المعدلين[1].

4-أثر التضخم على توزيع الثروة:

خلال فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا والتغييرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخيل الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع، وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك، كانوا قد اعتادوا عليه من قبل، مثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية وما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام للأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية إلى فئات تزايدت مداخيلها الحقيقية[2]، من هذا يمكن القول أن التضخم يعمق التفاوت في توزيع المداخيل والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية[3].

5-أثر التضخم على هيكل الإنتاج:

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى[4]، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار، الأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة للاستهلاك أو التي تتمتع بطبيعة مضاربة سوف تجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساسية لتحقيق النمو الاقتصادية، ويمكن أن تتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد، إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة النفقات المعيشية التي يعاني عماله منها، وفي الوقت نفسه[5] فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع

[1] سعيد هتهات، المرجع السابق، ص44.

[2] مروان عطوان: المرجع السابق، ص 191

[3] إسماعيل عبد الرحمان و آخرون: المرجع السابق، ص 155.

[4] محمد عزت غزلان، المرجع السابق، ص 321.

[5] مروان عطوان: المرجع السابق، ص 194

طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبيا حتى تظهر نتائج أعمالها، وكل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق، وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة.

إضافة إلى ما سبق إن توجيه رؤوس الأموال تتحكم فيه عوامل أخرى من بينها مستوى تشغيل عناصر الإنتاج، وكذلك مدى حدة التضخم واتجاهات تغيره، حيث كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل، كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في درجة ارتفاع الأسعار وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها بعد فترة لتحقيق أرباح أكثر، وهذا بدوره يزيد من الارتفاع في الأسعار، كما تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالأراضي والعقارات، كل هذا على حساب توظيف الأموال في استثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على الاقتصاد.

وبالتالي قد يتوقف إنتاج السلع الاستهلاكية بعد تعمد الحكومة إلى تجميد أسعارها، ويتسع إنتاج السلع الكمالية و الترفيهية الموجهة إلى فئات معينة، و هكذا كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل كلما زادت حدة هذه التغيرات وانعكست آثارها على مختلف الأنشطة الإنتاجية، وقد ينتشر بذلك نوع من التشاؤم حول مستقبل النشاط الاقتصادي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض رجال الأعمال لاستثماراتهم وزيادة عرض السلع نتيجة طرح الكميات المخزنة منها، وهذا يؤدي إلى الوقوع بأزمة انكماش تبدأ من قطاعات معينة وتنتشر لتشمل الاقتصاد بمحمله[1].

6-أثر التضخم على ميزان المدفوعات:

يترتب على التضخم (عجز) ميزان المدفوعات و ذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي و بالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا وإنما على السلع المستوردة أيضا، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسربه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد بذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لاسيما تلك البديلة للواردات فيشتد ارتفاع الأسعار[2].

وعلى هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كاملة من الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية، ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية.

[1] نفس المرجع ، ص 194.

[2] محمد عزت غزلان، المرجع السابق، ص 321.

7-أثر التضخم على التجارة الخارجية:

إن الآثار السابقة للتضخم وما تحدثه من عجز في ميزان المدفوعات، يمكن أن يحدث اختناق في مراكز الإنتاج عندما لا تتوفر المواد النقدية الخارجية (العملة الصعبة)، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية الداخلية[1] لكافة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي من خلال تحركات رؤوس الأموال، ومن خلال المشاريع الدولية، بحيث يمكن أن تنتقل المظاهر التضخمية من دولة إلى أخرى عن طريق المبادلات الدولية عندما ترتفع تكاليف الإنتاج الداخلي بارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية.

8-أثر التضخم على أسعار الفائدة:

تتخذ بعض الإجراءات لأجل تشجيع أصحاب الديون (المقرضون) المتضررون من التضخم على تقديم أموالهم إلى المؤسسات المالية، من بينها آلية تحديد سعر الفائدة باعتبار معدل التضخم المتوقع، وذلك من خلال إضافة ما يعرف بعلاوة التضخم إلى سعر الفائدة بهدف تعويض الخسارة، ومن هنا يجب التمييز بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، ويمكن حساب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي:

$$r = I - F$$

r: معدل الفائدة الحقيقي.

I: معادلة الفائدة الكلي

F: معدل التضخم.

9-أثر التضخم على الادخار و الاستثمار و الاستهلاك:

إن انخفاض المداخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه غلى الاستهلاك مع السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية **(بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار و ارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه)**، إضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤثر[2] سلبيا على قدرة الدولة على جلب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات، المواد الأولية و أجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرون الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم[3].

[1] سعيد هتهات، المرجع السابق، ص46.

[2] سعيد هتهات المرجع السابق، ص ص 46-47

[3] نفس المرجع ، ص 47.

- **المطلب الثالث: الآثار السياسية للتضخم:**

للتضخم عدة آثار سياسية نذكر منها:

1- **ضعف التنظيم الأساسي في الدولة:** مثال ذلك: التضخم الذي أصاب ألمانيا في العشرينات من هذا القرن ساهم بشكل رئيسي في ظهور هتلر على الساحة كديكتاتور.

2- **التضخم يعيق الاستثمارات الأجنبية في البلد:** تدققها والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدولة النامية.

3- **فقدان ثقة الأفراد في الدولة:** حيث يترتب عليه ظهور أسواق البائعين التي يستطيع البائعون أن ينتجوا ويبيعوا فيها ما يشاءون من سلع وخدمات بغض النظر عن جودتها وهذا يؤدي إلى تدهور نوعية ما ينتج مما يثير ضجر وعدم رضا واستياء المواطنين والجماعات التي تفقد ثقتها في الحكومة، وبالتالي يؤدي التضخم إلى ضعف في التنظيم الأساسي ويتولد نتيجة لذلك التذمر وأحيانا الثورة ضد الحكومة.

4- **إعاقة التكوين الرأسمالي:** نتيجة تغيير اتجاهات الأفراد بشكل إجباري بعيدا عن الادخار ونحو الاستهلاك، إضافة إلى أنه يشمل نشاط المضاربات بدلا من الأنشطة المنتجة، كما أنه يعيق الاستثمارات الأجنبية في البلد تدققها والتي تعتبر أساسية بالنسبة للدولة النامية[1].

- **خلاصة الفصل**

من خلال هذا الفصل تم التعرف على مفهوم التضخم الذي ارتبط كثيرا بالارتفاع المستمر للأسعار، إلا أن هذا التعريف لا يعد الوحيد، فتعريف التضخم يختلف باختلاف الأسس والضوابط التي

[1] سهام بن الشيهب و آخرون، المرجع السابق، ص33.

اعتمد عليها الاقتصاديون في تعريف التضخم، كما تناولنا أيضا خصائص التضخم والأسباب المؤدية إلى ظهوره.

إضافة إلى ذلك تطرقنا إلى أهم أنواع التضخم حيث صنف كل نوع حسب معيار معين.

ولقد تناولت النظريات النقدية هذه الظاهرة بالدراسة، وفسرتها حسب وجهة نظرها بهذه الظاهرة، حيث تعتبر النظرية الكمية للنقود أن الزيادة في الأسعار هي نتيجة للزيادة في كمية النقود، وهذا بافتراض ثبات سرعة تداول هذه الأخيرة وثبات الحجم الحقيقي للإنتاج.

أما النظرية الكينزية ترى أن أسباب ارتفاع الأسعار أي ظهور التضخم يعود إلى فائض الطلب الكلي الذي لا يقابله زيادة في العرض، أما نظرية التكاليف فتركز على تحليل جانب العرض أكثر من جانب الطلب في تفسير التضخم.

وأخيرا فإن نظرية فريدمان ترى أن التضخم نظرية نقدية بحتة وأن مصدره الرئيسي هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.

ثم رأينا في هذا الفصل أهم المؤشرات التي يعتمد عليها في تحديد مقدار التضخم إلى جانب الانعكاسات السلبية الخطيرة على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي و السياسي.

الفصل الثالث

علاقة التضخم بالإنفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980 / 2015

الفصل الثالث علاقة التضخم بالانفاق الحكومي في الجزائر خلال الفترة 1980 ⇐ 2015

تبوب النفقات العامة في موازنة الجزائر إلى قسمين، نفقات التسيير ونفقات التجهيز وذلك يعود للتفرقة بين طبيعة النفقات، حيث تجمع النفقات المتشابهة المتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تنتجه والأهداف التي ترمي إلى تحقيقها الدولة، حسب كل نوع معين من أنواع النفقات، وسنتناول في هذا الفصل مختلف التطورات المتعلقة بميزانية التسيير والتجهيز وكذلك مستويات التضخم، وذلك من خلال إيجاد العلاقة بين التضخم والإنفاق الحكومي خلال الفترة 1980-2015، وتحليل بعض الإحصائيات الموجودة

ومنه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

- **المبحث الأول:** تطور الإنفاق الحكومي ومستويات التضخم في الجزائر خلال 1980 ⇐ 2015
- **المبحث الثاني:** تحليل علاقة التضخم بالإنفاق الحكومي من خلال استخدام النظام الإحصائي SPSS

- **المبحث الأول**: تطور الإنفاق الحكومي ومستويات التضخم في الجزائر خلال 1980 ⇐ 2015

في هذا المبحث نتطرق إلى تبويب النفقات العامة في الميزانية العامة للجزائر ثم نقوم بتحليل تطوير النفقات العامة للدولة في الجزائر كذلك تطور مستوى التضخم خلال الفترة (1980-2015) باستخدام مختلف الإحصائيات التي تم جمعها من مواقع الكترونية (بنك الجزائر، ووزارة المالية)

- **المطلب الأول: تطور ميزانية التسيير**

يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لتسيير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف الصيانة، بنايات الحكومية، ومعدات المكاتب....الخ

نتناول في هذا المطلب:

أولا: الوزارة كوحدة أساسية لنفقات التسيير

ثانيا: تصنيف النفقات حسب العناوين

ثالثا: التوزيع حسب الأقسام لكل وزارة

أولا: التوزيع كوحدة أساسية لنفقات التسيير

نفقات التسيير هي عبارة عن النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية.

تعتبر الوزارة هي الوحدة الأساسية في توزيع نفقات التسيير في موازنة الجزائر ثم تتوزع نفقات التسيير لكل وزارة من الوزارات إلى عناوين ثم كل عنوان ينقسم إلى أقسام وتصدر نفقات التسيير لموازنة الجزائر في قانون المالية بالجريدة الرسمية في الجدول (أ) وذلك كما هو مبين في الجدول التالي: [1]

[1] بصديق محمد، النفقات العامة في الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية، رسالة تدخل ضمن متطلبات لنيل شهادة الماجيستر في العلوم الاقتصادية، فرع: التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص96

الجدول التالي: (3-1-) توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2002 حسب كل دائرة وزارية

الوزارات	المبالغ .....(دج)
رئاسة الجمهورية	.....
مصالح رئيس الحكومة	.....
الدفاع الوطني	.....
العدل	.....
الداخلية والجماعات المحلية	.....
المالية	.....
النقل	.....
التجارة	.....
المساهمة وتنسيق الإصلاحات	.....
الطاقة والمناجم	.....
الشؤون الدينية والأوقاف	.....
المجاهدين	.....
تهيئة الإقليم والبيئة	.....
الأشغال العمومية	.....
التربية الوطنية	.....
التعليم العالي والبحث العلمي	.....
البريد والمواصلات	.....
التكوين المهني	.....
الفلاحة	.....
التنشيط الاجتماعي والتضامن الوطني	.....
الصناعة وإعادة الهيكلة	.....
العمل والحماية الاجتماعية	.....

السكن والعمران	.....
العلاقات مع البرلمان	.....
السياحة والصناعة التقليدية	.....
الموارد المالية	.....
الصحة والسكان	.....
الاتصال والثقافة	.....
الشباب والرياضة	.....
المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة	.....

المصدر: قانون رقم 01-21 مؤرخ في 27 شوال عام 1422 الموافق ل 22 ديسمبر 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002.

ثانيا: تصنيف النفقات حسب العناوين لكل وزارة

بعدما رأينا كيف تتوزع نفقات التسيير على أساس الوحدة الإدارية التي هي الوزارة سوف نرى توزيع الاعتماد المخصصة لكل وزارة في شكل عناوين، بحيث تصبح الوزارة غير حرة في توزيع الاعتمادات المخصصة لها، إذ يتم توزيعها داخل كل وزارة على أساس عناوين، ثم كل عنوان ينقسم بدوره إلى مجموعة من الأقسام.

وتتم عملية تبويب نفقات التسيير إلى 04 عناوين وهي محددة في المادة رقم 24 من القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية.

1- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوسة من الإيرادات

2- تخصيصات النفقات العمومية

3- النفقات الخاصة بوسائل الإنتاج

4- التدخلات العمومية.

إن النفقات العادية تتكون من نفقات التسيير والنفقات التحويلية، ونفقات تتكون من العنوان الثاني (تخصيصات السلطة العمومية) والعنوان الثالث (النفقات الخاصة بالوسائل والمصالح) بينما النفقات التحويلية تتكون من العنوان الأول (أعباء الدين العمومي والنفقات المحسوسة مع الإيرادات) والعنوان الرابع التدخلات العمومية

إن هذه العناوين الأربعة مقسمة إلى عدد متغير من الأقسام وهي توضح توجه النفقة ذات الطابع الوظيفي

العنوان الأول: أعباء الدين العمومي يتكون من عدة أقسام وهي:

- **القسم الأول:** دين داخلي قابل للتخفيف
- **القسم الثاني:** دين متذبذب
- **القسم الثالث:** دين خارجي
- **القسم الرابع:** ضمانات
- **القسم الخامس:** نفقات مخففة الإيرادات

العنوان الثاني: تخصيصات السلطة العمومية

هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام

العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية

- **القسم الأول:** الموظفون، مرتبات العمال
- **القسم الثاني:** الموظفون، المعاشات والمنح
- **القسم الثالث:** الموظفون، التكاليف الاجتماعية
- **القسم الرابع:** الأدوات وتسيير المصالح
- **القسم الخامس:** أشغال الصيانة
- **القسم السادس:** إعانات التسيير

العنوان الرابع: التدخلات العمومية

يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية :

- **القسم الأول:** تدخلات سياسية واقتصادية
- **القسم الثاني:** النشاط الدولي
- **القسم الثالث:** النشاط التربوي

- **القسم الرابع:** النشاط الاقتصادي، التشجيعات والتدخلات
- **القسم الخامس:** النشاط الاقتصادي، تدخلات ومساعدات
- **القسم السادس:** النشاط الاجتماعي، المساعدة والتضامن
- **القسم السابع:** النشاط الاجتماعي، الوقاية

إن تقسيم العناوين إلى أقسام تخضع له جميع الوزارات، وذلك بناء على مرسوم تنفيذي تصدره الحكومة، ويلاحظ أن هذا التقسيم مشتق من القوانين الفرنسية وخاصة الإصلاحات 1972 لأنها تقسم ميزانية كل وزارة إلى 07 عناوين 04 منها تخص نفقات التسيير و03 منها تخص نفقات التجهيز، ويعد استثناء على قاعدة الوحدة الإدارية (الوزارة) الأعباء والتكاليف المشتركة وهي عبارة عن نفقات لا يمكن أن يحدد توزيعها إلا عندما يتم التصويت عليها، ويتم توزيع هذا النوع من الاعتمادات خلال السنة وفق مراسيم تصدرها وزارة المالية (حسب المادة رقم 21 من قانون 17/84 المتعلق بقوانين المالية) وتتكون الأعباء المشتركة من:

- اعتمادات موجهة لخدمة الدين
- تخصيصات خاصة بتمويل النقص الضريبي
- اعتمادات خاصة بالتشغيل، التضامن، السكن .....الخ

ثالثا: التوزيع حسب الأقسام لكل وزارة:

يتم توضيح هذا التوزيع للاعتمادات المخصصة لأي وزارة إلى مختلف الأقسام بناء على مرسوم تنفيذي كما هو موضح في الجدول الموالي رقم (2) في الصفحة التالية:

(3-2) جدول توضيحي لميزانية التسيير

الجدول رقم (2) جدول الاعتمادات المخصصة لوزارة الصحة والسكان من ميزانية التسيير والموزعة بالترتيب في كل باب

رقم الأبواب	العناوين	الاعتمادات المخصصة دج
	العنوان الثالث: وسائل الإنتاج	
	القسم الأول	
01-31	الموظفون- مرتبات العمال	
02-31	الإدارة المركزية-الأجور الرئيسية	
03-31	الإدارة المركزية-الموظفون المناوبون والمداومون-الأجور ولواحقها	
	مجموع القسم الأول	
	القسم الثاني	
	الموظفون – المعاشات والمنح	
01-32	الإدارة المركزية-ربوع حوادث العمل	
02-32	الإدارة المركزية-معاش الخدمة ورأس مال الوفاة	
	مجموع القسم الثاني	
	القسم الثالث	
	الموظفون-التكاليف الاجتماعية	
01-33	الإدارة المركزية-المنح العائلية	
02-33	الإدارة المركزية-الضمان الاجتماعي	
03-33	الإدارة المركزية-المساهمة في الخدمات الاجتماعية	
	مجموع القسم الثالث	
	القسم الرابع	
	الأدوات وتسيير المصالح	
01-34	الإدارة المركزية-تسديد النفقات	
02-34	الإدارة المركزية-الأدوات والأثاث	

03-34	الإدارة المركزية-اللوازم	
04-34	الإدارة المركزية-التكاليف اللاحقة	
05-34	الإدارة المركزية-الألبسة	
81-34	الموظفون المتعاونون-تسديد النفقات	
90-34	الإدارة المركزية-حظيرة السيارات	
37-34	الإدارة المركزية-النفقات القضائية -نفقات الخبرة التعويضات المترتبة على الدولة	
	مجموع القسم الرابع	
	القسم الخامس	
	اشغال الصيانة	
01-35	الإدارة المركزية-صيانة المباني	
	مجموع القسم الخامس	
	القسم السادس	
	إعانات التسيير	
01-36	إعانات للمعاهد التكنولوجية للصحة العمومية	
02-36	إعانات للمعهد الوطني للصحة العمومية	
03-36	إعانات للمدارس التكوين شبه الطبي	
04-36	إعانة للمدارس الوطنية للصحة العمومية	
05-36	إعانة للمخبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية	
	مجموع القسم السادس	
	القسم السابع	
	النفقات المختلفة	
01-37	الإدارة المركزية-المحاضرات والملتقيات	
02-37	الإدارة المركزية-الدفع الجزافي	
	مجموع القسم السابع	
	مجموع العنوان الثالث	

	العنوان الرابع
	التدخلات العمومية
	القسم الثالث
	النشاط التربوي والثقافي
01-43	نشاط التربية والصحة
02-43	الإدارة المركزية-المنح-التعويضات-التدريب-الأجور المسبق-نفقات التكوين
	مجموع القسم الثالث
	القسم السادس
	النشاط الاجتماعي -المساعدة والتضامن
	مساهمة الدولة في نفقات تسيير القطاعات الصحية والمؤسسات الاستشفائية
01-46	المتخصصة ما في ذلك المراكز الاستشفائية الجامعية
02-46	تشجيعات للخدمات الخاصة بحماية الصحة
03-46	المساهمة في تمويل نشاطات الهلال الأحمر الجزائري
04-46	الإدارة المركزية-الدعم المباشر لمداخل الفئات الاجتماعية المحرومة
05-46	الإدارة المركزية-نفقات العلاج والإقامة المقدمة للفئات المعوزة غير المؤمنة اجتماعيا -المستشفى المركزي للجيش
	مجموع القسم السادس
	مجموع العنوان الرابع
	الفرع الجزئي الثاني
	المصالح اللامركزية التابعة للدولة
	العنوان الثالث

	وسائل المصالح	
	القسم الأول	
	الموظفون-مرتبات العمل	
11-31	المصالح اللامركزية التابعة للدولة	
	الأجور الرئيسية	
02-31	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-التعويضات والمنح المختلفة	
	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-الموظفون والمناوبون والمداومون-الأجور ولواحقها.....	
	مجموع القسم السادس	
	القسم الثالث	
	الموظفون-التكاليف الاجتماعية	
11-33	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-المنح العائلية	
13-33	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-الضمان الاجتماعي	
	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-المساهمة في الخدمات الاجتماعية	
	مجموع القسم الثالث	
	القسم الرابع	
	الأدوات وتسيير المصالح	
	مجموع القسم السادس	
11-34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-تسديد	
12-34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-الأدوات والأثاث	
13-34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-اللوازم	

14-34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-التكاليف الملحقة
15-34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-الألبسة
91-34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-حظيرة السيارات
93-34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-الايجار
98-34	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-النفقات القضائية-نفقات الخبرة-التعويضات المترتبة على الدولة
	مجموع القسم الرابع
	القسم الخامس
	أشغال الصيانة
11-35	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-صيانة المباني
	مجموع القسم الخامس
	القسم السابع
	النفقات المختلفة
11-37	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-الدفع الجزافي
	مجموع القسم السابع
	مجموع العنوان الثالث
	العنوان الرابع
	التدخلات العمومية
	القسم السادس
	النشاط الاجتماعي -المساعدة والتضامن
11-46	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-الأطفال المسعفين وحماية الطفولة

	المصالح اللامركزية التابعة للدولة-النشاط الخاص لفائدة المسنين العجزة وذوي الأمراض المزمنة. المصالح اللامركزية التابعة للدولة- الحماية الاجتماعية للمكفوفين - منح خاصة المصالح اللامركزية التابعة للدولة-الدعم المباشر للفئات الاجتماعية المحرومة. المصالح اللامركزية التابعة للدولة-المعاشات والمنح المدفوعة للمعوقين 100%	
15-46	**مجموع القسم السادس** **مجموع العنوان الرابع** **مجموع الفرع الجزئي الثاني** **مجموع الفرع الأول** مجموع الاعتمادات المخصصة لوزير الصحة والسكان	

المصدر: مرسوم تنفيذي رقم 24/94 بتاريخ يناير لسنة 1994

وفيما يلي سوف نتطرق إلى تطور نفقات التسيير (1980-2015)

الجدول(3-3): يبين تطور نفقات التسيير (1980-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	نفقات التسيير
1980	26798
1981	34205
1982	37996
1983	44391
1984	50271
1985	54660
1986	61154

63761	1987
70200	1988
80200	1989
90400	1990
158000	1991
276131	1992
291417	1993
330403	1994
473694	1995
590500	1996
665200	1997
725000	1998
768600	1999
880970	2000
1037720	2001
1038630	2002
1163420	2003
1241240	2004
1232540	2005
1451970	2006
1642730	2007
2290416	2008
2255130	2009
2736180	2010
38790206	2011
4782634	2012
4648243,585	2013

2014	4867263,915
2015	5086270,245

المصدر: وزارة المديرية العامة للتقدير

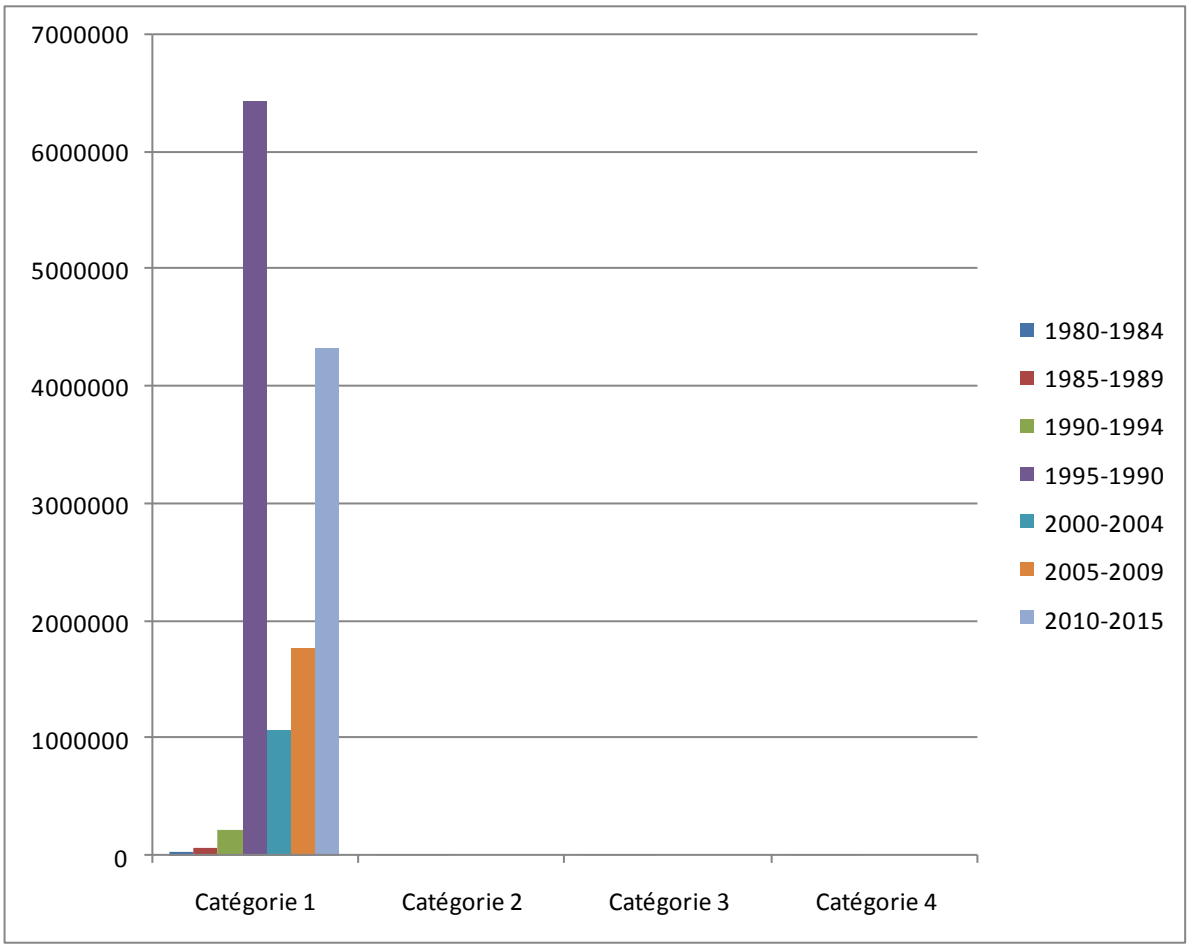

شكل(3-4): يبين تطور نفقات التسيير (1980-2015)[1]

[1] من إعداد الطلبة

تحليل الجدول والمدرجات البيانية:

من خلال الجدول والمدرجات البيانية حجم النفقات طيلة الفترة محل الدراسة، كما توضحه المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى (1980-1984):** من خلال تحليلنا لهذه الفترة نجد أن متوسط حجم النفقات بلغ 38730,4 مليون دج، وهي تعتبر القاعدة التي يتم على اساسها المقارنة مع بقية السنوات الأخرى
- **المرحلة الثانية (1985-1989):** في هذه المرحلة نلاحظ أن حجم النفقات ارتفع عما كان عليه في المرحلة السابقة حيث بلغ 65995 مليون دج
- **المرحلة الثالثة (1990-1994):** نلاحظ في هذه المرحلة تواصل ارتفاع حجم النفقات بالمقارنة مع السنوات السابقة حيث بلغ متوسط حجم الانفاق 229270,2 مليون دج.
- **المرحلة الرابعة (1995-1999):** سجلت النفقات في هذه الفترة متوسط قدر بـ 6445988 مليون دج، حيث تعتبر هذه المرحلة هي الانطلاقة لتزايد حجم نفقات التسيير
- **المرحلة الخامسة (2000-2004):** في هذه المرحلة تزايدت النفقات بوتيرة متسارعة قدرت بـ 1072396دج عما كانت عليه في الفترة السابقة.
- **المرحلة السادسة (2005-2009):** عرفت هذه الفترة قفزة نوعية وذلك بسبب مراجعة الأجور واتساع المهام الموكلة للدولة خاصة الأساسية منها كتلك المرتبطة بالدفاع والتعليم والصحة حيث قدر متوسط حجم الإنفاق ب: 1774557,2 دج
- **المرحلة السابعة (2010-2015):** شهدت هذه المرحلة تزايدا مستمرا في حجم الإنفاق وذلك بسبب تسيير الإدارات وفضلا عن التزام الدولة الجزائرية بتنفيذ جملة من الإصلاحات الهيكلية في إطار اتفاقيات منعقدة بينها وبين الهيئات الدولية كالبنك العالمي وصندوق النقد الدولي حيث بلغ متوسط نفقات التسيير 4333299,624 دج.

المطلب الثاني: تطور نفقات التجهيز

نفقات التجهيز هي تلك التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الاجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويتمون هذه النفقات من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية الاجتماعية والإدارية وعالج هذا المطلب بالتطرق إلى ما يلي:

أولا: توزيع نفقات التجهيز إلى قطاعات

ثانيا: توزيع نفقات التجهيز إلى عناوين وأقسام

ثالثا: أنواع الاعتمادات

أولا: توزيع نفقات التجهيز حسب القطاعات

يتم توزيع هذه النفقات حسب الخطة الإنمائية السنوية للدولة، وتظهر في الجدول الملحق بقانون المالية السنوي حسب القطاعات والموضح في الجدول التالي (جدول توضيحي)

الجدول (3-5) توزيع النفقات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2002 حسب القطاعات

القطاعات	اعتماد الدفع بألاف دج	رخص البرامج ب4 ألاف دج
المحروقات الصناعات المصنعة المناجم والطاقة (منها الكهرباء الريفية) الفلاحة والري الخدمات المنتجة المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية التربية والتكوين المنشآت الأساسية الاقتصادية و الإدارية السكن مواضيع مختلفة المخططات البلدية المجموع الفرعي للاستثمار آجال استحقاق تسديد الخزينة ممتلكات الصندوق الوطني للضمان		

الاجتماعي الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية نفقات برأسمال الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها الأعباء المرتبطة بمديونية البلديات مقابلات هبات إعادة رسملة البنوك الاحتياطات لتسديد رسم القيمة المضافة المجموع الفرعي العمليات برأسمال المجموع العام		

المصدر: الجريدة الرسمية العدد 79 قانون21 المؤرخ في 07 شوال عام 1422 الموافق ل 22 ديسمبر 2001 يتضمن قانون المالية لسنة 2002.

ثانيا: توزيع نفقات التجهيز إلى عناوين وأبواب

1-توزيع نفقات التجهيز إلى عناوين

تصنف المادة رقم 35 من قانون 17/84 نفقات التجهيز إلى 03 عناوين وهي:

- **العنوان الأول:** الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة
- **العنوان الثاني:** إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة
- **العنوان الثالث:** النفقات الأخرى برأسمال

وفيما يخص ميزانية التجهيز فإن الاعتمادات المخصصة لها يتم توزيعها إلى 03 عناوين السالفة الذكر بعد ذلك تقسم إلى أقسام مشتركة بين العنوان الأول والعنوان الثاني. أما العنوان الثالث فهو غير معني بالتقسيم وفيما يلي الأقسام الخاصة بالعنوان الأول والعنوان الثاني:

- **القسم الأول:** الفلاحة
- **القسم الثاني:** الطاقة والمناجم
- **القسم الثالث:** النقل والاتصالات
- **القسم الرابع:** المؤسسات الصناعية والتجارية
- **القسم الخامس:** السكن والعمران
- **القسم السادس:** تجهيزات ثقافية اجتماعية
- **القسم السابع:** تجهيزات إدارية
- **القسم الثامن:** استثمارات خارجية.

2-توزيع النفقات على الأبواب:

وهذا التصنيف للنفقات على أساس الأبواب هو أساس التخصص باعتبار أن قاعدة التخصيص مهمة في مجال قانون الموازنة باعتبار أن ترخيص السلطة التشريعية (البرلمان) لا يكون بصفة إجمالية للنفقات وإنما يكون بصفة مفصلة. فإذا كانت السلطة التشريعية (البرلمان) تسمح للحكومة بصفة إجمالية أي الاعتمادات ككتلة واحدة فهذه الأخيرة تطبق سياستها ولكن في حدود الاعتمادات الممنوحة وإذا كانت الإعتمادات المصادقة عليها بصفة منفصلة فإن الحكومة هنا مجبرة على احترام تطبيق معايير توزيع الاعتمادات. فحرية الحكومة أو الجهاز التنفيذي تبقى محدودة جدال كلما كانت الاعتمادات المصادق عليها بصفة دقيقة جدا.

فقاعدة الترخيص تتبع من اعتبارات سياسية والغرض منها هو مراقبة السلطة التشريعية (البرلمان) لعمل الحكومة أو النشاط المالي للحكومة.

ويكون ذلك باللجوء إلى لجان مخصصة وهذا ما يسهل من إمكانية فحص السلطة التشريعية للموازنة هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن التقسيم بصفة مفصلة للاعتمادات لا يؤدي إلى شل حركة المصالح المختلفة

ويعتبر الباب كوحدة للمصادقة عليها، وإنما كوحدة تسيير للإعتمادات الخاصة بالموازنة. فمصادقة السلطة التشريعية تكون على الموازنة العمومية (النفقات والإيرادات) على مستوى العناوين والوزارات والحسابات الخاصة على الخزينة على حساب فروع الحسابات الأخرى. أما فيما يخص التوزيع بين الأقسام والأبواب ومختلف الحسابات المستقلة للخزينة الأخرى فتعود للحكومة وذلك بعد المصادقة على قانون المالية حيث تقوم هذه الأخيرة بإصدار مراسيم توزيع خاضعة لمراقبة اللجان المالية.

فإذا كانت الحكومة لا تستطيع تقسيم الاعتمادات بصفة حرة في مراسيم التوزيع فلها حرية كبيرة في تحديد كل من عدد الأبواب ومحتواها، وذلك عند تحضير مشروع قانون المالية.

ويجب أن تكون الاعتمادات متخصصة بالأبواب الجامعة للنفقات حسب طبيعتها أو حسب تخصيصها والمقصود هنا يمنع الجمع في نفس الباب نفقات متباينة كنفقات التسيير ونفقات التجهيز (الاستثمار) كأن يجمع نفقات الموظفين مع نفقات المواد واللوازم. وأخيرا نستطيع القول أنه ليس هناك قاعدة تحدد حجم الأبواب في الموازنة.

ثالثا: أنواع الاعتمادات

مبدئيا تعتبر الاعتمادات حصرية. ولكن هناك استثناءات، ففي المادة 26 من قانون 17/84 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية يقسم الاعتمادات إلى ثلاث أنواع:

أ-الاعتمادات الحصرية: الاعتمادات المسجلة في قوانين المالية عادة لها طابع حصري فلا يسمح بالالتزام أو الارتباط والأمر بالنفقات إلا في حدود المبلغ المخصص المفتوح في الباب والذي تكون فيه هذه النفقات مقيدة والاعتمادات الحصرية لا يمكن تعديلها إلا بواسطة قانون المالية أو ببعض الإجراءات كالتحويل، النقل، الترحيل. فتنوع وتعدد هذه الإجراءات يبين أن الطابع الحصري نسبي إلا أن هناك بعض الاستثناءات على الاعتمادات الحصرية كالاعتمادات التقييمية والاعتمادات الوقتية.

ب-الاعتمادات التقييمية: تستعمل هذه الاعتمادات للوفاء بديون الدولة الناجمة عن أحكام تشريعية أو اتفاقيات مبرمة قانونا.

كما تطبق على تكاليف العدالة والتعويضات المدفوعة للموظفين إلا أن هذه النفقات لا تخص فقط نفقات الموازنة العمومية وإنما تخص بعض من الحسابات الخاصة على الخزينة، وتعتبر النفقات الواردة في الباب الأول المتعلق بالدين العمومي، ديونا للدولة على أنها اعتمادات تقييمية. وكذلك بالنسبة للمعاشات والريع التي تقع على عاتق الدولة، والمبالغ المحصلة من غير حق والإعفاءات من الضرائب والرسوم والمبالغ المستوردة. ولا يمكن التراجع عن هذه الاعتمادات في حالة عدم كفاية المخصصات المسجلة في مختلف الأبواب المعنية.[1]

ج-الإعتمادات الوقتية: يتم تطبيق هذه الاعتمادات على النفقات المخصصة طبقا لقانون أو مرسوم والتي لا يمكن أن يتناسب مبلغها بدقة مع مبلغ التخصيص في الموازنة المنصوص عليها في قانون المالية. وينص قانون المالية على مختلف الأبواب التي تتضمن أو تكتسي طابعا وقتيا. ففي الاعتمادات الوقتية لا يمكن أن يؤمر بدفع النفقات إلا في حدود الاعتمادات المفتوحة. وإذا ما تبين هذه السنة أن هذه الاعتمادات غير كافية يمكن اتمامها باقتطاعات من الاعتماد الإجمالي المناسب، والخاص بالتكاليف المشتركة وذلك بواسطة مرسوم صادر عن وزير المالية.[2]

[1] المادة 27-29، 28 من قانون 24-17 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية

[2] المادة 30 من قانون 84-17 المؤرخ في 1984/7/7 المتعلق بقوانين المالية

الجدول رقم (3-6): تطور نفقات التجهيز في الجزائر (1980-2015)

الوحدة: مليون دينار جزائري

السنة	نفقات التجهيز
1980	17227
1981	23450
1982	34449
1983	40434
1984	41326
1985	45181
1986	40669
1987	40216
1988	43500
1989	44300
1990	45600
1991	74800
1992	144000
1993	185210
1994	247200
1995	285923
1996	292900
1997	275700
1998	245700
1999	265800
2000	318940
2001	454060
2002	502310
2003	367500

618790	2004
872540	2005
1091380	2006
1552180	2007
1897984	2008
1944550	2009
1921440	2010
1974363	2011
2275539	2012
1951989,168	2013
2034325,142	2014
2116661,117	2015

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والسياسات

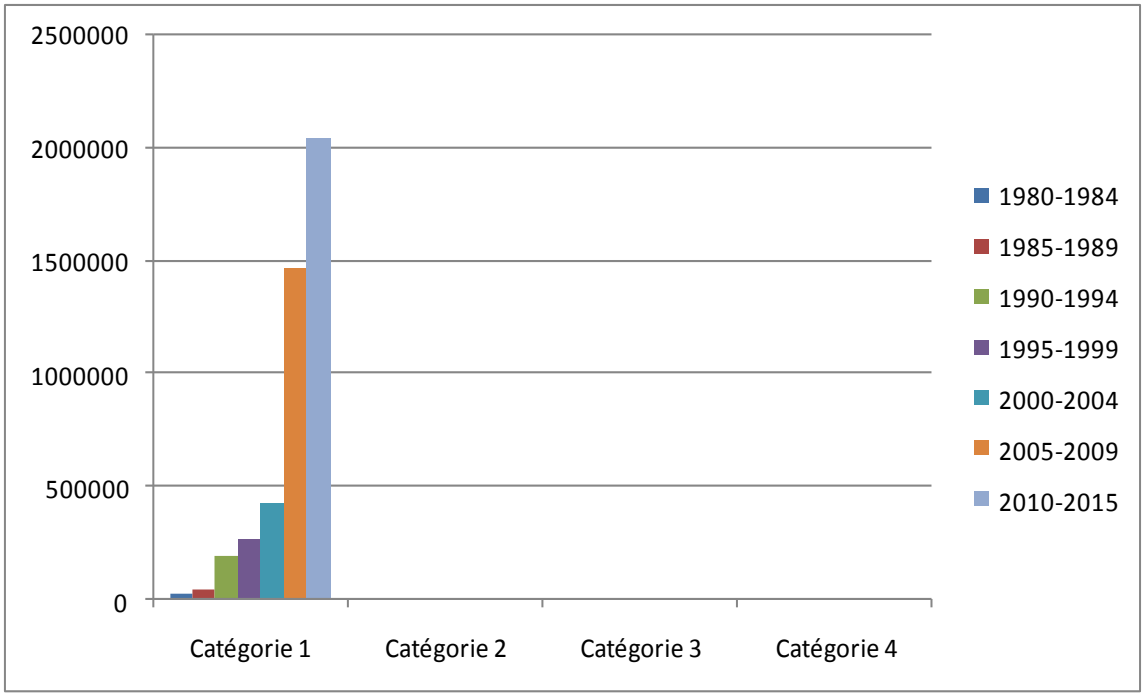

الشكل (3-7):مدرجات بيانية لنفقات التجهيز(2015/1980)[1]

[1] من إعداد الطلبة

تحليل الجدول والمدرجات البيانية:

من خلال الجدول وتحليل المدرجات البيانية نلاحظ أن نفقات التجهيز شهدت نموا متوافق مع نفقات التسيير، وقد قمنا بتقسيم هذه الفترة إلى المراحل التالية:

- **المرحلة الأولى (1980-1984):** نلاحظ أن نفقات التجهيز أقل من حيث الحجم مقارنة بنفقات التسيير وهذا راجع إلى السياسة الاقتصادية التي تبنتها الجزائر حيث بلغ متوسط حجم نفقات التجهيز خلال هذه الفترة ما يقارب 31377,2دج
- **المرحلة الثانية (1985-1989):** في هذه المرحلة ارتفع متوسط حجم نفقات التجهيز نسبيا عما كان عليه في المرحلة السابقة حيث قدر بـ 42773,2 دج
- **المرحلة الثالثة (1990-1994):** شهدت هذه المرحلة نموا بوتيرة متسارعة حيث بلغ متوسط حجم نفقات التجهيز 139362دج
- **المرحلة الرابعة (1195-1999):** استمر تزايد حجم النفقات حيث بلغ 273204,6 دج نتيجة تخلي الدولة عن بعض المشاريع الكبرى التي لم تنتهي الأشغال بها في الآجال المحددة متأثرة في ذلك بالمديونية الخارجية وتقلبات أسعار البترول.
- **المرحلة الخامسة (2000-2004):** تواصل ارتفاع حجم نفقات التجهيز في هذه المرحلة ليصل إلى 425320 دج مقارنة بالفترات السابقة.
- **المرحلة السادسة (2005-2009):** شهدت هذه الفترة أيضا ارتفاعا متسارعا ليصل إلى 1471726,8 دج.
- **المرحلة السابعة (2010-2015):** في هذه الفترة رصدت الجزائر أغلفة مالية معتبرة لتجسيد المشاريع المتعلقة بالبنى التحتية والمشاريع الكبرى سعيا منها لإنعاش الاقتصاد وتحسين معدلات النمو بعد تحسن مواردها حيث بلغ متوسط حجمها 2045719,517 دج.

المطلب الثالث: تطوير مستويات التضخم خلال الفترة

فيما يلي سوف نتطرق إلى تطور التضخم (1980-2015)

الجدول (3-8) :جدول يبين تطور التضخم في الجزائر (1980-2015)

السنة	نسبة التضخم
1980	%9,2
1981	%14,7
1982	%6,2
1983	%6
1984	%8,2
1985	%10,5
1986	%12,3
1987	%7,5
1988	%5,9
1989	%9,3
1990	%20,2
1991	%25,5
1992	%31
1993	%21,6
1994	%29,4
1995	%21,7
1996	%18,7
1997	%7
1998	%5
1999	%2,6
2000	%0,34

%4,2	2001
%1,4	2002
%2,58	2003
%3,1	2004
%3,5	2005
%2,5	2006
%4,6	2007
%4,8	2008
%57	2009
%3,9	2010
%4,5	2011
% 8,9	2012
%3,3	2013
%2,9	2014
%5,43	2015

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات الجزائر على الموقع

www.ons.dz

معدلات التضخم

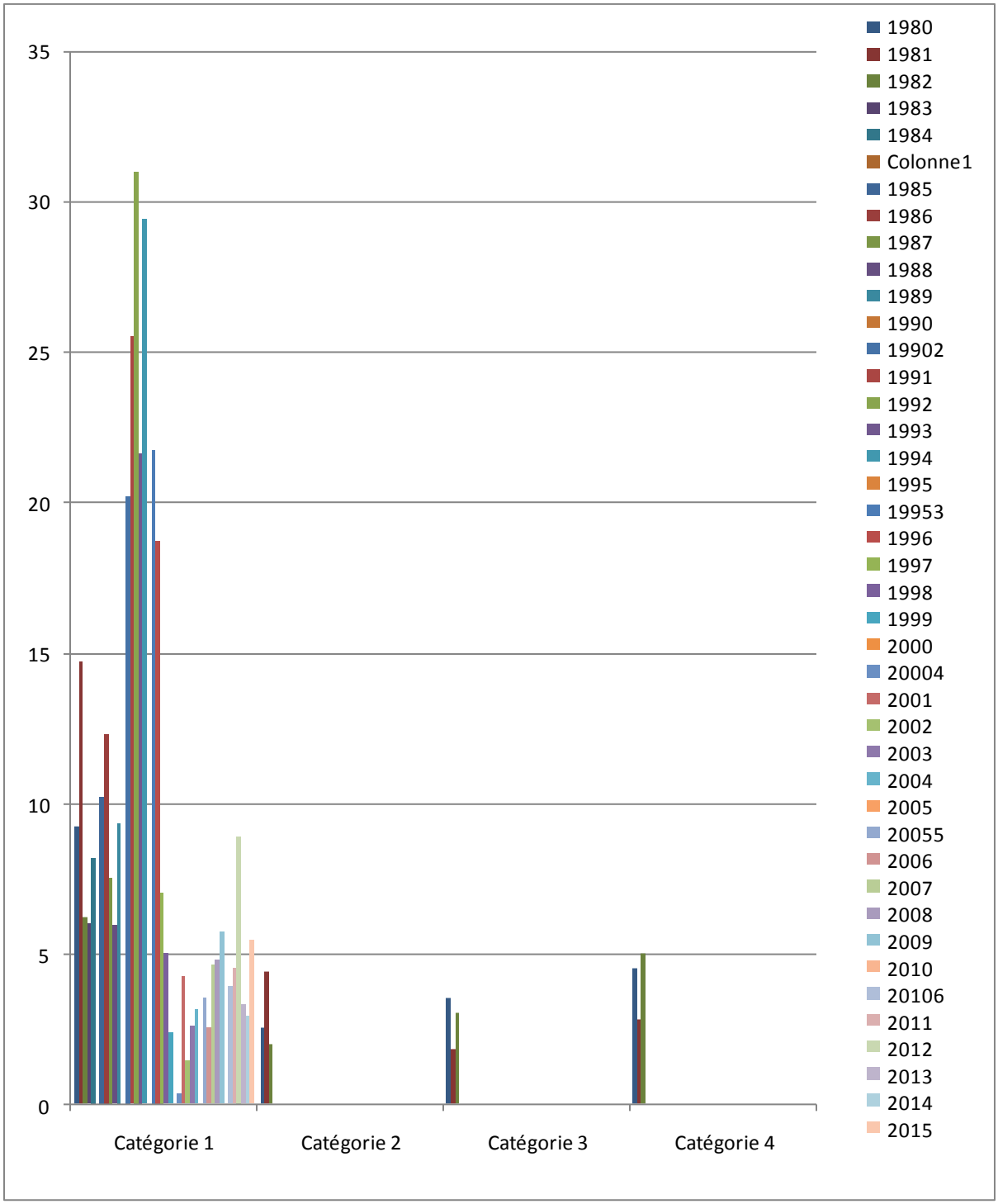

السنوات

شكل(3-9): يبين معدلات التضخم من (1980/2015)[1]

[1] من إعداد الطلبة

تحليل المنحنى والجدول

من خلال المنحنى والجدول السابقين نلاحظ تذبذب معدلات التضخم طيلة الفترة محل الدراسة، مثلما توضح المراحل التالية:

المرحلة الأولى:(1980-1999): عرفت هذه الفترة تذبذب في معدلات التضخم إذ أنه بلغ 9,2 سنة 1998، وتواصل التذبذب طيلة الفترة إلى أن سجل أعلى نسبة له في سنة 1999 حيث بلغ 31% وذلك بسبب الإجراءات التي اتخذتها السلطات النقدية في إطار برنامج الاستعداد الائتماني الأول والثاني، بالإضافة إلى تخفيض قيمة الدينار بنسبة 40,7% وارتفاع أسعار البترول في 1994 وما نجم عنه من زيادة الإصدار النقدي وكذلك ضغوط خدمة المديونية، وارتفاع معدلات السيولة إضافة إلى تزايد حجم الطلب مع الركود في المستويات العرض وتعديل سعر الصرف دون أن نهمل الاستمرار في تحرير الأسعار الداخلية المسجلة في برنامج التعديل الهيكلي الذي بدأ منذ 1989 والذي كان سريعا خاصة عام 1993، إذ بلغت نسبة الأسعار المحررة عند مؤشر أسعار الاستهلاك 77% مقابل 10% في 1988 هبوط مستوى الاستهلاك الحقيقي خاصة بعد نزعم الدعم شبه النهائي على المواد الطاقوية سنة 1994 ونزع الدعم تدريجيا عن المواد الغذائية كالدقيق والحليب بدءا من 1995.

المرحلة الثانية: (2000-2009): شهدت هذه الفترة راحة مالية للجزائر نتيجة ارتفاع أسعار البترول وتسجيل الخزينة لفائض ضخم، حيث تم ضخ جزء هام منه في قنوات الإنتاج والاستثمار بداية من المخطط التنموي الأول، حيث سجل التضخم سنة 2000 أو حتى نسبة له قدرت ب0,34% فعاد التضخم ليرتفع قليلا وفي 2002 انخفض مرة أخرى بفعل العوامل الأساسية المؤثرة على تطور المستوى العام للأسعار وهي التغيير في عرض النقود وسعر الصرف الفعلي وتحركات أسعار النفط العالمية. غير أن تخفيض التضخم إلى هذا المستوى كانت تكلفته ارتفاع البطالة 28% وقد شهدت سنة 2003 فضائح مالية كبيرة في مقدمتها إفلاس بنك الخليفة والبنك الخارجي الصناعي

أما سنة 2005 فقد عرفت قفزة نوعية إثر تخصص غلاف مالي قدره 150 مليار دولار لدعم النمو كانت نتيجته قدرة العرض الكلي على مواجهة الطلب الكلي المغذي لسياسة توسعية نقدية ظهرت على شكل نزعة تضخمية محسوسة بدءا من 2007 إلى 2009 حيث بلغ 5,7 % وهو أعلى معدل خلال العشرية الأولية من القرن الحالي وذلك بسبب ضعف النمو خارج المحروقات 10,5% زيادة على النفقات العمومية المكثفة في قطاع البناء والأشغال العمومية بالإضافة إلى العامل الخارجي والمتمثل في أزمة الركود الاقتصادي العالمي اعتبارا من صيف 2008، وكذلك ارتفاع أسعار المواد الغذائية في السوق العالمية نتيجة ارتفاع سعر البترول فانعكست بالسلب على السوق الوطنية

المرحلة الثالثة (2010-2015): في سنة 2010 انكمش التضخم بسبب ضعف الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية حيث سجل نسبة قدرت ب 3,9%، فعاد التضخم ليرتفع مجددا سنة 2012 بنسبة 8,9%،إلا أنه ظل يتأرجح بين 3,3 في سنة 2013 إلى 5,43 سنة 2015.

المبحث الثاني: تحليل علاقة التضخم بالإنفاق الحكومي من خلال استخدام النظام الإحصائي SPSS

فيما يلي سوف نتطرق إلى تحليل العلاقة بين التضخم و نفقات التسيير و التجهيز .

المطلب الأول :تحليل خريطة الانتشار

أولا: تحليل خريطة الانتشار بين معدل التضخم ونفقات التسيير

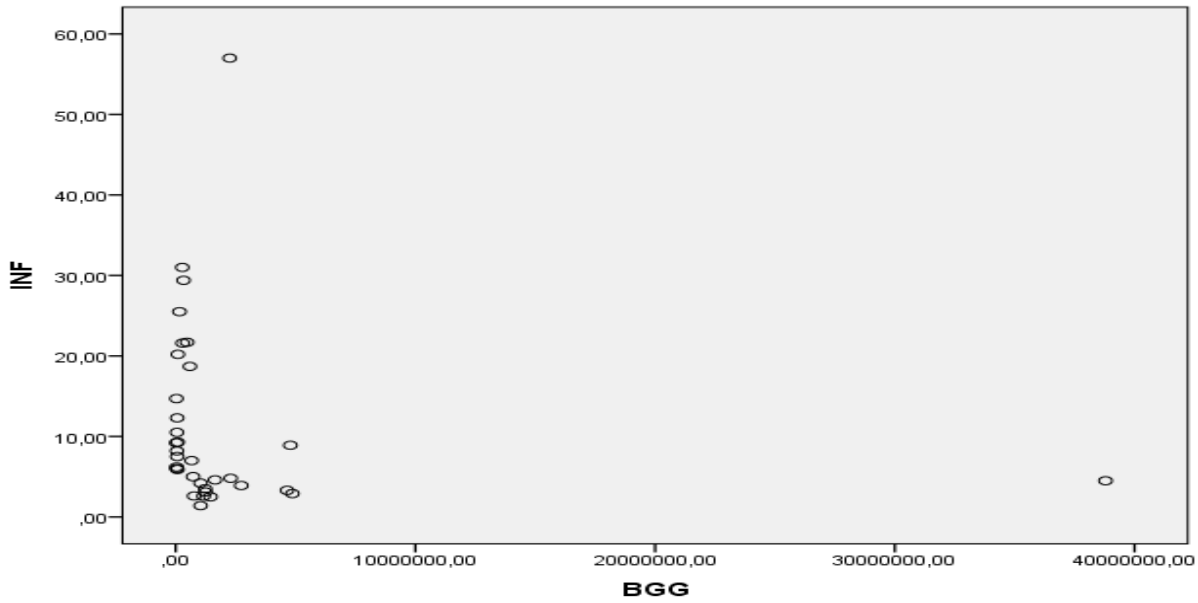

الشكل رقم:(3_10) يبين خريطة الانتشار بين معدل التضخم ونفقات التسيير

من خلال خريطة الانتشار المبينة في الشكل رقم يتبين أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير خطية، وهذا نتيجة لاتخاذ البيانات شكل اتجاه عام غير متصاعد دلالة على أنه كلما ارتفعت نفقات التسيير قد لا يؤدي هذا إلى الزيادة في معدل التضخم ، ولمعرفة قوة هذه العلاقة ودرجة معنوياتها يتم استخدام أدوات إحصائية أخرى .

ثانيا :تحليل خريطة الانتشار بين معدل التضخم معدل ونفقات التجهيز

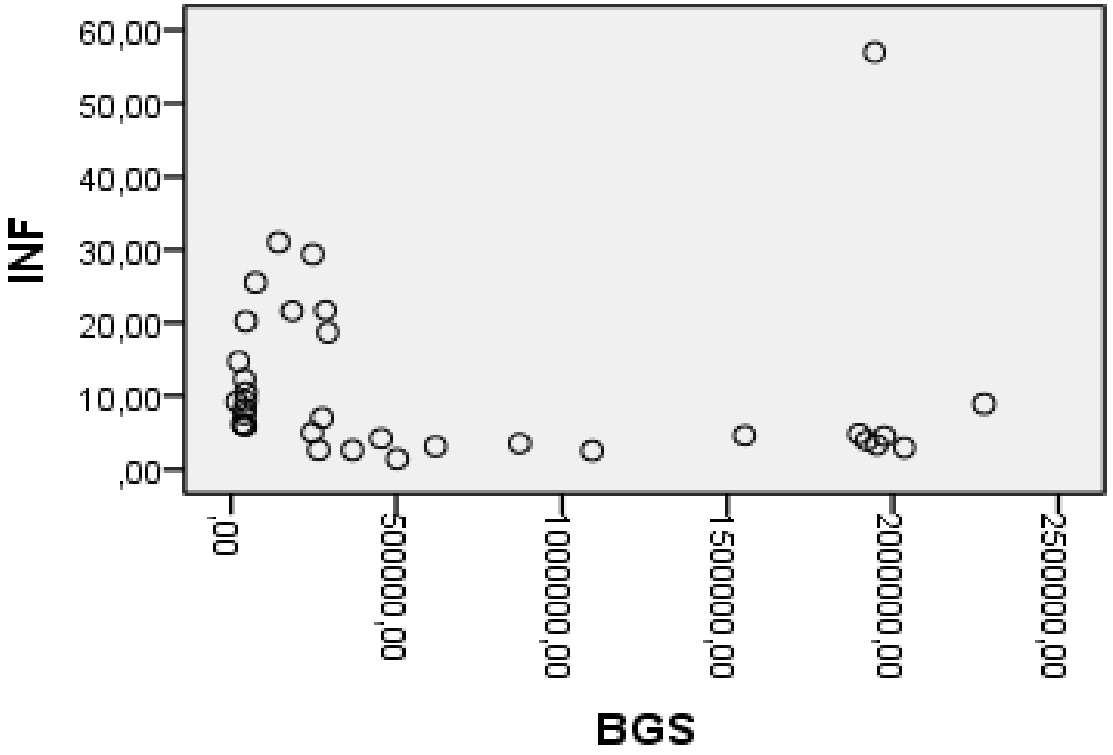

الشكل رقم:(3_11) يبين خريطة الانتشار بين معدل التضخم ونفقات التجهيز

من خلال خريطة الانتشار المبينة في الشكل رقم يتبين أن العلاقة بين المتغيرين هي علاقة غير خطية، وهذا نتيجة لاتخاذ البيانات شكل اتجاه عام غير متصاعد، ولمعرفة قوة هذه العلاقة ودرجة معنويتها يتم استخدام أدوات إحصائية أخرى .

المطلب الثاني :تحليل معامل الارتباط

أولا: تحليل معامل الارتباط بين معدل التضخم و نفقات التسيير

Corrélations

		INF	BGG
Corrélation de Pearson	INF	1,000	-,134
	BGG	-,134	1,000
Sig. (unilatérale)	INF	.	,226
	BGG	,226	.
N	INF	34	34
	BGG	34	34

يتبين من خلال جدول معامل الارتباط الموضح في الجدول رقم أن معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين معدل التضخم ونفقات التسيير يساوي 134,-، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن هناك علاقة سلبية ضعيفة في الاتجاه العكسي بين المتغيرين.

ثانيا: تحليل معامل الارتباط بين معدل التضخم و نفقات التجهيز

Corrélations

		BGS	INF
Corrélation de Pearson	BGS	1,000	-,067
	INF	-,067	1,000
Sig. (unilatérale)	BGS	.	,353
	INF	,353	.
N	BGS	34	34
	INF	34	34

يتبين من خلال جدول معامل الارتباط الموضح في الجدول رقم أن معامل الارتباط الخطي لبيرسون بين معدل التضخم ونفقات التجهيز يساوي **-,067**، ومن ثم فإنه يمكن القول بأن هناك علاقة سلبية ضعيفة في الاتجاه العكسي بين المتغيرين

المطلب الثالث : تحليل معادلة خط الانحدار البسيط

أولا :تحديد معادلة خط الانحدار البسيط بين معدل التضخم ونفقات التسيير

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Corrélations		
		A	Erreur standard	Bêta	Corrélation simple	Partielle	Partie
1	(Constante)	11,674	2,095				
	BGG	-2,325E-007	,000	-,134	-,134	-,134	-,134

a. Variable dépendante : INF

يمكن كتابة نموذج معادلة خط الانحدار بين معدل التضخم وحجم نفقات التسيير كما يلي:

INF =11,674-0,134 **BGG**
,000 007

تشير معلمة ميل خط الانحدار (0,134) إلى أن أي تغير في نفقات التسيير بوحدة واحدة تؤدي إلى التغير في حجم المستوى العام للأسعار بقيمة (0,134) بخطأ معياري معدوم، ولمعرفة ما إذا كانت العلاقة الخطية بين المتغيرين ذات معنوية أم لا، فإننا نضع الفرضية المبدئية H0 ;B1=0، والفرضية البديلة H1 ;B1≠0، ويكون قرار رفض الفرضية المبدئية H0 أو قبولها بناء على موقع قيمة إحصائية الاختبار (t) في مجال الرفض أو مجال القبول التي تحددها القيمة الحرجة من الجداول، وتقبل الفرضية H1 إذا كان مستوى الدلالة لقيمة إحصائية الاختبار المحسوبة والمناظرة للميل أقل من (0,05)، ومن خلال جدول المعاملات المبين أدناه نجد أن مستوى الدلالة مساويا للقيمة صفر (Sig=0)، مما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وما يثبت هذا هو أن قيمة إحصائية الاختبار المحسوبة والمناظرة للميل تساوي(**t=-**,762) عند مستوى دلالة (**0,00**) هي قيمة اقل من القيمة

(0,05)، ولهذا ترفض الفرضية المبدئية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن العلاقة الخطية بين المتغيرين ذات دلالة إحصائية جيدة.

		Corrélations			Statistiques de colinéarité	
t	Sig.	Corrélation simple	Partielle	Partie	Tolérance	VIF
5,571	,000					
-,762	,451	-,134	-,134	-,134	1,000	1,000

ثانيا :تحديد معادلة خط الانحدار البسيط بين معدل التضخم ونفقات التجهيز

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	Corrélations		
		A	Erreur standard	Bêta	Corrélation simple	Partielle	Partie
1	(Constante)	694491,081	189138,673				
	INF	-4530,556	11882,357	-,067	-,067	-,067	-,067

a. Variable dépendante : BGS

يمكن كتابة نموذج معادلة خط الانحدار بين معدل التضخم وحجم نفقات التسيير كما يلي :

INF =694491,081-,067 BGS

تشير معلمة ميل خط الانحدار **(-,067)** إلى أن أي تغير في نفقات التجهيز بوحدة واحدة تؤدي إلى التغير في حجم المستوى العام للأسعار بقيمة **(-,067)** بخطأ معياري **11882,357**، ولمعرفة ما إذا كانت العلاقة الخطية بين المتغيرين ذات معنوية أم لا، فإننا نضع الفرضية المبدئيةH0 ;B1=0، والفرضية البديلة H1 ;B1≠0، ويكون قرار رفض الفرضية المبدئية H0 أو قبولها بناء على موقع قيمة إحصائية الاختبار (t) في مجال الرفض أو مجال القبول التي تحددها القيمة الحرجة من الجداول، وتقبل الفرضية H1 إذا كان مستوى الدلالة لقيمة إحصائية الاختبار المحسوبة والمناظرة للميل أقل من (0,05)، ومن خلال جدول المعاملات المبين أدناه نجد أن مستوى الدلالة مساويا للقيمة صفر (Sig=0)، مما يعني أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغيرين، وما يثبت هذا هو أن قيمة إحصائية الاختبار المحسوبة والمناظرة للميل تساوي(**t=-**,706) عند مستوى دلالة **(0,00)** هي قيمة

اقل من القيمة (**0,05**)، ولهذا ترفض الفرضية المبدئية وتقبل الفرضية البديلة، أي أن العلاقة الخطية بين المتغيرين ذات دلالة احصائية جيدة.

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		A	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	11,810	2,616		4,514	,000
	BGS	-9,982E-007	,000	-,067	-,381	,706

a. Variable dépendante : INF

المطلب الرابع: تعيين معامل التحديد و معاما التحديد المصحح

اولا: معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح (بين معدل التضخم و نفقات التسيير)

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté
1	,134[a]	,018	-,013

a. Valeurs prédites : (constantes), BGG
b. Variable dépendante : INF

تشير قيمة معامل التحديد إلى أن **0,18%** من الانحرافات الكلية في قيم معدلات التضخم تفسرها العلاقة الخطية، معنى هذا أن التغير في المستوى العام للأسعار سببه التغير في نفقات التسيير بنسبة **0,18%** وهي نسبة ضئيلة جدا تكاد تكون معدومة، وأن **98,2%** من الانحرافات ترجع إلى عوامل عشوائية، كأن تكون هناك متغيرات لم يتضمنها النموذج، كما نسجل أيضا أن قيمة المعامل التصحيحي ***Adjusted R Squar*** تساوي **-0,13%** وهي اقل من قيمة معامل التحديد وهذا يدل على الأداء الجيد لهذا النموذج .

ثانيا :معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح (بين معدل التضخم و نفقات التجهيز)

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	,067[a]	,005	-,027	11,66578

a. Valeurs prédites : (constantes), BGS

تشير قيمة معامل التحديد إلى أن **0,5%** من الانحرافات الكلية في قيم معدلات التضخم تفسرها العلاقة الخطية، معنى هذا أن التغير في المستوى العام للأسعار سببه التغير في نفقات التجهيز بنسبة، **0,5%** وهي نسبة ضئيلة جدا تكاد تكون معدومة، وأن **99,95%** من الانحرافات ترجع إلى عوامل عشوائية، كأن تكون هناك متغيرات لم يتضمنها النموذج، كما نسجل أيضا أن قيمة المعامل التصحيحي ***Adjusted R Squar*** تساوي **0,27-%** وهي اقل من قيمة معامل التحديد وهذا يدل على الأداء الجيد لهذا النموذج .

المطلب الخامس: تحليل الخطأ المعياري للتقدير

أولا : تحليل الخطأ المعياري للتقديرين معدل التضخم و نفقات التسيير

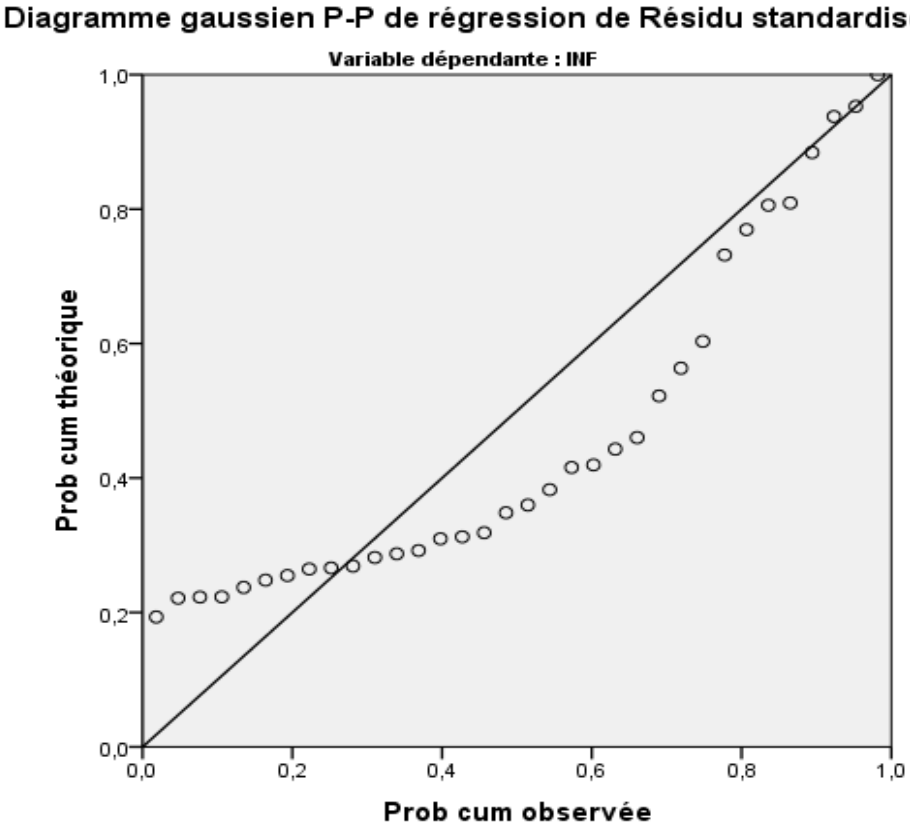

الشكل رقم (3_12) يبين تباينات الخطأ العشوائي بين معدل التضخم و نفقات التسيير

نلاحظ من منحنى تباينات الخطأ العشوائي الموضح في الرسم البياني أن كل النقاط تقريبا هي ليست بمحاذاة خط الاتجاه العام وهذا يشير إلى عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي، وهذا ما يلح إلى الحاجة لاستخدام علاقات من درجات أعلى.

ثانيا: تحليل الخطأ المعياري للتقدير بين معدل التضخم و نفقات التجهيز

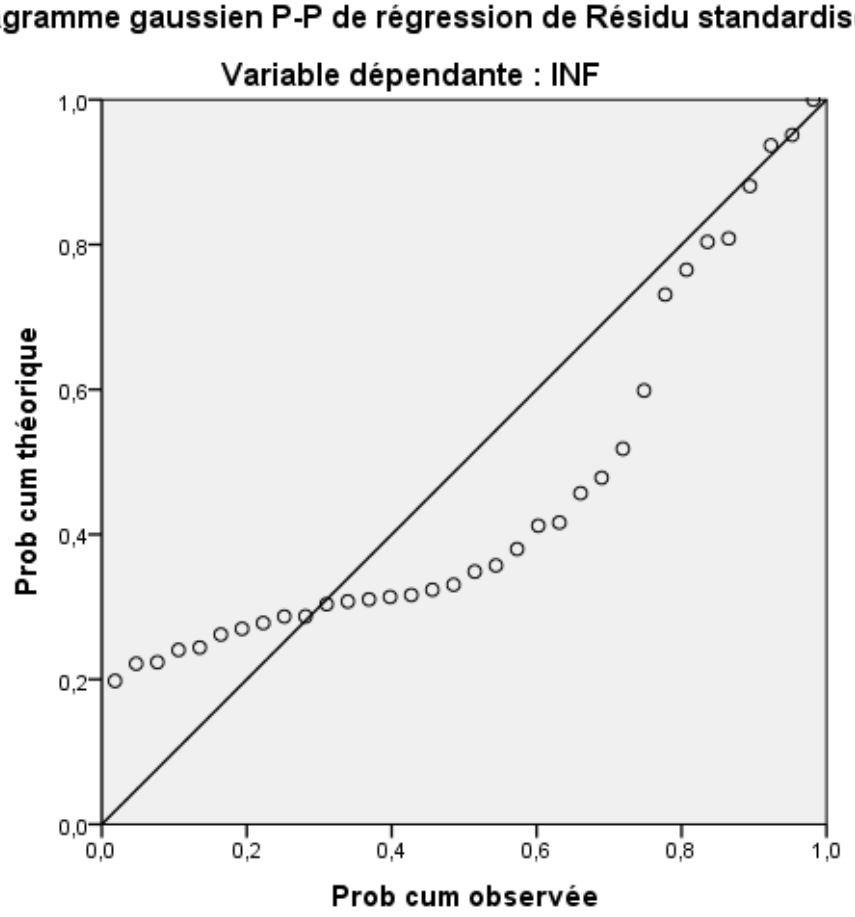

الشكل رقم (3_13) يبين تباينات الخطأ العشوائي بين معدل التضخم و نفقات التجهيز

نلاحظ من منحنى تباينات الخطأ العشوائي الموضح في الرسم البياني أن كل النقاط تقريبا هي ليست بمحاذاة خط الاتجاه العام وهذا يشير إلى عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي، وهذا ما يلح إلى الحاجة لاستخدام علاقات من درجات أعلى.

خلاصة الفصل

جاءت دراسة الحالة التي خصص لها هذا الفصل معتمدة على تحليل العلاقة بين التضخم والانفاق الحكومي خلال الفترة **(2015/1980)** من خلال النظام الإحصائي SPSS.

حيث تناولنا في المبحث الأول تطور الانفاق الحكومي (نفقات التسيير والتجهيز) ومستويات التضخم فلاحظنا أن الإنفاق الحكومي يتزايد من سنة إلى أخرى كما أن نفقات التسيير تمثل النسبة الأكبر من إجمالي النفقات العامة للموازنة بالمقارنة من نفقات التجهيز.

ففي المرحلة من **1980** إلى **1984** بلغ متوسط حجم نفقات التسيير **38 730,4** أما في الفترة من **1985** إلى **1989** فقد تزايدت قليلا عما كانت عليه في المرحلة السابقة حيث قدرت بـ **65 99,5.**

وهكذا استمرت نفقات التسيير بالارتفاع إلى أن بلغت **4 333 299,624** من سنة **2010-2015.**

ونفس الشيء بالنسبة لنفقات التجهيز فقد عرفت تزايدا مستمرا طوال الفترة محل الدراسة لكن بنسب أقل من نفقات التسيير حيث بلغ متوسط حجمها في الفترة من **(1980 إلى 1984)**:

77,2 313 مليون دينار.

أما في المرحلة **1985** إلى **1989** فقد ارتفعت قليلا عما كانت عليه في الفترة السابقة حيث سجلت **773,2 42 مليون دينار.**

واستمرت كذلك هذه النفقات بالارتفاع إلى أن بلغت 5719,517 264 من سنة 2010-2015

أما بالنسبة للتضخم في الجزائر فقد عرف هبوطا وصعودا طوال الفترة محل الدراسة حيث سجل سنة 1980: 25,9% بينما سجل أعلى نسبة له سنة 1992 حيث قدرت بـ 13,7% سببها تخفيض قيمة الدينار وارتفاع معدلات السيولة واستمر معدل التضخم في التباين من فترة لأخرى إلى أن أصبح سنة 2000 شبه معدوم حيث قدر بـ 0,35% أما في سنة 2015 فقدر بـ 5,43% .

أما المبحث الثاني فتعرضنا فيه إلى تحليل علاقة التضخم بالإنفاق الحكومي من خلال استخدام النظام الإحصائي SPSS.

فمن خلال تحليل خريطة الانتشار تبين أن علاقة التضخم بنفقات التسيير والتجهيز هي علاقة غير خطية دلالة على أنه كلما ارتفعت نفقات التسيير والتجهيز قد لا يؤدي إلى الزيادة في معدل التضخم وتحليل معامل الارتباط فيشير إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة بين معدل التضخم وكل من نفقات التسيير والتجهيز.

أما بالنسبة لتحديد معادلة خط الانحدار البسيط فإن أي تغير في نفقات التسيير أو التجهيز بوحدة واحدة يؤدي إلى التغير في المستوى العام للأسعار.

من خلال تحليل معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح لاحظنا أن قيمة المعامل التصحيحي أقل من قيمة معامل التحديد وهذا يدل على الأداء الجيد لهذا النموذج.

عند تحليلنا لمنحنيات تباينات الخطأ العشوائي لاحظنا أن النقاط تقريبا ليست بمحاذاة خط الاتجاه العام وهذا يشير إلى عدم تجانس تباين الخط العشوائي وهذا ما يلح استخدام علاقات من درجات أعلى.

خاتمـــــــــة

خاتمة

إن لتطور النفقات العامة تأثير على معدلات التضخم بوجه عام ومن الملاحظ إن النفقات العامة هي الأموال اللازمة لتحقيق النفع العام لسد الحاجات العامة وإن هذه الحاجات آخذة في الزيادة مع ازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ومن هنا يظهر إن النفقات العامة آخذة في الزيادة بصورة مطردة وقد يحدث إن تبقى النفقات العامة ثابتة أو تنخفض في سنة من السنين ويعود دلك إلى ظروف طارئة كما يوجد تأثير بارتفاع النفقات العامة على معدل التضخم الذي يعتبر أحد الأمراض الاقتصادية والتي استفحلت وخاصة في السنوات الأخيرة لتشمل جل اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية بصفة خاصة الجزائر ويمكن تمييزه من خلال الارتفاع العام للأسعار مما يجعل النقود تفقد قيمتها الفعلية أو الحقيقية فتنخفض القدرة الشرائية للأوراق النقدية

- ومن خلال الدراسة التحليلية التي تناولها البحث يمكن التحقق من صحة أو خطأ الفرضيات التي سبق الإشارة إليها في مقدمة البحث كما يلي:

✓ بالنسبة للفرضية الأولى والتي تنص على أن النفقات تعتبر مرآة عاكسة لماهية الدولة فقد تبين من خلال الدراسة أن النفقات العامة تعتبر المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي.

✓ بالنسبة للفرضية الثانية والتي تنص على أن الزيادة في حجم السكان والتوظيف العام وحجم التحويلات الاجتماعية في الجزائر أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة الكلية فقد تبين من خلال سبق أن من أسباب زيادة النفقات العامة الزيادة في عدد السكان وذلك لتلبية احتياجات السكان المتزايدة من توظيف وتعليم وصحة ...الخ مما يفرض الحاجة إلى زيادة الانفاق العام وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

✓ بالنسبة للفرضية الثالثة التي تتضمن أن التضخم يشكل تحديا بالنسبة للحكومة الجزائرية، حيث أنه هذه الأخيرة لم تستطع التقليل من معدلات التضخم إلى المستوى المطلوب حيث لا يمكن الحكم بصفة مطلقة على تأثير النفقات العامة على مستوى التضخم حيث أن هذه العلاقة تخضع للوضع الاقتصادي السائد في الدولة وذلك يبين صحة هذه الفرضية.

- من خلال تطرقنا لموضوع أثر النفقات على مستويات التضخم استطعنا أن نقف على ما يلي:

✓ في دراستنا للفصل الأول المتعلق بالنفقات العامة تبين لنا أن النفقات العامة تعتبر محورا هاما في علم المالية ومن أسباب زيادة النفقات العامة اتساع إقليم الدولة وزيادة حجم السكان.

✓ أما في الفصل الثاني المتعلق بالتضخم أنه من أسباب ظهوره هو زيادة النفقات العامة على القطاعات الراكدة أو المجالات الإدارية العقيمة (غير المنتجة). التضخم مشكل كبير يعيق التنمية حيث أنه يتسبب في الارتفاع المتزايد المستمر للأسعار وبالتالي تخفيض القوة الشرائية.

✓ أما في الفصل الثالث وباعتمادنا على النظام الإحصائي SPSS توصلنا إلى ما يلي:

- حسب خريطة الانتشار فإن العلاقة بين التضخم ونفقات التسيير والتجهيز غير خطية باعتبار أنه ليس بالضرورة ارتفاع هذه الأخيرة يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم.
- يشير معامل الارتباط إلى وجود علاقة سلبية ضعيفة بين معدل التضخم ونفقات التسيير والتجهيز.
- حسب معادلة خط الانحدار البسيط فإن التغير كل من نفقات التسيير والتجهيز يؤدي إلى تغير المستوى العام للأسعار.
- يشير معامل التحديد ومعامل التحديد المصحح أن التغير في المستوى العام للأسعار سببه التغير في نفقات التسيير والتجهيز.

وبناءا على النتائج المتوصل اليها نقدم جملة من التوصيات تتمثل أساسا في:

❖ ترشيد النفقات العامة لجعلها أكثر فاعلية ومردودية مما يحد نوعا من زيادة معدل التضخم.

❖ تشجيع الاستثمار في مختلف المجالات الزراعية (باعتبار الجزائر أرض شاسعة) وصناعية (لتوفر المواد الأولية الخام) وذلك لتحقيق النمو الاقتصادي وتشجيع الإنتاج المحلي مما يؤدي إلى خفض التكاليف وبالتالي خفض الأسعار وهذا يؤدي إلى انخفاض معدل التضخم ويحقق الرفاهية للمجتمع الجزائري وخصوصا وأن هذا البلد غني بمختلف الثروات.

❖ باستخدام النظام الإحصائي SPSS يتبين أنه ليس بالضرورة كلما ارتفعت كل من نفقات التسيير والتجهيز ترتفع معها مستويات التضخم، وهذا ما يثبت صحة الفرضية.

المراجـــع

قائمـــــة المراجـــــع.

أولا :الكتب

1 . أكرم حداد، مشهور هزلول، النقود و المصارف، مدخل تحليلي ونظري، الطبعة (2)، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، 2008.

2 . محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان 2002.

3 . بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة 3، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

4 . البكري أنس وآخرون، النقود والبنوك بين النظرية والتطبيق، عمان، دار المستقبل للنشر والتوزيع، 2002.

5 . أحمد الهبيبات وآخرون، اقتصاد والمناجمنت، والقانون، شعبة تسيير واقتصاد، السنة الثالثة من التعليم الثانوي، الديوان الوطني للمطبوعات المدرسية، 14/2013.

6 . عبد الناصر العيادي وآخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي، ط 1، عمان، دار الصفاء للنشر و التوزيع.

7 . اسماعيل عبد الرحمان وآخرون، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر 1999.

8 . غازي عناية حسين، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة 40 شارع الدكتور مشرقة الإسكندرية 2000.

9 . ايمان عطية، مبادئ الاقتصاد الكلي.

10 . ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، قواعد، نظم، نظريات، سياسات، مؤسسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر الجزائر.

11 . خالد أحمد سليمان شبكة، التضخم وأثره على الدين، دراسة مقارنة، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر 2008.

12 . مروان عطوان، مقاييس اقتصادية، النظرية النقدية، دار البعث للطباعة والنشر أبيليوس، قسنطينة 1989 .

13 . مهد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت 2002.

14 . أحمد عبد السلام علام، المالية العامة، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى.

15 . سوزي عدلي ناشد، أساسيات المالية العامة، منشورات الحلبي الحقيقية.

16 . محرزي محمد عباس، اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية 2010.

17 . عمر يحياوي، مساهمة في دراسة المالية العامة، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

18 . محمد الصغير بعلي، يسرى عبد العلاء، المالية العامة، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 2003.

19 . عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2001.

20.محمد شاكر عصفور، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن 2008 .

21.حامد عبد المجيد دراز محمد عمر حامد أبو دوح، مبادئ المالية العامة، اليكس لتكنولوجيا المعلومات، الإسكندرية، 2007.

22.محمد عمر أبو دوح، ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.

ثانيا : الرسائل و الأطروحات .

1 . بلقاسم معمري وآخرون، فعالية السياسة النقدية لمعالجة التضخم ومذكرة لنيل شهادة ليسانس، تخصص تسيير، جامعة المدية، 2006 / 2007.

2 . سهام بن الشيهب وآخرون، السياسة المالية ودورها في مكافحة التضخم، دراسة حالة الجزائر مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس **LMD**، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص مالية، المركز الجامعي ميلة 2010 / 2011 .

3 . سعيد هتهات، دراسة اقتصادية وقياسية لظاهرة التضخم في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية، تخصص دراسات اقتصادية، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية قسم العلوم الاقتصادية، جامعة مرباح ورقلة 2005 / 2006 .

4 . رقيق ساعد، تقييم فعالية سياسات مكافحة التضخم في الجزائر2005/1990 رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر 2008 / 2009.

5 . أمينة مقيمح وآخرون ، تأثير التضخم على حجم النفقات العامة، دراسة حالة الخزينة العمومية ميلة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس **LMD**، تخصص مالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي ميلة 2011/2010.

6. بلجبلية سمية، أثر التضخم على عوائد الأسهم، دراسة تطبيقية لأسهم مجموعة من الشركات المسعرة في بورصة عومان للفترة 2006/1996، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير، فرع تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة منتوري قسنطينة 2010/2009.

مواقع الكترونية

www.ons.com
http://www.mf.gov.dz